البحرين

الحركة الدستورية في الصحافة العالمية



البحرين:

الحركة الدستورية في الصحافة العالمية

البحرين:

الحركة الدستورية في الصحافة العالمية

دار الوحدة الوطنية

الطبعة الاولى ١٩٩٩



المحتويات

تقديم:

استأثرت التحركات الشعبية التي جرت طيلة الاعوام الخمس المنصرمة باهتمام الصحافة العربية والاجنبية، ومنظمات حقوق الانسان والاحزاب والقوى والشخصيات الديمقراطية، نظراً لعمق التحرك الشعبي وعدالة المطالب التي رفعها شعب البحرين، والموقف السلبي الذي اتسم باقسى حالات القمع والارهاب الذي مارسته السلطة، والموقف المنحاز من قبل الولايات المتحدة لحكومة لاتحترم اية مواثيق، ولا تقيم وزناً لشعبها ومطالبه، وتزيف ارادته، وتوزع الاكاذيب والاشاعات وتفبرك المؤامرات للحصول علىالدعم العربي والدولي لموقفها الظالم.

في مقدمة من تصدوا للدفاع عن قضية شعب البحرين اللورد الكبير، ايريك ايفبري، الذي نذر نفسه للدفاع عن حقوق الانسان في كل ارجاء المعمورة، من تشيلي وافغانستان الى البحرين وفلسطين، هذا الرجل الجليل الذي ترفض حكومة البحرين توجيه الدعوة اليه وتعتبره خصماً عنيداً لها، وتناصبه العداء، لكنه من موقعه كمؤمن بقضية الحرية والانسانية، وضع كافة قضايا المعتقلين والمبعدين والسجناء والشهداء لهذا الشعب في صلب اهتماماته، في مجلس اللوردات البريطاني وفي الصحافة وفي الفعاليات الدورية التي يقيمها في بريطانيا وخارجها. وكانت مقالاته في الصحف البريطانية موضع تقدير واعتزاز من كل مناضلي شعبنا واحراره.

لم يتردد السيد جو ستورك، مدير المكتب القانوني، قسم الشرق الأوسط في منظمة مراقبة حقوق الانسان، من الذهاب الى البحرين واللقاء مع عدد كبير من الشخصيات السياسية والاجتماعية، وتسجيل تقرير فضح فيه انتهاكات حقوق الانسان، وسجل مقالة قيمة في اللوموند دبلوماتيك في اكتوبر ١٩٩٦.

من بين من تصدوا للدفاع عن شعبنا، السيد روبرت فيسك، عميد الصحفيين في

لبنان، الذي رفضت سلطات البحرين السماح له بزيارة البحرين، فسافر الى قطر والتقى بعدد من المناضلين هناك، كما التقى بعدد من المبعدين في لبنان وسوريا، وقادة حركات المعارضة الديمقراطية والاسلامية ، وسجل شهادات ووقائع التحقيق واساليب التعذيب والابعاد القسري الذي يمارسه جهاز القمع ضد شعب البحرين المطالب بالديمقراطية.

من بين هؤلاء السيد كريستوفر ووكر الذي زار البحرين والتقى بعدد من المناضلين وكتب مقالته في التايمز بتاريخ ١٩٩٦/٢/٢٤، وكشف فيها عن التمييز البشع العنصري والطائفي والقبلي الذي تمارسه الاسرة الحاكمة في سلوكها اليومي، سواء في البلاجات او في السياسة اليومية مع المواطنين.

من بينهم السيد شيام باتيا الذي اجرى مقابلات مع المواطنين وتطرق الى الحصار الاعلامي الذي تمارسه الانظمة العربية ضد انتفاضة شعب البحرين.

من بينهم الصحفية الدانماركية برنيلا برامينك التي زارت البحرين وارتدت العباءة السوداء والتقت مع كثرة من النساء في الحسينات والقرى للتعرف على عمق الكارثة التي سببها ارهاب السلطة وقمعها ورفضها الحوار وسيلة لحل الازمة.

من بينهم السيد نزار الشامي الذي سجل اول الشهادات بعد القمة الخامسة عشر لدول مجلس التعاون الخليجي التي انعقدت في المنامة من ٢٠ الى ٢٢ ديسمبر ١٩٩٤ وسط التحركات الشعبية التي لم يكن ممكناً اخفاءها عن الانظار.

من بينهم مايكل بنيون، المحرر الدبلوماسي في مجلة التايمز الذي سجل مهزلة مجيء وزير الخارجية البحريني، محمد بن مبارك آل خليفة الى لندن، بعد ابعاد القادة الثلاثة / الشيخ علي سلمان والشيخ حيدر الستري والسيد حمزة الديري، الى بريطانيا، فجاء مهرولاً لمنع الحكومة البريطانية من السماح لهم بحق اللجوء السياسي في المملكة المتحدة!!

ونسجل باعتزاز موقف مراسل الغارديان السيد ديفيد هيرست الذي كتب مقالة مطولة في الصحيفة المذكورة بتاريخ ١٩٩٦/٢/١٦معرباً عن استغرابه من موقف كل الدول العربية والولايات المتحدة والادهى من ذلك ياسر عرفات، حيث "انه مثير للسخرية ـ حسب قوله ـ ان يدين رجل خرج للتو منتصراً في انتخابات ركزته "رئيساً" لدولته، التي هي تحت التشكيل، يدين هذا الثوري السابق شعباً عربياً آخر لمجرد توقه ببساطة الى انتخابات"!!!

وفضحت كاثي ايفانز موقف حكومة المحافظين البريطانية الداعمة لموقف الأسرة الحاكمة.

اما نيل مكاي، فقد سلطت الاضواء في مقال نشرته في مجلة " ذي بيغ ايشو"

الاسكتلندية ، بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٨ على المرتزق الكولونيل ايان هندرسون وسيرته القمعية من كينيا الى البحرين معبرة عن استنكارها لاساليب القمع التي يمارسها ضد شعب البحرين.

ووقفت كبريات الصحف والمجلات البريطانية والفرنسية الى جانب نضال شعبنا، مجلة اللوموند دبلوماتيك، ذات المواقف الرزينة والمميزة، حيث كتب مراسلييها اولييفه دالاج وفرنسيس شيبوك ومنى نعيم سلسلة من المقالات في اللوموند عام ١٩٩٦، التي كشفوا فيها حقيقة العوامل التي أدت الى الازمة السياسية العميقة..

وكنبت كثرة من الصحف والمجلات من بينها الغارديان والاندبندنت والايكونوسست وسندي تايمز والفاينشال تايمز وذوي وول استريت جورنال والديلي تلغراف والميدل ايست ميرور ومجلة ميد الاقتصادية التي تتمتع بسمعة مرموقة عن الاحداث والتحركات الشعبية وانعكاسها على الاوضاع الاقتصادية، واشارت بمجموعها الى ضرورة الحوار كوسيلة للخروج من الازمة الاقتصادية والسياسية التي تزداد عمقاً في البحرين.

وبالرغم من الادعاءات التي روجتها السلطة حول طبيعة الحركة الدستورية، وبالرغم من سياسة التمييز الطائفي التي تمارسها السلطة والقمع الكثيف على افراد الطائفة الشيعية، فإن مراسلي غالبية الصحف البريطانية والفرنسية والامريكية لم تنطلي عليهم هذه الادعاءات او التهم الموجهة الى الخارج لصرف الانظار عن طبيعة المطالب السياسية، لذا فقد كان هناك اجماع في كافة المقالات التي كتبتها الصحافة الاوربية والاميركية التي سجلها هذا الكتاب، على ان من اسباب الانتفاضة الشعبية في البحرين التالي:

١ ـ اصرار شعب البحرين على اعادة العمل بالدستور وحقه في المشاركة السياسية، عبر مجلس نيابي منتخب كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية، وبالتالي رفضه لكل اشكال المجالس المعينة من قبل الاسرة الحاكمة.

٢ ـ رفضه الشديد للقمع والارهاب المسلط عليه من قبل الاجهزة الامنية ، هذه الاجهزة التي تعج بالمرتزقة الاجانب من مختلف البلدان العربية والاجنبية.

٣ ـ الاستنكار الشديد لوجود المرتزقة البريطانيين ، وفي المقدمة منهم اللواء ايان هندرسون، المدير العام للامن العام في البحرين، والمسؤول عن برامج القمع والتعذيب

منذ ١٩٦٦ وللوقت الحاضر، والمطالبة بمحاكمته كمجرم، اذا وطأت اقدامه الاراضي البريطانية.

٤ ـ التأكيد على مصداقية المعارضة وعدالة المطالب التي ترفعها، سواء الحركات السياسية السرية، او لجنة العريضة التي تعبر عن الاجماع الشعبي في الوقت الحاضر.

٥ ـ السياسة الاقتصادية الخاطئة التي تسير عليها حكومة البحرين، والمتمثلة في جلب عشرات الآف من العمال الأجانب ، على حساب عشرات الآف من العمالة المحلية العاطلة والتي يتزايد عددها يومياً بعد يوم، نتيجة التسريحات التي تمارسها الشركات، او انخراط المزيد من القوة العاملة الجديدة الى سوق العمل. مما يدفع هذه الاعداد الكبيرة من العاطلين الى المطالبة بتوفير فرص عمل لهم، وتجعلهم ينخرطون في النضال ضد سياسات جلب المرتزقة ، وضد حرمانهم من المشاركة في تقرير السياسة التي يجب ان تسير عليها البلاد.

هذه المقالات، ليست الا غيضاً من فيض مما كتب عن الانتفاضة والحركة الدستورية في بعض الصحف الاروبية والاميركية، غطت بعض الفترة المنصرمة، على أمل ان نتمكن من توفير وترجمة مقالات اخرى في هذه السلسلة التي أردناها ان توثق لنضال شعب البحرين في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وهو يطالب بالديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام حقوق الانسان الاساسية التي نصت عليها كافة المواثيق والاعراف الدولية والانسانية.

الى جميع من كتبوا عن نضال شعبنا، من ذكرنا اسماءهم ومن فاتنا ذكر اسمائهم ، نسجل التقدير والاعتزاز لهم ولمواقفهم، معربين عن ايماننا العميق بأن قضية الحرية لاتتجزأ في عالمنا، وان استمرار انظمة القمع والارهاب والدكتاتورية، وصمة عار في جبين الانسانية، على جميع الشرفاء ان يناضلوا ضدها، ويقفوا دون تردد الى جانب المناضلين في البلدان المنكوبة بالطغاة والمستبدين.

دار الوحدة الوطنية

انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين[1]

اللورد ايفبوري

سيدي: إن سبب المظاهرات التي أشير إليها في مقالة مايكل شيريدان "عنف الشيعة المحتجين يحرج حكومة البحرين" (٢٠ ديسمبر)، كان المطالبة بعودة العمل بدستور عام ١٩٧٣ والذي كان للدولة بموجبه برلمان منتخب.

قام الأمير بحل البرلمان في عام ١٩٧٥ ومنذ ذلك الوقت صار يحكم بالمراسيم. وكان اعتقال علي سلمان الذي كان يطالب بهذا المطلب بمثابة الشرارة التي أشعلت الاضطرابات، ولو لم يدع هو لذلك لقام به أشخاص آخرون.

وكان من المفترض أن تقدم العريضة الموقعة من قبل أكثر من ٢٥٠٠٠ مواطن والتي تطالب بعودة العمل بالدستور، إلى الأمير في أو حوالي يوم ١٦ ديسمبر، العيد الوطني للبحرين. والقائد الذي اختير لتقديمها كان الدكتور عبد اللطيف المحمود، أستاذ سني للدراسات الإسلامية في جامعة البحرين، وكان مدعوماً من الناس من مختلف قطاعات المجتمع.

قليل إن وجدوا، هم الذين شاركوا في المظاهرات من الأقلية الناطقة باللغة الفارسية، وهم يكوّنون ١٥ ٪ من السكان. لا توجد هنا مسألة إحياء المطالبة الإيرانية بالبحرين، والتي حلت من قِبل الأممِ المتحدة منذ حوالي ربع قرن.

لدينا قائمة بأسماء ٧٩ شخصاً معتقلاً منذ بداية الاضطرابات في ٥ ديسمبر، لكننا نعلم أن العدد الفعلي هو أكثر من ذلك بكثير. وعلم أن أربعة أشخاص قد قتلوا بواسطة قوات الأمن، وأصيب آخرون بجروح خطيرة. وبموجب قانون

---

[1] - * الإندبندنت ٢٢ ديسمبر (ك١) ١٩٩٤ (الكاتب هو رئيس المجموعة البرلمانية لحقوق الإنسان.)

الطوارئ السائد في البحرين، فإنه يمكن اعتقال الشخص بدون تهمة لمدة ثلاث سنوات، ويمكن تجديد الاعتقال إلى أمد غير محدد.

أشار مايكل شيريدان إلى أن مواطناً بريطانياً هو إيان هندرسون يقود جهاز الأمن في البحرين، وكثير من الناس هنا سيستغربون، أن علينا أن نجيز ترتيباً يشدنا إلى انتهاكات حقوق الإنسان في بلد آخر.

كنت آمل بزيارة البحرين كضيف على الحكومة في نوفمبر، لكن السلطات ألغتها في آخر لحظة، مقترحة أن بداية ١٩٩٥ ستكون أكثر ملاءمة . لقد تملصوا مني مؤخراً، مرة أخرى، دون أن يقترحوا تاريخاً آخر.

كان سيساعد على استعادة الثقة في النوايا الطيبة لحكومة البحرين، لو أنهم جددوا دعوتهم لي لزيارة البحرين في شهر يناير.

المخلص

ايريك ايفبوري

مجلس اللوردات - لندن ٢٠ ديسمبر

بالنار والدم[1]

نزار شامي

القمة الخامسة عشر لدول الخليج العربي، التي انعقدت في المنامة، عاصمة إمارة البحرين الصغيرة، من ٢٠ إلى ٢٢ كانون الأول (ديسمبر)، لم يكن لها أن تنعقد في أسوأ من هذه الفترة. الوضع شبه الثوري الذي كان يسود الجزيرة، التي يربطها بشبه الجزيرة العربية جسر الملك فهد، لم يكن ليرق للعاهل السعودي الذي أرسل بعضاً من نخبة وحداته (العسكرية) لمؤازرة الشرطة البحرينية، التي يقودها ضباط بريطانيون كبار، فرغوا من أمر آلاف المتظاهرين. هؤلاء كانوا يطالبون بإعادة الحياة الدستورية المعلقة منذ ١٩٧٥ تحت ضغط الجارة الوهابية القوية، وإطلاق سجناء سياسيين معينين، واحترام الحريات الأساسية.

إضافة إلى المشكلة الطائفية التي تهدد كيان أسرة آل خليفة المتربعة على سدّة السلطة، فإن البحرين، وهي الدولة ذات الإنتاج النفطي القليل، تحولت بصعوبة إلى اقتصاد خدمات (مصارف، مرافق شعبية، قواعد عسكرية بحرية وجوية والأساطيل الغربية...). ولما كانت تعتمد اعتماداً شديداً على العربية السعودية، سياسياً وخصوصاً في الاقتصاد، لا تستطيع المنامة أن ترد لها طلباً، وهو ما تنبذه أكثرية السكان، البالغة التسييس الثقافة، التي يجذبها النموذج الثقافي السعودي الذي ينتمي إلى القرون الوسطى.

ورغم انتماء شطر كبير من السكان إلى المذهب الشيعي من جهة ، والمطالبة الايرانية السابقة بضمّ الجزيرة إليها من جهة ثانية ، إلا أن هذا قلما يسهل مهمة السلطة، التي تبالغ في تصوير الخطر الإيراني بغية قمع المعارضة، وهي في الحقيقة،

---

[1] ـ مجلة افريكا آسيا ـ يناير ١٩٩٥

شيعية، لكنها غير مماثلة لإسلامية الخميني.

النزاع الحدودي الذي وضع المنامة في مواجهة مع جارتها (قطر) وهو النزاع الذي تنظر فيه حالياً محكمة العدل الدولية في لاهاي، زاد في إضعاف البحرين التي تفتقر إلى الحجج القوية في هذه القضية التي يخشى أن تخسرها. وبتشجيع من الرياض، التي لها حسابات تريد تصفيتها مع الدوحة، التي تبالغ في استقلالها من وجهة نظر الرياض، يمكن أن تقع البحرين تحت إغراء تصعيد عسكري ضد جارتها، أي اعتماد تكتيك تحويل للأنظار أمر مرغوب فيه في هذه اللحظات الحرجة، لكنه احتمال ضعيف أن يتحول الانتباه عن عزلة نظام واقع في ضيق شديد لم يتردد في زج طائرات الهليكوبتر ضد المتظاهرين العزّل.

البحرين تضغط في محادثات هيرد بشأن طالبي اللجوء[١]

مايكل بنيون ـ المحرر الدبلوماسي

يطير وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك الخليفة إلى لندن الأسبوع القادم في زيارة طارئة لمناقشة طلب اللجوء السياسي في بريطانيا المقدم من ثلاثة معارضين من رجال الدين الشيعة.

قرر الشيخ محمد مبارك زيارة لندن بإشعار مختصر، لتأتي بعد رحلته المخطط لها لباريس، وذلك بسبب الحرج الدبلوماسي الذي سببه وصول الشيخ علي سلمان إلى بريطانيا والذي أدى اعتقاله في ديسمبر إلى احتجاجات واسعة النطاق في البحرين. لقد أبعد يوم الأحد ووصل إلى بريطانيا يوم الثلاثاء.

وفي أول مقابلة له، منذ تقديمه طلب اللجوء، أخبر الشيخ علي سلمان ٢٧ سنة، جريدة التايمز، بأن اعتقاله بتهمة التحريض لتخريب مارثون الشباب ما هي إلا مجرد ذريعة. السبب الحقيقي هو دوره في جمع ٢٥٠٠٠ توقيع على عريضة تطالب باستعادة عمل البرلمان البحريني و دستور عام ١٩٧٣. وكان قد عاد إلى البحرين واعظاً كبيراً منذ سنتين بعد أن قضى خمس سنوات من الدراسة في مدينة قم المقدسة في إيران.

وتنتاب عائلة آل خليفة الحاكمة، شكوك عميقة حول تحركات إيران في الخليج، وتخشى من محاولات طهران لتصدير الراديكالية الشيعية. لكن الشيخ علي نفى أن تكون خلفيته الإيرانية هي التي أدت إلى ترحيله مع الشيخ حمزة الديري والسيد حيدر الستري. "ليس الإسلاميون وحدهم الذين ينادون بحقوقنا. لقد كان

---

[١] ـ التايمز – الأحد ١٩٩٥/١/٢١.

أناس من السنة ومن اليساريين ومن غير الدينيين مشتركين معنا ".

وباختياره الكلمات بدقة، فإن الشيخ علي لا يود أن يجر إلى أي إدانة للعائلة الحاكمة كعائلة فاسدة. " إنه النظام وليس العائلة، غير الملائم.. إنه نظام متخلف لا يتناسب مع ظروف اليوم".

إن مطالب المبعدين الثلاثة، محددة في استعادة العمل بالدستور. وهو يعتقد بأن ذلك سيؤدي إلى تمثيل أكثر عدلاً للشيعة في حكومة البحرين. يكوّن الشيعة الآن نسبة تتراوح ما بين ٦٠ - ٨٥ ٪ من السكان ولا يمثلون، فعلياً، في الوزارات الأساسية مثل وزارة الدفاع والتربية والداخلية.

والشيخ علي بكلامه الهادئ وبارتدائه الملابس التقليدية، لم يسبق له أن غادر خارج إيران والخليج، لكنه لم يعبر عن أي صدمة لدى قدومه إلى مجتمع غربي يختلف عن ذلك المفضل لديه من وجهة نظره العقائدية. وقال: "أنا مرتاح في بريطانيا، لأن هذه البلاد تؤمن بحكم القانون". كان طالب كيمياء في المملكة العربية السعودية، لكن ليس لديه خطط لإقامة إتصال مع الدكتور محمد المسعري، قائد المنشقين الإسلاميين السعوديين والذي يستأنف قرار رفض طلبه اللجوء السياسي.

على أي حال، إنه ينتقد بمرارة، وجود البريطانيين في جهاز أمن البحرين، وقد سمّى بصفة خاصة إيان هندرسون الذي يشرف على نظام الأمن في البلاد، وبريطانياً آخر، قال إنه يرأس الفريق الذي قرر إبعاده. وقال الشيخ علي إن الإسلاميين لا يرون أن صداماً مع الغرب متعذر اجتنابه، رغم أنه يوافق على أن خلافات سياسية غالباً ما تبرز في الطريق.

ودعى إلى حوار جديد فيما بين الحركة الإسلامية والقادة المسيحيين بمن فيهم قادة الكنيسة في بريطانيا.

وكان المبعدون الثلاثة قلقين من أن الشيخ محمد بن مبارك الذي يتطلع إلى مباحثات مع دوغلاس هيرد وزير الخارجية، سيمارس ضغطاً شديداً على الحكومة البريطانية لرفض طلبهم اللجوء. وكان هو وواعظون إسلاميون آخرون قد تعرضوا إلىمضايقات منذ عريضتهم الأولى في نوفمبر ١٩٩٢، وكانوا غالباً ما يستدعون للتحقيقات، كما كانوا يلاحقون من قبل رجال الأمن.

تطلعات ديمقراطية ومطالب شيعية[1]

موجة اضطرابات تهز البحرين

اوليفيه دالاج

على مدى عدة أسابيع والاضطرابات تهز إمارة البحرين الصغيرة في الخليج. كان المتظاهرون يدمجون بشعارات العودة للديمقراطية مطالب ذات صفة دينية، في بلد عُلّقت فيه الحياة البرلمانية منذ عام ١٩٧٥ من قبل الأمير الحالي (والذي هو في السلطة منذ عام ١٩٦١)، الذي يحتفظ بموقعه معتمداً على الاستبداد وإرهاب البوليس. في مواجهة المعارضة المتعاظمة، وتعتمد الأسرة الحاكمة في ضمان بقائها على المملكة العربية السعودية التي ينتابها القلق من كل اضطراب يحدث لدى جيرانها.

في اليوم الخامس والعشرين من نوفمبر الماضي، عندما اجتازت جماعة من المقيمين الأجانب المشاركين في سباق سنوي للماراثون قرية "جدّ حفص"، التي تقع على بعد بضعة كيلومترات من العاصمة، لم يكن ثمة شك في أنهم سوف يرخون العنان لأخطر اضطرابات عرّفتها إمارة البحرين منذ استقلالها في عام ١٩٧١. فلدى مرور بعض المشاركات الأجنبيات في السباق مرتديات ملابس قصيرة، ألقيت عليهن الحجارة مما كان سبباً في إصابة بعض المتسابقين بجراح خطيرة. على الأثر، قامت الشرطة بتوقيف بعض من أبناء "جدّ حفص"، وهي قرية صغيرة كل أهلها تقريباً من الشيعة. بعد عشرة أيام، وكان ذلك في الساعة الثانية من صباح الخامس من ديسمبر، توجه بعض أبناء القرية إلى منزل الشيخ علي سلمان يسألونه ماذا يفعلون، قام هذا "المُلاّ" الشاب، ٢٩ عاماً، الذي يعظ في مسجد "الخواجة" الكبير، وهو مسجد الشيعة في العاصمة،

---

[1] ـ لوموند دبلوماتيك٢٥ يناير ١٩٩٥.

يطالب في عظاته بإطلاق الموقوفين، كذلك انتقد مشاركة النساء في هذا السباق. لكنه عمد، بصفة خاصة، إلى إيصال مذكرة للأمير يدعوه فيها إلى إعادة الحياة البرلمانية المعلقة منذ عشرين عاماً.

منذ ذلك الحين، أخذت الأحداث بالتدهور. تقريباً في كل مكان من المناطق الشيعية في البلاد - جدّ حفص، ستره، السنابس، الدراز، البديع، وفي الحيّ الشيعي من المنامة، تفجّرت المظاهرات تطالب بإطلاق الشيخ سلمان، وفي محاولة لنزع فتيل الأزمة، قام الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بإحداث ثغرة في خطابه الذي ألقاه في ١٦ ديسمبر ١٩٩٤ بمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثين لبلوغه سدة الإمارة: "نحن نشجع النهج الاستشاري لكي يعكس بإخلاص تطلعات الشعب". لكن الوضع ظل كما كان: امتدت أعمال الشغب وسقط أوائل الشهداء[1] . فالأزمة لم تكن لتحصل إلا في أسوأ الظروف بالنسبة لأسرة آل خليفة: فقد كانت البحرين تستعد لاستقبال القمة الخامسة عشرة لدول مجلس التعاون الخليجي، ابتداء من ١٩ إلى ٢١ ديسمبر[2] بحضور العديد من الصحفيين الأجانب، أدّى الأمر بالسلطات إلى الاعتراف في ١٨ ديسمبر بوجود اضطرابات، لكنها اتهمت الشيخ علي سلمان الذي عاد منذ عامين من إقامة له في مدينة "قم" الإيرانية و"أوساط أجنبية معينة" وهو تعبير ملطف يشير بجلاء إلى الجمهورية الإسلامية. في ٢٢ ديسمبر استدعت البحرين سفيرها في طهران "للتشاور". ومضت الشرطة في أعمال التوقيف على نطاق واسع (حوالي ٢٥٠٠ موقوف حتى منتصف يناير، بحسب مصادر المعارضة)، هم من الشيعة بصفة أساسية.

لم تكن هذه الاضطرابات نسخة عن أحداث ديسمبر ١٩٨١، عندما أحبط أمن الدولة مؤامرة دبرتها طهران بغية قلب النظام بالتواطؤ مع شيعة محليين. في ذلك الحين، كانت الجمهورية الإسلامية تندّد، يوماً بعد يوم، بالسلطات الحاكمة في الخليج وتدعو الشيعة البحرانيين إلى الإطاحة بأميرهم. أما اليوم فإن إيران وهي المتهمة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة بتغذية طموحات نووية، باتت حريصة على التقرب من جيرانها في الخليج، يدل ذلك على التحفظ الذي أبدته الصحف الإيرانية، بما فيها

[1] ـ الحصيلة الحقيقية لهذه الاضطرابات لم تُعرف، لأن أعمال الشغب تواصلت حتى مطلع عام ١٩٩٥. تقول مصادر المعارضة أن القمع أدى إلى سقوط ١٦ قتيلاً، على حين أن الحكومة لم تذكر سوى مقتل واحد من رجال الشرطة لقي العقاب على أيدي قرويين شيعة من قرية الدراز في ١٦ كانون الأول (ديسمبر).

[2] ـ مجلس التعاون الخليجي يضم ست دول في شبه الجزيرة: البحرين، قطر، عُمان، الكويت، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة.

أكثرها راديكالية، تجاه الاضطرابات الأخيرة. زد على ذلك أن الشعارات التي أطلقها المتظاهرون هذه المرة كانت خلّواً من الإشارة إلى إقامة جمهورية إسلامية. فالمتظاهرون، تماماً مثلما يطالب الشيخ سلمان، يطالبون بإعادة الحياة البرلمانية المعلقة منذ عام ١٩٧٥ من قبل الأمير الحالي الذي يتربع على سدة السلطة منذ ١٩٦١.

في أكتوبر الماضي قدّمت عريضة تطالب بعودة الديموقراطية. أول أربع عشرة موقعاً[1]، وكانوا شخصيات سنّية وشيعية، طالبوا بـ "إعادة المجلس الوطني وإدخال المرأة في المسيرة الديمقراطية وبانتخابات حرة". تقول مصادر المعارضة في المنفى إن هذه العريضة استطاعت أن تجمع ما بين ٢١,٠٠٠ ـ ٢٥,٠٠٠ توقيعاً، وهو أمر بالغ الأهمية إذا أخذنا بالحسبان سكان الإمارة (٥٤٧,٠٠٠ نسمة، ثلثهم من غير أبناء البلاد) وسهر رجال الأمن. في ديسمبر ١٩٩٢، اعتقد الأمير أنه ذهب بعيداً في التنازلات حين شكل مجلساً استشارياً من ٣٠ عضواً، هو عيّنهم جميعاً. أسرّ لنا أحد هؤلاء قائلاً: "كنت اقترحت نظاماً انتخابياً ولو غير مباشر". لكن وليّ العهد أجاب: هذا غير ممكن، لسوف يحصل الشيعة على الأكثرية وهم واقعون تحت نفوذ إيران". في الحقيقة كانت أكثرية النواب الذين انتخبوا للبرلمان السابق الذي دام بين أعوم ١٩٧٣ و١٩٧٥، من الشيعة.

لا شيء يبعث على الدهشة في هذا البلد الذي يشكل الشيعة ما بين ٥٥٪ و٧٠٪ من السكان المحليين. لكن بين هؤلاء والأسرة الحاكمة فجوة لا يمكن ردمها على ما يبدو. والحق أن الحكومة تضم تقليدياً أربعة أو خمسة أعضاء شيعة وبعضاً من رجال الأعمال الأغنياء من أصحاب الملايين. لكن هذه الاستثناءات تثبت القاعدة: فشيعة البحرين عموماً هم أقل حظاً من مواطنيهم السنّة. ولكي تكسر تضامن المتجاورين، عمدت السلطات إلى تشييد مدينتين جديدتين تحملان اسم الأمير عيسى وابنه حمد ولي العهد. وراحت تشجع سكان المناطق الشيعية في المنامة على مغادرة منازلهم في المناطق الضارّة بالصحة والسكن في المدينتين المشار إليهما، لكن السلطات

---

[1] ـ هم السادة عبد اللطيف المحمود (أستاذ جامعة)، عبد الأمير الجمري (نائب سابق)، محمد جابر الصباح (نائب سابق)، عيسى عبد الله الجودر (رجل دين)، أحمد عيسى الشملان (محام)، عبد الوهاب حسين علي (معلم)، علي قاسم ربيعة (نائب سابق)، هشام عبد الملك الشهاب (مهندس)، عبد العزيز حسن أبل (مدير)، إبراهيم سيد علي كمال الدين (موظف)، السيدة منيرة أحمد فخرو (أستاذة جامعة)، السادة سعيد عبد الله العسبول (مهندس)، عبد الله محمد صالح العباسي (صحفي)، عبد الله محمد راشد (مستخدم).

حريصة على ألا تعيد تشكيل الأحياء القديمة. بالنسبة للجيش والشرطة فإنها مقفلة في وجه الشيعة الذين يشكلون في المقابل معظم القوة العاملة المستخدمة في الوُرَش البحرية "أسري" ومصنع الألمنيوم (البا) والنفط (بابكو). ويشكل استخدام اليد العاملة الآسيوية الرخيصة تهديداً مباشراً لها، وهذه العمالة الاجنبية يتم جلبها إلى البحرين من قبل بعض أعضاء الأسرة الحاكمة الذين يمولون تراخيص الإقامة الخاصة بالمشاريع التي يجندونهم لها. تبعاً لذلك فإن البطالة المتفشية في أوساط الشباب تصيب الشيعة في المحل الأول. وتفيد مصادر المعارضة أن معدل البطالة قد يبلغ ٣٠٪ وعدد العمال المحليين العاطلين عن العمل قد يصل إلى ٥٠,٠٠٠ في عام ١٩٩٥[١]. لكن الاقتصاديين الغربيين المقيمين في البحرين يعتبرون هذه الأرقام مبالغ فيها[٢]. ومع ذلك فقد اعترف الوكيل المساعد في وزارة العمل السيد عبد الرحمن الزياني في عام ١٩٩٤ أمام نادي الروتاري[٣] بأن وضع العمالة (الاستخدام) مسبب للذعر. فهو يقول أن عدد العاطلين بلغ ٤٠٢١ في ١٩٨١ (٦,٦٪ من عدد السكان الفاعلين) لكنه قفز إلى ١٣,٣٩٤ (١٤,٨٪) في١٩٩١. بعد بضعة أيام، في ٢٩ يونيو، ثم من جديد في ٢ يوليو، تظاهر عشرات الشباب احتجاجاً على البطالة أمام وزارة العمل. في ٣ سبتمبر بلغوا عدة مئات لكن قوات الأمن فرقتهم بقنابل الغاز المسيل للدموع والطلقات المطاطية، وأوقفوا عشرات منهم. كذلك تم استجواب الشيخ علي سلمان واتهم بأنه المحرض على هذه المظاهرات.

وقد برهنت البطالة على فشل الاستراتيجية التي اعتمدتها البحرين منذ منتصف السبعينات. فقد أرادت أن تصبح سنغافورة الخليج، فراهنت على النشاط المصرفي وعلى الألمنيوم وإصلاح السفن وعلى الطيران. في جميع هذه الميادين انتزعت إمارة دبي - وهي إحدى الإمارات العربية المتحدة ـ البيدق من البحرين، المعتادة على تجارة الاحتكار أكثر من اقتصاد المزاحمة، كذلك عمدت وكالات الأنباء (وكالة الأنباء الفرنسية ورويتر)، التي كانت تتخذ من البحرين مقراً إقليمياً لها، إلى تجنب الرقابة الصارمة التي تطبقها وزارة الإعلام واللجوء إلى دبي حيث يمكنها أن تعمل بحرية أكثر.

---

[١] ـ "صوت البحرين"، نشرة شهرية.تعبر عن "حركة احرار البحرين"، أشارت في عددها الصادر في تشرين الثاني (نوفمبر)١٩٩٤، أن السكان العاملين في ١٩٩٣ كانوا ٢٤٢٠٠٠ منهم ٦٦,٦٪ أجانب، من بين العاطلين الذين تم إحصاؤهم يجب ان يضم إليه ١٤٣٠٠ من الغرباء وبذلك ترتفع اليد العاملة الرخيصة.

[٢] ـ برقية رويتر، ٢٩ يناير ١٩٩٥.

[٣] ـ جلف ديلي نيوز (بالانجليزية) ٢٣ يونيو ١٩٩٤.

مستشارون بريطانيون يؤججون غضب الخليج[1]

مراسل

سلطت الاضطرابات الأخيرة في البحرين الأضواء على عدد من المواطنين البريطانيين الذين يملكون تأثيراً ضخماً وراء عروش الحاكمين في الخليج.

ويشعر كثير من الوطنيين أن نفوذ المستشارين البريطانيين على الشيوخ، غير ملائم في منطقة حققت الاستقلال عن بريطانيا منذ حوالي ٢٥ سنة.

في مظاهرات ديسمبر الماضي من أجل الديمقراطية في البحرين، أشير مراراً في الشعارات الشعبية إلى شخص بغيض، هو المستشار الرئيسي في الشؤون الأمنية، إيان هندرسون.

وطوال العقود الثلاثة الماضية، كان السيد هندرسون موضوعاً محرماً. والآن تريد حركة المعارضة أن يطلب من ضابط الشرطة الاستعماري السابق أن يترك الجزيرة.

والمستشار الدائم الآخر في المنطقة هو العميد مايكل باركلي في دبي، الذي يشير على حكومة الإمارة ووزير دفاعها الشيخ محمد بن راشد حول السياسة النفطية والتطوير التجاري والدفاع.

في عمان، هناك ضابط بريطاني سابق آخر في المخابرات توني أشورت، يعمل مستشاراً للسلطان قابوس في الصحافة الأجنبية. وسياسات السيد أشورت قد جعلت من عمان واحدة من أكثر البلدان صعوبة لدخول رجال الصحافة الأجانب.

---

[1] ـ الغارديان ١٩٩٥/١/٣٠

ويبقى السيد هندرسون الشخص الأكثر محيراً ومثيراً للجدل. هذا الاسكتلندي المولود في كينيا لم يصور قط للصحافة المحلية، ويصفه أحد الدبلوماسيين بأنه أنيق من النوع الذي يلبس دائما النظارات السوداء، منطوٍ على نفسه كثيراً وذو شخصية مسيطرة.

وظفته العائلة الحاكمة في منتصف الستينات، وقد سبق أن عمل مساعد رئيس الشرطة في كينيا خلال فترة ما قبل الاستقلال، عندما أصبح مشهوراً باصطياده زعماء الماو ماو. وطلب منه مغادرة كينيا بعد الاستقلال.

أوجد هندرسون في البحرين القسم الخاص، وكما يقال، فإنه لعب دوراً رئيسياً في وضع قوانين الاعتقال التي تجيز لقوى الأمن اعتقال المشتبه بهم لمدة ثلاث سنوات. بالنسبة لحركة المعارضة البحرينية، فإن هندرسون هو نموذج للنظام الذي يعذب معارضيه. "يقوم بحرينيون بالتعذيب، ولكن بإشراف الضباط البريطانيين" كما قال الشيخ علي سلمان أحد زعماء المعارضة الإسلامية.

يقول الشيخ علي سلمان وغيره من المعتقلين السابقين، إنه خلال التحقيق معهم يقرأ المحقق البحريني الأسئلة مكتوبة باللغة الإنجليزية.

لقد طلبت البحرين، في الأسبوع الماضي، من الحكومة البريطانية أن تبعد الشيخ علي سلمان و اثنين آخرين من النشطاء الذين طلبوا اللجوء السياسي هنا. أبعدتهم البحرين في يناير وتريدهم أن يذهبوا إلى سوريا حيث تقدم لهم فرصة ضئيلة للدعاية أو العمل السياسي.

قال الشيخ علي سلمان: " إن مغادرة هندرسون ليست فقط في مصلحة البحرين، وإنما في مصلحة بريطانيا كذلك. إنه يدمر سمعة بريطانيا لدى البحرينيين".

المعارضون الخليجيون يتهمون بطلاً استعمارياً بالتعذيب[1]

بقلم جون سوين

في الساعة السادسة صباحاً، بينما تغط البحرين في نوم عميق، يكون إيان هندرسون، المواطن البريطاني الأكثر قوة في الخليج، ولكنه محير، قد استيقظ وغادر الفراش. وهو حريص على روتينه. إذ مع طلوع الشمس يبدأ يومه بشرب القهوة وفترة حادة من التمارين الرياضية، ثم ينزل إلى عمله: ليتأكد أن النظام والقانون مستتبان في الجزيرة الخليجية.

لقد أصبح عمله مرهقاً، حيث يؤدي التململ المتزايد للخروج إلى الشارع للمطالبة بالديمقراطية. إنه من الصعب أن تعرف أن هذا الشخص الاستعماري، الأصلع ذا أل ٦٧ سنة، المرتدي للبدلة الزرقاء الفضفاضة، يحمل الهم الأمني إلى درجة أنه من النادر أن يشاهد في الأماكن العامة، ويرفض تصويره، وإذا سمح فيكون متخفياً وراء النظارات السوداء.

يقول دبلوماسي سابق مقيم في البحرين: "إنه محير كنبتة كزبرة الثعلب. إنه رجل يعيش في الظل، تعودنا أن نسمع عنه ولكننا لم نره قط".

وربما لايستطيع، منذ الآن ولوقت أطول، أن يتجنب الكثير هنا، فلقد أعاد اندلاع الاضطرابات الأخيرة في البحرين، هندرسون إلى الأضواء، لأول مرة منذ أن نال ميدالية الملك جورج قبل حوالي ٤٠ سنة بصفته ضابطاً استعمارياً حارب الماو ماو.

وهذه المرة أصبح شخصاً مكروهاً، بعد أن كان بطلاً في كينيا قبل الاستقلال، إنه واقع تحت ضغط شديد بأن يتقاعد ويترك البحرين نهائياً.

[1] ـ ذي سندي تايمز ١٩٩٥/٢/٥.

ولا يزال أناس كينيا القديمة يتذكرون، كيف قام بأكثر من ٦٠ رحلة في غابات أفريقيا لوحده وبدون سلاح للاتصال بقادة الماو ماو الارهابية، وقد أسر هندرسون القائد المشهور ديدان كيماثي والذي تم إعدامه لاحقاً على أيدي البريطانيين.

جاء إلى الخليج عام ١٩٦٦، عندما عينه البريطانيون على رأس جهاز مخابرات البحرين، بعد قمعهم انتفاضة عمالية طلابية في السنة السابقة. لقد تم توظيفه من قبل العائلة الحاكمة البحرينية، وبقي حتى أصبح مديراً عاماً للأمن، الوظيفة الهامة التي من خلالها يشرف على كامل الأجهزة.. من أجهزة جمع المعلومات المخابراتية والقسم الخاص إلى السجون وخفر السواحل وشرطة المرور.

إن قمع المظاهرات في الشوارع، في السنة الماضية، جعل منه هدفاً للشعارات المعادية للحكومة. ومنذ اندلاع الاضطرابات في ديسمبر، قتل ما لا يقل عن ستة من الناس من بينهم رجل شرطة واحد، وتم اعتقال ٢٠٠٠شخص وإبعاد سبعة من رجال الدين الشيعة.

بدأت الاضطرابات على إثر اعتقال الشيخ علي سلمان، وهو واعظ شيعي عاد من الدراسة الدينية في إيران ليلعب دوراً بارزاً في جمع ٢٥٠٠٠ توقيع على عريضة تطالب بعودة البرلمان البحريني ودستور عام ١٩٧٥ (المقصود عام ١٩٧٣ — المترجم).

وتحمل عائلة آل خليفة شكوكاً عميقة حول أهداف إيران في الخليج وتخشى انتشار الأصولية الإسلامية. وبناءا على ذلك، صنفت الشيخ علي سلمان على أنه مشاغب، وأبعد قسراً مع رجلي دين آخرين، وهو موجود الآن في بريطانيا وقدم طلباً للجوء السياسي.

تتهم المعارضة هندرسون بأنه مهندس حملة القمع القاسية بما في ذلك التعذيب والاعتقال التعسفي والإبعاد القسري. وصفته إحدى صحف المعارضة بأنه "حاكم البحرين البريطاني شبه الاستعماري"، وتساءلت لماذا يملك مواطن بريطاني مثل هذا النفوذ قرابة ٢٥ سنة بعد استقلال البحرين.

وهذا سؤال يطلب اللورد ايفبوري المدافع عن حقوق الإنسان، كذلك، جواباً عليه. وقد كتب إلى وزير الخارجية دوغلاس هوغ بشأن هندرسون. وقال في الأسبوع الماضي: "إن وجود مواطن بريطاني في أعلى مستويات قوات الأمن لدولة أخرى، يجعل الأمر يبدو وكأننا نؤيد طرق تعاملهم مع المعارضة". ويسعى اللورد

ليفبوري إلى تعديل قانون عام ١٨٧٠ الذي يمنع المواطنين البريطانيين من الانتساب إلى الجيوش الأجنبية ليشمل حملة جواز السفر البريطاني العاملين في قوات الأمن الأجنبية.

يقول المسؤولون البريطانيون إنه مادام هندرسون لم يعر للدولة من قبل الحكومة البريطانية، وإنما يعمل هناك في خدمة العائلة الحاكمة، فإن هذه البلاد لا تستطيع التدخل.

يجادل المنفيون البحرينيون المتواجدون في بريطانيا، بأن هندرسون الذي يشكل واجهة للنظام الذي يعتقل ويعذب المعارضين، إنما يشوه سمعة بريطانيا. إنه الأداة الأساسية في صياغة قوانين الاعتقال شديدة القسوة في البحرين، التي تجيز لقوات الأمن توقيف المشتبه بهم في زنازن انفرادية لمدة ثلاث سنوات بدون تهمة أو محاكمة. وهو العقل المدبر لموجة الإبعاد الأخيرة التي شملت سبعة رجال دين شباب.

وذكر التقرير الأخير لمنظمة العفو الدولية (الأمنيستي) بأنها قلقة جداً من انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. وقد رفض السماح لمندوبيها بدخول البحرين منذ عام ١٩٨٧. قال الشيخ علي سلمان الذي أبعد الشهر الماضي، قال في لندن بأنه خلال التحقيق معه كان ضابط الأمن البحريني يوجه أسئلته من ورقة مكتوبة باللغة الانجليزية. وقال مبعد آخر: "لا يوجد شيء فوق هندرسون. كل شيء تحت هندرسون" وأضاف: "بأن حوالي عشرين بريطانياً يعملون في قيادة الأجهزة الأمنية". هم لا يعذبون المشتبه بهم شخصياً، لكنهم يأمرون بذلك.

قال أحد أصدقاء هندرسون ممن حارب معه ضد الماو ماو: "أجد صعوبة في أن أصدق أن إيان شجع أي شيء من ذلك. وإذا يوجد تعذيب فإنه يجري بدون معرفته".

وعندما تغيب الشمس نهائياً عن عمل هندرسون في الخليج، فسيكون له منزل ريفي في بريطانيا ليقضي تقاعده فيه. ولربما هذا ليس بعيداً عن ذهنه. لقد نشر مؤخراً إعلاناً يطلب فيه خادماً و خادمة لتسيير شئون منزله في الريف.

اعتلال اقتصادي واجتماعي عميق يغذي انفجار العنف[1]

مراسلنا الخارجي:

تحركت شرطة البحرين بسرعة لاحتواء تفجر العنف الأخير من قبل المناضلين المعادين للحكومة، واعتقلت ستة أشخاص وفرقت بالقنابل المسيلة للدموع ٢٠٠ آخرين. لكن هناك مخاوف من أن الحكومة الراضية عن نفسها قد لا ترى ضرورة لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة، والتي أدت إلى انفجار الوضع.

البحرين هي الأصغر من بين ستة أقطار هي الكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة التي تشكل مجلس التعاون الخليجي، والثالثة التي لديها خبرة في مواجهة المظاهرات المعادية للحكومة منذ الصيف الماضي.

اندلعت الاضطرابات في البحرين في نوفمبر عندما تعرض المشاركون في الماراثون الخيري الذي أخذ طريقه عبر القرى الفقيرة القريبة من العاصمة المنامة، للرمي بالحجارة من قبل القرويين الشيعة الساخطين. وأدى رد فعل الشرطة إلى رد فعل معاكس من القرى الأخرى، وتحولت المظاهرات إلى أعمال شغب ضد الحكومة، كان يقوم بها في الغالب أبناء مجتمع الأغلبية الشيعية. ومنذ ذلك الحين أخذت المظاهرات وأعمال الشغب تنطلق في المنامة و ما حولها.

قتل رجل شرطة واحد وستة من المدنيين وتم اعتقال ٦٠٠ - ٩٠٠ شخص. و لم يشكل أي من هذه الأحداث تهديداً مباشراً للحكومة / لكن الأرقام يمكن أن تكون أكبر من ذلك. وأنذرت الحكومة بأنها "لن تتساهل مع المخربين".

وتحدث رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان الخليفة أخ الأمير الشيخ عيسى وهو مكفهر عن "مثيري الشغب الأجانب في إشارة ضمنية إلى إيران. في كل عام

---

[1] ـ الفاينتشال تايمز ـ ١٦ /١٩٩٥/٣

يذهب عدد من خريجي الثانوية إلى مدينة قم جنوب طهران، لحضور دورة مدتها سنة واحدة "حول الاقتصاد السياسي للبحرين". وعند عودتهم ينالون وظيفة "ملاّ بالأمر الواقع" مع مكانة ملحوظة.

ومثلهم مثل العائلتين الحاكمتين في الكويت وقطر، آل صباح وآل ثاني على التوالي، فإن آل خليفة هم عرب سنة يعود أصلهم إلى عنزه، وهي قبيلة تقطن منطقة تقع الآن في الشمال الأوسط للمملكة العربية السعودية.

والمجتمع الشيعي في البحرين هو دائماً أكثر عدداً، لكنه منقسم بين البحارنة السكان الأصليين، والشيعة الذين استوطنوا مؤخراً.

هناك فروق فيما بين من يدعون بالإصلاحيين، الذين يدفعون في اتجاه إعادة المجلس الوطني الذي حله الأمير عام ١٩٧٥ لوجود أغلبية شيعية فيه، ومتطرفين من الشباب الذين هم أكثر قابلية للعقيدة المسيسة من إيران.

على أي حال، فإن الدبلوماسيين ورجال الأعمال مجمعون على أن طهران لم تلعب دوراً مباشراً في الاضطرابات الأخيرة، ووضع إيران الاقتصادي والسياسي ليس من النوع الذي يشكل إغراءً للبحرينيين.

وأسباب الاضطرابات في البحرين، إنما تكمن في الاعتلال العميق الذي أصاب البحرين، وبدرجات متفاوتة بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى. وقد شمل هذا الاعتلال صعوبات في الاقتصاد والميزانية، عاكسة الانتقال من حقبة النمو السريع المترافق مع الثقة بالنفس التي تغذيها العائدات النفطية، إلى حالة أسعار النفط شديدة الانخفاض، والعجوزات في الموازنة وتخفيض المصروفات الحكومية وفرص عمل أقل للمواطنين، وتغلب الحساسية وعدم اليقين على الثقة بالنفس السابقة.

وحيث أن الكعكة الاقتصادية أصبحت أصغر، فإن كثيراً من البحرينيين، سواء ، السنة أو الشيعة، أصبحوا ينتقدون علناً أكثر من أي وقت مضى، العادة الدائمة لأعضاء معينين من الأسرة الحاكمة لاستغلالهم مواقعهم الحكومية لتحقيق مكاسب تجارية متفاوتة.

تقدمت عائلة آل خليفة ببطء، لتتآلف مع المتغيرات الاقتصادية الأساسية، وأبطأ من ذلك في البدء لشرح هذه المتغيرات لأبناء شعبهم وكيف ينوون مخاطبتهم بشأنها.

والبحرين بصفة خاصة هي عرضة لهذه المتغيرات. فهي لا تملك نفطها الخاص بها الذي يمكن التحدث عنه، لكنها حاولت أن تقيم قاعدة صناعية وخدمات

الأوفشور التي تعتمد كثيراً على مدى استقرار أسواق المنطقة.

فيما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦ كـ ن العجـز الفعلـي أو التقديـري في الميزانيـة بمعدل ٢٥٠ مليون دولار أمريكي في السنة أو ١٧ ٪ مـن معـدل العوائـد السنوية. وعلى البحرين أن تعتمد على السعودية في الدعم الدوري لميزان المدفوعـات ونفـط خام للتكرير المحلي هو العائد الرئيسي الذي تجنيه.

حوالي ٧٥ ٪ من سكان البحرين المواطنين البالغ عددهم ٥٥٠٠٠٠ نسمة هـم دون سن ألـ٢٥ وهذا يعني، طبقـاً لمكتـب البحريـن للتسـويق والـترويج، الحاجـة إلى ٤٤٠٠٠ فرصة عمل مطلوب توفيرها من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ والبطالـة تشـكل ١٥ ٪ من مجموع السكان المواطنين، وهي أكـثر مرتـين في صفـوف الشـيعة الذيـن يؤلفون ٦٥ ٪ من السكان المواطنين.

بعض الشيعة وخاصة من جيل الشباب، يستاءون من الـدور الثـانوي المخصـص لهم.

للشـيعة أربعـة أعضـاء في مجلس الـوزراء، ويشـكلون نصـف أعضـاء مجلـس الشورى، ولهم حقوق متساوية في التعليـم، ولهـم حريـة الالتحـاق بالخدمـة المدنيـة وبالتخصصات، ولكنهم ممنوعون من الخدمة في قوات الأمن والقوات المسلحة.

وآفاق التوظيف فيما بين المواطنـين تـزداد سـوءاً بوجـود العـدد الضخـم مـن العمال المهاجرين الذين يكونون حوالي ٦٠ ٪ من مجموع قوة العمل.

لقد عرضت الحكومـة علـى الشـركات الأجنبيـة ١٠٠ ٪ مـن الملكيـة لإقامـة قـاعدة إقليميـة للصناعـة والتوزيـع، وعرضـت أن تدفـع للشـركات الصناعيـة مبلـغ ٤٥٠٠ دينار بحريني (١٢٠٠٠ دولار أمريكي) مقابل توظيف كل بحريني.

وتتمثل قوة الحكومة، بالرغم من ضعفها والرضى عن النفس، شأنها شـأن بـاقي بلدان مجلس التعاون، في تـوارث الحكام أنفسـهم، وفي تمثيلهـم الاسـتقرار والتقـاليد والشرعية. وهم يتمتعون بقبول عــام غـامر، ومقارنـة مـع الجمهوريـات المجـاورة، فإنهم قد قدموا أكثر بكثير لشعوبهم.

لكن الثقل المطلـق لضغـوط السـكان والمطـالب الملحـة لتوفـير العمـل، يعـني أن الوقـت ليـس في صـالحهم. وإذا لم يتـم مواجهـة هـذه القضايـا، فـإن الاضطرابـات ستخرج عن السيطرة.

استمرار الاضطرابات في البحرين[1]

احباطات سياسية وأزمة اقتصادية تغذّى سخطاً ردت عليه السلطة بالتصلب والقمع

فرنسيس شيبوك

شجبت منظمة العفو الدولية، الخميس ٢٩ مارس أعمال القمع المميت للمظاهرات التي توالت منذ أربعة أشهر في البحرين، واتهمت السلطات بالتعذيب والتوقيف التعسفي. "الوضع في البحرين أصبح دقيقاً، فالحوادث تقع بصورة شبه يومية"، هكذا أعلنت منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان في بلاغ لها. "سبعة مدنيون على الأقل سقطوا قتلى وعشرات آخرون جرْحى منذ ديسمبر، إذ أطلقت قوات حفظ النظام رصاصات حية على المتظاهرين المسالمين، على حد عبارة لجنة العفو. فبحسب معلومات منظمة العفو فقد قتل كذلك شرطيان في المواجهات.

عمان: من مراسلتنا في الشرق الأدنى.

الاضطرابات التي هزت البلاد منذ مطلع شهر ديسمبر لم تكن حوادث بسيطة. إنها انتفاضة ديمقراطية وشعبية حقيقية طالت جميع طبقات الناس. كان هذا هو رأي الشيخ علي محفوظ، أمين عام الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين (FILB)، ويشاركه في ذلك مسؤولو المعارضة الذين يقدرون أنه "بدون حلٍ متفاوض عليه"، فسوف تستمر الحركة.

منذ أربعة أشهر، والمظاهرات تهز إمارة البحرين، تحوّل بعضها إلى مواجهات مع

---

[1] - اللوموند ١٩٩٥/٣/٣١.

رجال الأمن. تقول مصادر المعارضة إن تسعة أشخاص قُتلوا - وأعطت أسماءهم - بينما تقول السلطات إن شخصاً واحداً قُتل، وأُوقف حوالي ثلاثة آلاف آخرين (ثلاثمائة بحسب اقوال رئيس الوزراء) ونُفي حوالي خمسة عشر إلى خارج البلاد.

كانت البداية عندما قامت شخصيات تمثل جميع التيارات السياسية - الدينية بإرسال نداء إلى الأمير، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة - نداء صيغ بلغة تنطوي على احترام شديد - بغية إعادة العمل بدستور ١٩٧٣ وإعادة البرلمان الذي حُلَّ في اغسطس ١٩٧٥ (اللوموند ٢٠ ديسمبر، في حين أقدم الأمير على خطوة استباقية في ١٩٩٢ إذا رضي أن يسمّي مجلساً استشارياً من ثلاثين عضواً، لكنه رفض الالتماس الأخير وأوقف بعضاً ممن وقّعوا عليه. كان هذا إشارة البدء بالاضطرابات.

كان الجواب الوحيد الذي أجابت به السلطات على أعمال الشغب، التي تنسب مسؤوليتها ضمناً إلى إيران، هو القمع حتى الآن. البحرين، التي يبلغ سكانها المحليون ٣٤٠,٠٠٠ نسمة، ٦٥٪ منهم شيعة، وكان وجودهم في الإمارة سابقاً على انتشار المذهب الشيعي في إيران. "ليس لإيران علاقة بأمورنا الداخلية"، يؤكد سيف بن علي، ممثل لجنة التنسيق بين جبهة التحرير الوطني والجبهة الشعبية في البحرين، ذو الاتجاه الليبرالي: "أن ما يحدث هو نتيجة تراكم الإحباطات على جميع المستويات: غياب القانون، غياب الدستور، البطالة، التمييز، إلخ.".

"منذ بداية الحركة، حاولت الحكومة أن تفرق بين السنة والشيعة، في تعاملها مع هؤلاء الآخرين بصفة المتمردين"، يؤكد السيد بن علي الذي أضاف أن السلطات "تروّج شائعات عن الخطر الذي يمثله الشيعة، والناس يخافون من ذلك. والحال أن مطالبنا السياسية تخص كل الشعب ولا تمييز فيها بين السنة والشيعة". لكن لهؤلاء الأخيرين أسباب وجيهة للتذمر. إذ لا يحق لهم أن يخدموا في الجيش ولا في سلك الشرطة وهم ضحايا التمييز في الإدارة.

ينحدر آل خليفة من قبيلة سنّيّة في نجد، وسط شبه الجزيرة العربية، "غزت" البحرين عام ١٧٨٣. "آل خليفة يخافون من الشعب. فهم يعتقدون أن الشعب عدو لهم. يؤكد بن علي، لكن، بحسب الدستور، فإن آل خليفة هم الأسرة الحاكمة، وفي مستقبل قريب، ليس من الممكن الإطاحة بها. ولهذا نحن لا نطالب إلا بتطبيق دستور ١٩٧٣ الذي لو احترمته السلطة لأمكن ضمان ديمقراطية جيدة".

وضع الاستعصاء:

هذا المطلب لم تعد تشترك فيه الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين. "فدستور عام ١٩٧٣ غدا شيئاً من الماضي - يؤكد الشيخ علي محفوظ – إذ يمنح الأمير والحكومة سلطات أوسع مما يجب. ثم أضاف قائلاً بعد كل الذي جرى، يطالب الناس بشيء جديد "فهو يرى أن القمع أحدث فجوة بين الأسرة الحاكمة والشعب بحيث لم يعد بالإمكان العودة إلى الوراء."

من المشكلات التي تثيرها المعارضة الوضع الاقتصادي والبطالة. والمعارضة تؤكد أن من بين ٢٤٢,٠٠٠ شخص عامل في الإمارة ٦٦٪ هم أجانب، مما يترك حوالي ٣٠,٠٠٠ بحريني بلا عمل. ثم أن البحرين كانت السبّاقة في إنشاء المدارس والمواطنون البحرينيون لا يأنفون من الأعمال الثانوية. يؤكد السيد بن علي أن "إجراءين بسيطين قد يحلاّن، مع الزمن، مشكلة البطالة. أولاً، يجب وضع حد لسياسة "سمات الدخول الحرة"، ثم وضع حد أدنى للأجور." كل شيخ يجد في حوزته حصة من "سمات الدخول" يبيعها للأجانب كل واحدة بقيمة ١,٠٠٠ دينار (١٥,٠٠٠ ف). زد على ذلك أن العمال الآسيويين يقبلون براتب من ٨٠ ديناراً (١,٢٠٠ ف)، بينما لا يرضى البحريني بأقل من ٣٠٠ دينار.

وإذا كان الاستثمار النفطي قد بدأ في البحرين في عام ١٩٣٤، فإن الإمارة لم تعد تنتج اليوم سوى ٤٠,٠٠٠ برميل في اليوم ويتوقع لمركزها المالي أن يتقهقر. لقد حاولت الحكومة أن تنوّع مواردها الاقتصادية لكن القطاع الخاص لم يتجاوب والمستثمرون يؤثرون الانتظار. هذه الآفاق الاقتصادية القاتمة لا يمكنها إلا أن تزيد من تفاقم الاحباطات السياسية، والوضع يبدو مستعصياً خصوصاً وأن الأسرة الحاكمة تصمّ آذانها عن كل وساطة.

البحرين: الحكومة تواجه اضطرابات[1]

على الرغم من بعض الإجراءات الشديدة من قبل قوات الأمن ضد المشاغبين المعارضين للحكومة، فإن الضغط على السلطات لإجراء تغيير اقتصادي وسياسي، مستمر في التصاعد. والاحتجاجات والاضطرابات التي بدأت في ديسمبر، تفجرت من جديد في مطلع مارس، وقد احتوت الشرطة تفجر العنف باعتقال ستة أشخاص وتفريق ٢٠٠ شخص آخرين بقنابل الغاز المسيلة للدموع. لكن وزير الداخلية قال بأن المعادين للحكومة قد أشعلوا النار في عدة أهداف اقتصادية صغيرة. وأبلغ رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة،مجلس شورى "الجزيرة" في ١٤ مارس بأن "مؤامرة شريرة" من قبل مخربين كانت تنوي تدمير أمن واستقرار البحرين. وفي الأشهر الأخيرة، قتل أثناء الاضطرابات شرطي واحد وستة مدنيين مع اعتقال أكثر من ٥٠٠ شخص.

لا أحد يعتقد بأن الحكومة على وشك السقوط، ولا أن الأجهزة الأمنية (يديرها ضابط بريطاني) على وشك الانهيار. لكن الضغط يمارس على رئيس الوزراء لتقديم فرص عمل أكثر للمواطنين، خاصة من الأغلبية الشيعية التي تعاني من مستوى البطالة أكثر من الأقلية السنية بمرتين.

تصل نسبة البطالة إلى ١٥ ٪ من السكان، وأكثر من ذلك، فإن ٧٥ ٪ من السكان المواطنين البالغ عددهم ٣٧٠٠٠٠ نسمة من مجموع السكان البالغ ٥٥٠٠٠٠ نسمة هم تحت سن الـ٢٥ وهذا يعني الحاجة الى توفير ٩٠٠٠ وظيفة سنوياً، قبل نهاية العقد لضمان أن التوظيف سيبقى في مستواه الحالي. وبصفتها قاعدة صناعية ومركز لبنوك الأوفشور، فإن البحرين تعتمد بشكل كبير على النمو القوي في الدول المجاورة. إن لديها قليلاً جداً من النفط الخاص بها، لكنها تكرر

---

[1] ـ الايكونوميست، أبريل ١٩٩٥.

النفط الخام السعودي وتعتمد على المساعدة السعودية الدورية للتغلب على مشاكل السيولة النقدية.

بقيت حسابات القطاع العام في حالة عجز في عام ١٩٩٦ بعد انخفاض العوائد الذي حدث عام ١٩٩٤ وخاصة من القطاع النفطي. وفي الواقع،فإن العجز يتوقع له أن يبقى أكثر من ٦٥٠ مليون دولار أمريكي أي ما يساوي ١٥ ٪ من إجمالي الناتج المحلي للسنتين القادمتين بغض النظر عن التخفيضات التي أجريت على المصروفات هذا العام. وكما في السابق، فإن الحكومة قادرة على تمويل العجز من خلال إصدارات سندات الخزينة، لكن مصاريف خلق وظائف جديدة يجب أن يعهد بتحملها إلى القطاع الخاص.

تبدو الآفاق الاقتصادية للأمد القصير قاتمة، حيث يتطلب الأمر بعض الوقت حتى تتعافى التجارة الإقليمية من هبوط أسعار النفط العالمية.

ومشاكل البحرين لا تختلف كثيراً عن تلك التي تواجه أعضاء مجلس التعاون الآخرين. إن حقبة النمو القوي المستندة إلى المساعدات السعودية، قد أفسحت الطريق لأسعار النفط المنخفضة وللإنخفاض في مصروفات القطاع الخاص ولفرص عمل أقل للمواطنين. وحكام البحرين فشلوا حتى الآن في مواجهة هذه المشاكل، أو في شرح ماذا ينوون أن يفعلوا بشأنها.

في خطابه بمجلس الشورى، فضّل رئيس الوزراء أن يحيل الملامة في الاضطرابات على "المخططين الأجانب" ـ من المفترض أن تكون إيران هي المقصودة بالاشارة ـ وأنكر أن تكون البطالة هي سبب الاستياء.

وقد رفضت السلطات كذلك، إعادة البرلمان المنحل عام ١٩٧٥ أو تشكيل مجلس وطني استشاري (كما هو في عمان) الأمر الذي يمكنه أن يخفف من التمرد الشعبي.

البتروكيماويات والالمنيوم رأسا الحربة في عدم الاعتماد على النفط:

مع الأخذ في الاعتبار إحتياطياتها النفطية المحدودة، فإن البحرين هي في مقدمة المحاولات الإقليمية لتشجيع نشاطات القطاع الاقتصادي الخاص في الصناعة والنفع العام والخدمات. وفي طليعة الصناعة غير النفطية يقف مصهر المنيوم البحرين (ألبا).
أما شركة الخليج للصناعات الكيماوية البحرينية فكان عام ١٩٩٤ بالنسبة لها عاماً مميزاً. فقد أعلنت الشركة في ١٤ مارس عن أرباح عمليات بلغت ٤٧,٨٥ مليون دينار بحريني (١٢٦,٦ مليون دولار أمريكي) بزيادة مقدارها ٢٦١ ٪ عن السنة

السابقة التي كانت أرباحها ١٣,٢ مليون دينار بحريني (٣٥ مليـون دولار أمريكـي) وبلغ إنتاج الأمونيا والميثانول ٨٣٠٠٠٠ طن بزيادة ٢,١ ٪ عن الإنتاج المتوقع.

سياسـة:

إندلاع الشغب اللاحق قد زاد من الضغط على السلطات لتوسيع فرص العمل للمواطنين البحرينيين. واستمرت الحكومـة في الاصـرار علـى أن بلدانـاً أجنبيـة هـي وراء الشغب، وإن اضطرابات قادمة متوقعة.

اقتصـــاد:

بإعلان أكبر مؤسسة بحرينية للبتروكيماويات عن أرباح متميزة، فإن العـائدات غير النفطية والفرص للإستثمارات الأجنبية تبدي علامات تحسن.

آفـاق اقتصـادية:

إن انخفاض إجمالي النـاتج المحلـي وتوسـيع الفـائض التجـاري في المملكـة العربيـة السعودية سوف يوجه للبحرين ضربة مزدوجة هذه السنة، لكن مشاكل التزود هي كثيرة بقدر ما يكون الطلب الضعيف حاجزاً للنمو. إن الاستثمار المنخفض خاصـة في مجال الطاقة والاتصالات يربك تطور الإنتاج غير النفطـي، بينمـا ارتفـاع البطالـة بين الشباب يعيق تنويع قاعدة المهارات حتى لو تم احتواء تأثيرها الاجتماعي.

المشيخة المتململة:[1]

الاضطرابات في البحرين تثير حنق العاهل المرعوب والولايات المتحدة
حكام الخليج يصبحون أكثر صرامة في مواجهة المطالبين بالديمقراطية والتوظيف

بقلم بيتر وولدمان

المنامة ـ البحرين:

اليوم الجمعة، تجوب الآليات المصفحة شوارع عاصمة بنوك الأوفشور بينما يقف آلاف الجنود في استعراض للقوة لإبقاء البحرينيين الغاضبين في وضع حرج قد يضطرون معه للدفاع عن أنفسهم بضراوة.

تجمعت الحشود في يوم عاشوراء، وهو مناسبة يبكي فيه المسلمون الشيعة علناً لإحياء ذكرى استشهاد حفيد النبي محمد. مرّ اليوم بسلام. لكن تحويل المنامة إلى معسكر مسلح كان بمثابة تذكير مثير للإشمئزاز بأن هذه الجزيرة الصغيرة قد كانت في الفترة الأخيرة مسرحاً لأسوأ اضطرابات مدنية ضربت أياً من ممالك الخليج العربي منذ سنين.

خلال الأشهر الستة الماضية، أخذ الشباب الشيعة يثورون في قراهم، يضرمون النار في محولات الكهرباء، ويشعلون النار في اسطوانات الغاز ليحيلوها إلى كرات ضخمة من اللهب. وفي مساء السبت، أحرقت ثلاث سيارات بالقرب من القاعدة العسكرية الكبيرة للولايات المتحدة في البحرين، مقر قيادة العمليات البحرية في الخليج.

وكان رد العائلة الحاكمة أن أطلقت العنان لمرتزقتها الأجانب الذين أخذوا يجرون الشباب من الشوارع عشوائياً، يضربونهم ويسجنونهم.

[1] ـ ذي وول ستريت جورنال ١٣/٦/١٩٩٥.

موقع هام:

بالنسبة لصانعي سياسة الولايات المتحدة في الخليج، فإن الكفاح في البحرين، قد يكون النذير للهياج العظيم القادم. ترتبط الجزيرة بالمملكة العربية السعودية، الشقيقة الكبرى والأكثر غنى عن طريق جسر الملك فهد، ولربما أكثر. ونفس الأوضاع التي أدت إلى عدم الاستقرار هنا - التراجع اقتصادي، سوء توزيع الثروة وكراهية الملكية - تخلق في السعودية كذلك مشاكل خطيرة، وهي التي لديها عدد كبير من السكان الشيعة غير الراضين في منطقتها الشرقية الغنية بالنفط.

لا تشي الاضطرابات في البحرين بأي إشارة بإمكانية قفزها إلى أراضي المملكة العربية السعودية. لكن الاضطرابات تثير أسئلة حساسة حول استراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة. في عصر اتساع الديمقراطية في العالم، يسأل الخبراء المختصون بالخليج هل من الحكمة للولايات المتحدة أن تحافظ على دعمها غير المحدود لممالك النفط غير الشعبية ؟

عالمان

هناك في البحرين عالمان: أحدهما المجمعات السكنية ذات البوابات للدبلوماسيين ورجال البنوك الغربيين، وهنا يقوم الشاطئ الآمن الذي يتردد عليه الأثرياء العرب، الذين يأتون إليه لشرب الكحول ولتفقد أموالهم حيث يقوم على خدمتهم حوالي ٢٥٠٠٠٠ عامل أجنبي.

أما العالم الآخر، حيث يعيش الجز الأكبر من الـ ٣٥٠٠٠٠ نسمة، مجموع المواطنين البحرينيين، إنه جزيرة ظمآ من الأكواخ الموحلة والبائسة.

إن أغلب المحتجين طوال هذا العام، من الشباب العاطلين عن العمل من الأغلبية الشيعية البحرينية. وهم يطالبون بالأعمال وبعودة الحياة البرلمانية. أما آل خليفة العائلة الحاكمة الذين ينتمون إلى الطائفة السنية، فإنهم لا يتزحزحون عن موقفهم

منذ ديسمبر ، قامت قوات الأمن المؤلفة من المرتزقة الإنجليز والباكستانيين بقتل حوالي ١٢ شاباً شيعياً غير مسلحين، واعتقلت الآلاف من أبناء الجزيرة بدون تهم وحاصرت القرى الشيعية بالدبابات الخفيفة، وأرسلت الحكومة السعودية طائرات الهيلوكوبتر وأموالاً للبحرين، التي تملك احتياطات نفطية قليلة.

مؤخراً، وأثناء احتجاج قرية الدراز، إحدى قرى صيادي الأسماك، وخلال تشييع صبي عمره ١٧ عاماً، قتله جنود الحكومة، قام الجنود بإطلاق النار على رأس شاب

آخر عمره ١٨ عاماً. قال شاب من القرية: "إن للكلاب في الولايات المتحدة حقوق إنسان أكثر مما لدينا".

وفي الشهر الماضي، اختفت بنت الشيخ عبد الأمير الجمري الزعيم الديني الشيعي وعضو البرلمان المحلول، وظهرت بعد ذلك بعدة أسابيع. كانت في زيارة أبيها العليل في السجن. وذكرت منظمة العفو الدولية أنها خطفت وتعرضت للضرب على يد ضابطة من الشرطة النسائية.

في نفس الوقت، وفي لندن، عقد المعارضون البحرينيون والسعوديون، مؤخراً، أول اجتماع عام مشترك لهم، استضافه مجلس العموم، للتعبير عن شكواهم. في الصيف الماضي وقع حوالي ٢٥ ألف مواطن من السنة والشيعة على عريضة تدعو إلى عودة البرلمان وإلى حقوق أخرى. ورفض الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة قبولها.

حريات القطرة قطرة:

ذات مرة، أعطى الأمير فرصة للديمقراطية. ففي عام ١٩٧٣ أصدر دستوراً، أقيمت بموجبه هيئة منتخبة، لكنه حلها بعد مضي سنتين، عندما رفضت الهيئة إقرار قوانين أمنية بالغة التعسف.

واليوم، فإن المظلمة الرئيسية للبحرينيين، تنعكس في شكوى متصاعدة، يتردد صداها في بقية بلدان الخليج: وهي شعورهم بأن الحكام المحليين يتآمرون مع الأجانب، سواء كانت شركات النفط الأمريكية أو صناع الأسلحة ووزارة الدفاع الأمريكية أو بنوك الأوفشور وموردو العمالة الآسيوية، ليستفردوا بنهب النفط لأنفسهم..

وتسيطر هذه الشكوى في البحرين بصفة خاصة، تغذيها حقيقة أن الجزء الجنوبي من الجزيرة بكامله هو مقر للأسطول البحري الأمريكي الخامس، ومحرم على البحرينيين دخوله. وطوال العقدين الماضيين أدار الأمير وأخوه رئيس الوزراء حكم البلاد بالمراسيم وبمجلس وزراء أعضاؤه منتقون. وكما تكبر أعداد عائلة آل خليفة، تكبر معهم وتنمو ثرواتهم.. وهذا مصدر للإستياء.

الحكام مستثمرون كبار:

استثمر الحكام في كثير من الفنادق الكبيرة ومباني المكاتب، بما في ذلك المجمع المبني على شكل حرف H، مجمع الشيخة حصة زوجة الأمير. وكذلك أخذوا ملكية مساحات ضخمة من واجهة الساحل لاستخدامهم الخاص، مغلقين بذلك الطرق

القديمة المؤدية إلى الساحل والموصلة للعديد من القرى الداخلية.

"لا نستطيع الحصول على أي ترخيص لأي مشروع في الوقت الحاضر بدون أن يكون لآل خليفة نسبة منه" مؤكداً ذلك الشيخ عبد اللطيف المحمود رجل دين سني ذو شعبية، والذي حجز جواز سفره وطرد من عمله الجامعي عام ١٩٩١ بعد أن تكلم لصالح الديمقراطية. هذا ما يفسر لماذا جميع السنة والشيعة غاضبون.. ولكن ماذا في إمكاننا عمله ؟ ".

في إحدى المقابلات، قال طارق المؤيد وزير الإعلام البحريني، إن المستائين في الجزيرة محصورون "في أفراد قلائل من الشعب" وهم "يستلمون التعليمات من الخارج" وادعى أن الاضطراب "ليس مفهوماً من قبل البحرينيين". وكدليل على ذلك يقول: "لم تضع ساعة عمل واحدة في الدوائر الحكومية أو القطاع الخاص، ولم يجرح شخص واحد سواء بحرينياً كان أم أجنبيا ممن لم يكن منتسباً للمشاغبين أو الشرطة. والعالم يعرف أن البحرين في أمن وأمان".

الشخصية المرعوبة:

المشرف على الأمن في البحرين هو رجل بريطاني اسمه إيان هندرسون، يعيش في الظل، ونادراً ما يشاهد، ونادرا ما يصور، ويخاف كثيراً، هو واحد من آخر ذرية للاستعمار البريطاني التي حكمت الخليج في الماضي. والسيد هندرسون – ٦٧ سنة ـ هو رئيس الأمن الداخلي لنظام آل خليفة، كان قد نال، قبل أن يستلم وظيفته في أواسط الستينات، ميدالية لمساعدته في قمع تمرد الماو ماو في غابات المستعمرة كينيا.

ويحمّل البحرينيون هندرسون مسؤولية انتهاج النظام ردة فعل وحشية في الاضطرابات الأخيرة، والمعارضون يتهمونه كذلك، باضطهاد نشطاء الديمقراطية خلال العشرين سنة الماضية وتطبيق " قانون امن الدولة" البحريني الذي يجيز لوزير الداخلية توقيف السجناء السياسيين لمدة ثلاث سنوات بدون محاكمة. وقال بعض الذين تعرضوا للتعذيب في سجون هندرسون إن المحققين معهم من العرب كانوا يسألونهم من أوراق مكتوبة باللغة الانجليزية.

ويقول آخرون من الذين عرفوه في السجن إنه كان مبتسماً دائماً "ويقول لك إنه مجرد رجل أمن ينفذ الأوامر"، هذا ما يقوله حسن رضي، محامي، سجنه هندرسون في السبعينات لمساهمته في نشاطات مناصرة للديمقراطية.

ويرفض هندرسون أي مقابلات صحفية، وتقول سكرتيرته: "إن السيد

هندرسون لا يقابل الصحفيين".

يوم على البلاج:

لا شيء يسحر المستعمرين مثلما هو بلاج الأمير، ذو الحديقة العامة جزئياً والواقع على مياه الخليج. في مدخله، يفتش الحراس الباكستانيون السيارات. فالمحظورات هي: لا كاميرات، لا عرب، لاجنوب شرق آسيويين. قال أحد الحراس " البيض واليابانيون فقط".

ما ذا بشأن السفير الهندي ؟ سأل أحدهم.

" الشعب الهندي.. سفير.. وزير .. غير مسموح لهم" قال الحارس، وأضاف: "العرب غير مسموح لهم حسب أوامر الأمير".

في الداخل، عشرات من أفراد العائلات البيضاء، يتفيأون تحت ظلال أشجار النخيل الباسقة المنتصبة بالقرب من البحر. أحد مهندسي النفط من شركة تكساس يلعب كرة القدم مع ابنه. المشروبات الغازية مجاناً. وفي بعض الأحيان يقدم الشيخ عيسى لضيوفه السلاسل الذهبية والهدايا الأخرى. ذات مرة عندما كان أعضاء الهيئة التنفيذية لبنك "اندو سويس" فرع فرنسا يحتفلون على البلاج باحتمال حصوله على مكافأة جديدة من لندن، سألهم الأمير أين سيتناولون عشاءهم في تلك الليلة.. فأرسل لهم زجاجة شمبانيا.

الغربيون في البحرين بمن فيهم ٣٠٠٠ أمريكي أو حوالي ذلك، لم يمسوا من قبل المشاغبين حتى الآن. و بعكس ذلك، فإن مواطني جنوب شرق آسيا الذين يميلون للعيش بالقرب من قرى الشيعة الفقيرة، فإنهم كانوا أهدافاً للهجمات بحجة أنهم يأخذون أعمال المواطنين. ظل الأجانب الآخرون خارج النزاع. شكوى الغربيين الرئيسية هي إبقاؤهم بدون معلومات رسمية عن الاضطرابات التي يعلمون بوجودها من خلال سماعهم أصوات الانفجارات وضجيج طائرات الهيلوكوبتر في الليل.

وسائط الإعلام ممنوعة:

الصحافة البحرينية ممنوعة من تغطية الأحداث. ووزير الاعلام طارق المؤيد قد أمر جميع البحرينيين بعدم الحديث مع الصحفيين الأجانب. وحسب أقوال رجال البنوك الغربية، فإن النشاط الاستثماري قد انخفض، لكن الغربيين لم يهربوا. إن حالة المهاجرين الآسيويين أكثر سوءاً والتجارة في سوق المنامة التي يهيمن عليها

الهنود والباكستانيون قد انخفضت بنسبة ٨٠ ٪ خلال الأشهر الأخيرة، كما يقول التجار، وبعض الآسيويين الذين يخافون على حياتهم قد غادروا.

يقول تاجر إلكترونيات جاءت عائلته من الهند إلى هنا من عام ١٩٢٠: "لم تكن قط بهذا السوء. كانت البحرين مسالمة تماماً. لا أدري ماذا أفعل. هذه الجزيرة موطني".

اختار آل خليفة القبضة الحديدية، ورفضوا أي حوار، وبدلاً منه، يعمل النظام على إجراء إصلاحات تجميلية مثل تغطية إعلامية أكثر لمجلس الشورى، هذا المجلس مفترض فيه ان يوجه توصيات إلى الحكومة حول المواضيع التي تهم المواطنين، لكنه بدون سلطات لحد كبير.

وتجدد الحكومة وعودها بإحلال المواطنين محل العمال الآسيويين ذوي الأجور المنخفضة. لكن تحديد العمال الأجانب يواجه صعوبة. وبموجب قانون العمل البحريني فإن أصحاب الأعمال يمكنهم استيراد العمال بعقود محددة ولأعمال محدودة فقط، لكن كثيراً من الشركات تتجاوز القانون بسهولة، بشرائها "فري فيزا" مباشرة من أفراد العائلة الحاكمة أو أتباعهم. سعر الرأس الواحد هذه الأيام هو ١٣٥٠ دولار أمريكي.

رسائل مختلفة:

لقد وحد مطلب الديمقراطية الطائفتين الإسلاميتين في البحرين. وهذا التيار يضم الشيعة والسنة وقد تقدموا بطلب مشترك للقاء الأمير لمناقشة الاضطرابات، لكن هذا الطلب مرفوض. وبدلاً من ذلك اجتمع الأمير، موبخاً، وعلى انفراد، مع عدد من كبار أفراد الطائفتين، وقد وجهت للمجموعتين رسالتان مختلفتان، وحسب كلام المشتركين في الاجتماعين، فإنه قد أعيد التأكيد للسنة، بأن الشيعة تحت السيطرة، وبالنسبة للشيعة، فقد أمروا بلهجة خشنة وغير معهودة من الأمير، بأن يوقفوا العنف حالاً كشرط لبحث أي موضوع.

وكما يقول الشيخ المحمود رجل الدين السني، "كان النظام دائماً يوقع بين السنة والشيعة، لكنها لم تنفع هذه المرة، فالمشكلة هي بين الشعب الذي يريد الديمقراطية وبين الحكم الذي لا يريدها".

والولايات المتحدة التي تستخدم موقع البحرين الاستراتيجي في قيامها بدور الشرطي في الخليج، تقف إلى جانب الحكومة. فعندما اندلع الشغب في مارس، قام وزير الدفاع الأمريكي وليام بري بزيارة أمير البحرين، ولم يشر علناً إلى

الاضطرابات الأمر الذي فسره المواطنون على أنه دعم واضح للنظام. وفي وقت سابق، عندما قابل السفير الأمريكي ديفيد رانسوم مجموعة من البحرينيين في السفارة، أخبرهم بأن الولايات المتحدة لا تستطيع التدخل في شؤون البحرين، كما نقل الناس الذين حضروا الاجتماع. ورفض ناطق باسم السفارة التعليق على ذلك.

وبالنسبة للقرى، فليس هنا ما يشير إلى أن انتهاك الحرمات سيخف. ففي أحد البيوت بقرية الدراز، أقدم الجنود على اعتقال أربعة اخوة تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ٢١ سنة، انتزعوهم من أسرتهم في منتصف الليل. وأبقوا رهن الاعتقال شهرا واحدا قبل أن يعادوا إلى عائلتهم. قال أكبرهم: "سنناضل حتى ننال حقوقنا".

مصادمات بين المتظاهرين وقوات حفظ النظام[1]

المعارضة تطالب بإعادة الدستور

منى نعيم

حصلت مواجهات، يوم الجمعة ١٩ يناير، بين شرطة مكافحة الشغب ومتظاهرين في البحرين غداة "أعمال تخريب" كثيرة - على حد تعبير وزارة الداخلية - حرائق واعتداءات بالمتفجرات في قلب التجمعات الشيعية.

حدثت هذه المواجهات عندما استخدمت قوات حفظ النظام الطلقات المطاطية وقنابل غاز الدموع بعد أن منعت قائد المعارضة الرئيسي، الشيخ عبد الأمير الجمري من أن يؤمّ المصلين في مسجد يقع في ضواحي العاصمة، المنامة. كانت هذه هي الحادثة الثالثة من هذا النوع منذ بداية يناير، التي يواصل فيها الزعماء الدينيون بدون كلل، ولا سيما الشيخ الجمري، المطالبات التي أصبحت لازمة منذ عام: إعادة العمل بالدستور وإعادة البرلمان الذي انحل في ١٩٧٥، واعتماد الإصلاحات الديمقراطية، والإفراج عن الأشخاص الموقوفين حين وقوع أعمال الشغب التي هزت البلاد في ديسمبر ١٩٩٤ وإبريل ١٩٩٥، والسماح بـ "عودة المنفيين إلى بلادهم".

سلاح النفي:

تلجأ حكومة البحرين التي تتهم الشيعة - الذين يمثلون ٦٥٪ من السكان تقريباً - بالعمل لمصلحة أطراف أجنبية (إشارة إلى إيران، التي تتبرأ من ذلك)، تلجأ، منذ سنوات عديدة، إلى ممارسة غريبة: نفي مواطنيها خارج البلاد. ومنذ ١٩٩٣، ما انفكت منظمة العفو الدولية تندد بهذا الإجراء وتطالب حكومة المنامة " أن تضع على

---

[1] - لوموند ٢٠ يناير ١٩٩٦

الفور حداً للنفي الإجباري الذي تفرضه على رعاياها". وقد أكّد الأشخاص المنفيّـون على هذا النحو لمنظمة العفو "أنهم ليس لديهم إمكانية الطعن بهذا القرار أو بقانونيّتـه أمام أي محكمة".

بحسب إحدى تشكيلات المعارضة، وهي حركة أحرار البحريـن، تسـمح الحكومة أحياناً للمعارضين بالعودة إلى البلاد، بعد سنوات طويلة من النفـي، لكـن بعد أن يقبلوا بشروط مُهينة، كما أن النفي أداة ابتزاز ضد المعارضين إذ تنذرهـم الحكومة بالكف عن نشاطاتهم إن لم يريدوا أن يُجبروا على المغادرة.

كقاعدة عامة، بحسب لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين، يحمـل المنفيون جوازات سفر يُعمل بها لمدة سنة واحدة، بحيث تستطيع الحكومة ألا تجددهـا لهم إذا رغبت في ذلك. ثم أن الحكومة تتدخل أحياناً لدى البلدان التي اختارهـا المنفيون مقاماً لهم لكي تطلب منهم عدم منحهم حق اللجوء.

في ديسمبر ١٩٩٥، بمناسبة العيد الوطني، أصدر الأمير الشيخ عيسى بـن سـلمان آل خليفة، عفواً عن حوالي ١٥٠ سجيناً وقرر السماح لعدد مـن المعارضين بـالعودة إلى البلاد، لكن عُلم منذئذٍ أن واحداً من أشهر المعارضين، وهو الشيخ علي سـلمان، نفي إلى دبي في يناير١٩٩٥، ومنذ أن أقام في لندن لم يسمح له بالعودة إلى البلاد.

الشيخ سلمان والمعارضة في مجملها لم تتراجع عن مواقفها تبعاً لذلك. ففـي ١٤ يناير، استفاد الشيخ سلمان من منبر حر لكي يُسمِع صوته إلى الشعب البحريـني، لا بل إلى عدة دول خليجية الشديدة الحساسية من معارضيها هي بالذات.

بصحبة منفيّ آخر، هو الدكتور منصور الجمري، ابن واعظ يسبب اليوم صداعاً لسلطات البحرين، اشترك الشيخ سلمان في مناقشة بُثّت من تلفزيون قطر، لم يكن ثمة شك في أن قطر كانت تنوي أن ترد إلى المنامة نفسها عملتها حينما استقبلت أمـير قطر السابق الذي خلفه إبنه في يونيـو ١٩٩٥ استقبالاً تميز بالأبهة الهائلة، وبسـبب نزاع حدودي وضع البلدين في خصام منذ سنوات عديدة.

عين الرياض الساهرة[١]

مثلما هي الحـال دائماً في تـاريخ البحريـن، تتـوالى وتختلـط مطـالب الجماعـات الشيعية وحاجاتها الاجتماعية، وتطلعاتها السياسية. فالعمال أكثرهم من الشيعة، وهم يريدون تشكيل نقابة لهم[٢]، وعدم الاستجابة لمطـالبهم يـؤدي بهـم إلى تسييسـها. في هذه الأزمة، مثلما هو شأن الأزمات السابقة، كان الشيعة هم الفاعل الرئيسي في هذه الفتنة. على الرغم من الالتزام الشخصي - وفيه مخاطرة - لبعض الشخصيات، قليل من أهل السنة من شارك في المظاهرات. في المقابل، وقع العريضة عدد كبير من أهل السنة ومن حركات المعارضة العلمانية، وجبهة التحرير الوطني (البحريـن) والجبهـة الشـعبية في البحرين كانتا تطالبان الأمير منذ ١٩ ديسمبر بإلغاء القوانـين الاسـتثنائية و"إعـادة النظام الدستوري"، بينما حرصت الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ألاّ تعطي الحركـة مدلولاً طائفياً. كان جواب الحكومة الوحيد اللجـوء إلى القمـع تحت هـراوة الجـنرال إيان هندرسون، هذا السبعيني البريطاني، الذي بدأ حياته مكافحاً للماو مـاو في كينيـا في سنوات الخمسينات، حظي بثقة الأمير، إذ ظل يشرف له على المصالح الأمنيـة منـذ أكثر من عقدين مـن السـنين بالاعتمـاد علـى الأسـاليب العضليـة[٣]. فوزيـر الداخليـة يستطيع استناداً إلى المرسوم المتعلـق بـالأمن لعـام ١٩٧٤ أن يحتجـز بـدون تـبرير كـل شخص مدة ثلاثة أعوام. بعضهم ظل موقوفـاً بـدون تـبرير لأكـثر مـن ثمانيـة أعـوام. التعذيب والموت في السجن أشياء كثيرة الحـدوث، فهنـاك مشـبوهون يختفـون طـوال شهور عديـدة أو سـنين عديـدة. وعندمـا يعـودون إلى الظهـور يطلـب منهـم أو مـن

---

١ ـ المصدر السابق.

٢ ـ النقابات محظورة في البحرين. الشيخ عيسى بن محمد الخليفة، الذي يمثل الجناح الليبرالي في الأسـرة الحاكمة أظهر خجولاً رغبته في تشكيل نقابات. لم يتأخر رد الفعل: أُجبر على الاستقالة.

٣ ـ انظر تقرير لجنة العفو الدولية، البحرين، اختراقات حقوق الإنسان، ٩ أيار (مايو) ١٩٩١.

عائلاتهم ألا تصدر عنهم إشارة إلى ما حدث، عدة مئات من الشيعة البحرينية حرموا من جوازات سفرهم، وآخرون حظّر عليهم العودة إلى بلادهم.

وهذا ما حدث للشيخ علي سلمان. فحكومة المنامة، إذ لم تستطع إيقاف الحركة التي أدت إلى توقيف الملاّ الشاب، قررت طرده من البلاد في ١٥ يناير ١٩٩٥، ومعه اثنين من رجال دين آخرين. بعد أن وصل إلى لندن طلب اللجوء السياسي، مما أثار حفيظة الأمير. اتهم ولي العهد المملكة المتحدة بإيواء الإرهابيين[١] بينما هرع وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة إلى لندن لحث الحكومة البريطانية على إبعاد الشيخ علي سلمان من الأراضي البريطانية. أن ما يصور المأزق الذي وجد فيه آل خليفة أنفسهم هو أنهم: إذا لم يريدوا ابقاء المعارضين في البلاد، فانهم لا يريدون أن يكون ثمة معارضون لهم في الخارج.

يعتمد الأمير على التأييد اليقظ من جانب العربية السعودية. ففي ٢٩ ديسمبر الماضي، سارع وزير الداخلية السعودي، الأمير نايف بن عبد العزيز، إلى المنامة حيث أكد أن "المصالح الأمنية للبلدين أمور غير قابلة للتجزئة"[٢]، وتؤكد المعارضة من جانبها أن زيارة الأمير سبقها لواءان (٤٠٠٠ رجل) من الحرس الوطني السعودي كانا سيعبران الجسر الذي يصل جزيرة البحرين بالمملكة الوهابية دعماً لشرطة الإمارة. هذه اليقظة، التي نفتها المنامة، لم يستطع مصدر مستقل أن يؤكدها، لكن ثمة شك في أن الوظيفة الأولى للجسرٍ الذي تم إنجازه في أواسط الثمانينات هو السماح لقوات الرياض بالتدخل سريعاً في البحرين في حال وجود خطر يهدد الأسرة الحاكمة.

منذ الاستقلال يواجه نظام المنامة خيارين كلاهما مرّ: الانفتاح، ولو خجولاً على أشكال المشاركة السياسية (نواد، نقابات، جمعية منتخبة) أو الاقتراب أكثر من العربية السعودية. باختيارها الحل الثاني، الذي يضمن لها حماية مباشرة، هل كان اختيار أسرة آل خليفة هو الاختيار الصحيح؟

---

[١] ـ انظر تقرير لجنة العفو الدولية، البحرين، اختراقات حقوق الإنسان، ٩ أيار (مايو) ١٩٩١.

[٢] ـ انظر تقرير لجنة العفو الدولية، البحرين، اختراقات حقوق الإنسان، ٩ أيار (مايو) ١٩٩١.

تقليد من العصيان[1]

الحمّى التي استولت على البحرين منذ ديسمبر ١٩٩٤ لم تفاجئ غير الذين نسوا تاريخ الإمـارة الحـافل بالاضطرابـات. في ١٩٣٤، بعـد عـامين مـن انتفاضـة صيـادي اللؤلؤ، الذين هدد مورد رزقهم اللؤلؤ الصناعي الذي تنتجـه اليابـان، تقـدم وفـد مـن الشيعة والسنة بمذكرة إلى الأمير يطالبون فيها بتشكيل جمعية تشريعية أسوةً بـالكويت يمثل فيها الشيعة بما يتناسـب مـع أهميتهـم العدديـة، والسـماح لهـم بتشـكيل نقابـة. وبالفعل تم انتخاب مجلس في يوليو ١٩٣٨ وجـرى حلـه في مـارس ١٩٣٩. وأثـارت الصناعة النفطية الناشئة أولى الاضطرابات في عام ١٩٤٣، التي قمعت بشدة مـن قبـل الجيش البريطاني. ثم حدثت تحركات جديدة في عام ١٩٤٥ (في البلديات) وفي عـام ١٩٤٨. كان العام ١٩٥٤ علامة بداية فترة حامية من التوتر. توقيف العمـال الشيعة فتح الباب أمام أعمال شغب أدت إلى مقتل العديد مـن الأفـراد. وتوالـت المظـاهرات والاجتماعات، ففي يوليـو نفـذ ٣٠٠٠ مـن العـاملين في النفـط إضرابـاً دام أسـبوعاً. قدمت عريضة تطالب بتشكيل نقابة ومجلس استشاري حملـت ٢٥,٠٠٠ توقيـع. ولم يهدأ التوتر عندما نشبت عملية السويس في أكتوبر ١٩٥٦. بل كـانت سـبباً في قيـام مظاهرات معادية عداءً شديداً للوجود البريطاني، والنخبة السـنية تعـاطفت مـع جمـال عبد الناصر.

في عام ١٩٦٥ سرّح ١٥٠٠ عامل في النفط فكان ذلك سبباً في إضـراب تحـول إلى مواجهات قاتلة مع الشرطة. على أثرها أعلنت حالة الطوارئ. بعـد ثلاثـة أشـهر، كان الجوع سبباً في نشـوب اضطرابـات أخـرى أعتقـل فيهـا المحرضـون وهُجّـروا إلى خارج البلاد.

---

[1] ـ المصدر السابق.

في آب ١٩٧٥، كان تعليق الدستور الذي أعلنه الأمير غداة الاستقلال (١٩٧١) إيذاناً بأعمال قمعية. اعتباراً من عام ١٩٧٩، لقيت الثورة الإيرانية أصداء لدى شيعة البحرين. ففي اغسطس من نفس العام، تظاهر ١٥٠٠ منهم في سوق المنامة. الاحتفال بيوم عاشوراء (وهو يوم حداد عند الشيعة) في نوفمبر ١٩٧٩ اكتسى أهمية خاصة. تميز العام ١٩٨٠ بطفرات عنيفة (اضطرابات إبريل) بعد عام، في ديسمبر١٩٨١، أكدت الشرطة أنها أحبطت مؤامرة دبرتها طهران.

اعتقال محامي في إطار الإجراءات الصارمة[1]

مايكل بنيون - المحرر الدبلوماسي

تعزز يوم أمس شبح الاضطرابات الإسلامية، الآخذ في الانتشار على نطاق الخليج، والذي يهدد الحكام المحافظين للبلدان الغنية بالنفط، وذلك بمحاولة جديدة لفرض النظام بإجراءات صارمة في جزيرة البحرين المضطربة. لقد اعتقلت الحكومة محامياً كاتباً مشهوراً، على أرضية إثارة التخريب والحرائق العمد في المباني العامة والخاصة، فيما يبدو أنها حركة ستشعل عدم الاستقرار في الجزيرة الخليجية الصغيرة. فقد تم اعتقال أحمد الشملان من قبل قوات الأمن التي قالت إن عدداً من الشكوك انكشفت خلال التحقيقات، تفيد بأن له ضلعاً في هجمات التخريب والحرائق العمد الأخيرة. إنه أول مسلم سني مشهور يتم اعتقاله منذ بدء الاضطرابات في نهاية عام ١٩٩٤ التي سرعان ما انتشرت بدعوات الشيعة بوضع حدٍ للتمييز ضد الأغلبية الشيعية وإعادة العمل بدستور عام ١٩٧٥ (المقصود دستور عام ١٩٧٣ - المترجم).

وجاءت حملة القمع على إثر نمو القلق المتزايد لدى الجيران من استمرار المظاهرات. فقد صرح ولي عهد السعودية الأمير عبد الله في أول تصريح له عن السياسة الخارجية بأن الشغب الذي تشهده الجزيرة غير مقبول ويجب التعامل مع المحرضين.

يلوم مجلس التعاون الخليجي الذي يضم ست دول هي السعودية وبلدان الخليج المحافظة، إيران عن الاضطرابات ويتهمها بإثارة العنف ضد الحكومة.

---

[1] - التايمز ١٩٩٦/٢/٩.

يوم أمس، قالت البحرين التي أبعدت ثلاثة رجال دين منشقين متهمين أنهم موالون لإيران ومثيرون للفتنة، إن إيران قد أثارت الاحتجاجات. وقال ضباط الأمن، إن للشملان علاقات واتصالات مع منظمات إرهابية في الخارج، وقالوا إنهم بعد انتهاء التحقيق "سيقدمون للسلطات القضائية دليلاً كاملاً مدعوماً بالوثائق".

لقد قادت إيران حملة دعاية إذاعية قاسية ضد السعودية، التي ترى في إيران الآن أخطر تهديد للأمن في المنطقة. هناك دليل ضئيل على أن طهران قد قادت بنشاط حملة تخريب، على الرغم من طرد الدبلوماسيين من البحرين الأسبوع الماضي.

وهنا دلائل متزايدة على أن حكام الخليج المحافظين يخشون التحركات من أجل الديمقراطية ويمارسون ضغوطاً على البلدان المجاورة لإسكات الصحف والحريات الشخصية. قال الرسميون الكويتيون إنهم قد أنذروا بأن لا يتحركوا في اتجاه توسيع الحقوق الديمقراطية لما يمثل ذلك من مثال خطير.

تلطيخ سمعة النذل[1]

رغم كونها بلداً صغيراً، ولايملك من النفط إلاّ قدراً ضئيلاً يكاد لا يذكر، إلاّ أن للبحرين عدداً غير عادي من الأصدقاء الكبار المستعدين بأن يهرعوا بحماس للوقوف إلى جانب العائلة الحاكمة، كلما انفجر الوضع من جديد. لكل منهم أسبابه الخاصة به لعمل ذلك: كراهية الديمقراطية التي تطالب بها المعارضة (المملكة العربية السعودية). التوق إلى أن ينال الحظوة لدى بلدان الخليج (الأردن). الرغبة في حماية القواعد العسكرية النافعة (أمريكا وبريطانيا). وأغلبهم سعيد بتشكيل حلف ضد التدخل الإيراني، إذا كان ذلك ما يحدث بالفعل.

لقد اجتاحت البحرين، طوال الاسبوعين الماضيين، مصادمات فيما بين المتظاهرين وقوات الأمن. وقد كانت بعض الأحداث عنيفة. أشعلت النيران في بعض المحلات، وتم تفجير قنبلة في فندق كان ينعقد فيه مؤتمر نفطي. وقامت قوات الأمن بقيادة قائدها البريطاني، بالهجوم على المساجد ونهبها بسبب المواعظ الهدامة. وتم اعتقال عدة مئات من الناس بمن فيهم قادة دينيين.

تقول المعارضة التي تتخذ من لندن مقراً لها، إن المتظاهرين اضطروا للخروج إلى الشارع لأنه ليس أمامهم طريق مشروع آخر يوصلون من خلاله احتجاجاتهم. كان للبحرين فترة قصيرة من الديمقراطية بعد الاستقلال في عام ١٩٧١، ولكن تم حل برلمانها عام ١٩٧٥ عندما اعترض أعضاؤه على قانون أمني وحشي. ومنذ ذلك الوقت أصبح النظام استبدادياً بل انه في الفترة الأخيرة صار قاسياً بصفة خاصة.

قبل حوالي ستة شهور، بعد فترة عنف سابقة، والتي قتل خلالها ١٦ شخصاً، أفرج عن عدد من القادة من السجن على أساس اتفاق تفاهم بأنهم سيهدئون أتباعهم في مقابل تعهد الحكومة، كما يقولون، بالإفراج عن المعتقلين السياسيين

---

[1] ـ الايكونوميست، ١٩٩٦/٢/١٥ .

ومناقشة مطالب المعارضة السياسية. إلاّ أن الحكومة تنكر ذلك. ومهما تكن الحقيقة، فإن عدداً كبيراً من المعتقلين لا يزالون في السجن ولا توجد مباحثات. وقد أغضب ذلك رجال الدين، فأثاروه في خطب الجمعة. ومن هنا بدأت دورة جديدة من الاحتجاجات والتخريب، وأخذت الحكومة تصعد من انتقامها وعنفها.

والحكومة تلمح كثيرا إلى وجوب أن تلام إيران، لإشاعتها الاضطراب في مكان كانت تعتبره، ذات يوم، بأنه ملكيتها الخاصة المفقودة. وذكر أن المعتقلين قد "اعترفوا" بأنهم ينفذون التعليمات الإيرانية.

ويقوم بأغلب الاحتجاجات، إن لم يكن كلها، ثلثا البحرينيين الذين هم مسلمون شيعة، تابعون للمدرسة الاسلامية المهيمنة في إيران. ولا يثبت ذلك تدخلاً أجنبياً: وللشيعة أسبابهم للاعتقاد بأنهم عرضة للتمييز من قبل الأقلية السنية الحاكمة. وعلى الرغم من أن لإيران شأناً في إثارة الاضطرابات في الثمانينات، إلا أنها الآن تحاول أن تبقي أيديها نظيفة في الخارج. و لم يقدم البحرينيون، حتى الآن، دليلاً قوياً ـ ولو كان لديهم لقدموه بكل تأكيد.

بحرين القروسطية تصارع ثيران الثورة[1]

بقلم روبرت فيسك

ليس هناك في قطر من يشك حول أسباب اعتقال المحامي البحريني أحمد الشملان وهو أول سني يجرى اعتقاله فيما جرى اعتقال ما يزيد عن ألفين من البحرينيين الشيعة من قبل قوات الأمن للشيخ عيسى بن سلمان الخليفة. لقد اتصل المحامي الشملان بإذاعة قطر في برنامج محلي مشهور على الهواء مباشرة حيث تحدث عن فقدان الديمقراطية فيما يعرف بالجزيرة الجنة التي تحتضن الأسطول الأميركي في الخليج. حيث قال:

تجري مصادرة حقوق المواطنين باجراءات حكومية. إن ما يطالبه شعب البحرين هو عودة الدستور والحقوق السياسية وحرية التعبير والانتخابات. خاطب الشملان المستمعين المندهشين في البحرين حيث يعتبر البرنامج مسموعاً، إن كلمات مثل الاصلاح الديمقراطي تعتبر غير مشروعة.. فإذا ما أعطى المواطنون الخليجيون حقوقهم فلن تكون هناك مشاكل. وبدلاً من حماية الحقوق المشروعة التي يطالب بها المواطنون، فإن الحكومة اجهضت هذه المطالب، بإشعالها الصراع الطائفي وخلق المشاكل ثم الشكوى من تدخل خارجي.

كان لا بد للشملان أن يعرف ما سيحدث له. وبنهاية الأسبوع أعلن مصدر بوزارة الداخلية التي يديرها قائد الشرطة البريطاني إيان هندرسون عن اعتقال الشملان لقيامه بالتآمر وتحريضه على أعمال إشعال النيران والتخريب. وحيث أن هذه الاتهامات قد تبدو في البحرين من شطحات الخيال، فقد أضاف نفس المصدر، كلمة تعطي نكهة خاصة للحياة في جزيرة البحرين التي تعتبر ذات أهمية خاصة

---

[1] ـ الأندبندنت ١٣ فبراير ١٩٩٦.

لبريطانيا في الخليج، بأن اعتقال المحامي في إطار الشرعية والقانون ضمن اجراءات وزارة الداخلية لمنع عمليات التخريب ومطاردة واعتقال أولئك الذين يخططون أو يشجعون أو يقومون بمثل هذه الأعمال من أجل ضمان سلامة وممتلكات ومصالح المواطنين والمقيمين، ولدعم ركيزتي الاستقرار والأمن للشعب. وذكر المتحدث الرسمي دون أن يقدم وقائع تدعم كلامه بأن الشملان لعب دوراً نشطاً في أحداث العنف الأخيرة وهو متورط في علاقة مع منظمات ارهابية خارجية.

تقرأ "خارجية" بأنها إيران حيث طرد أحد دبلوماسيها في سفارتها بالمنامة عاصمة البحرين من قبل وزارة خارجية الشيخ عيسى لاتهامه بإثارة الكراهية ضد الحكومة. ولكن إذا ما أخذنا بالاعتبار الغضب المتزايد للشيعة الذين يمثلون ٧٠٪ من السكان يعيش معظمهم بجوار الغنى الفاحش، فليس هناك حاجة لدور إيراني.

جرت عمليات تخريب المنشآت الكهربائية وتزايد عمليات القنابل التي توجت بعملية تفجير في فندق الدبلومات مساء الأحد وسط المنامة، بعد مرور سنتين من المطالبة الجماهيرية بعودة الحكم الدستوري وحرية التعبير والبرلمان الذي علقه الشيخ عيسى منذ ١٩٧٥ بعد أن طالب النواب بتفاصيل عن الاتفاقية التي بموجبها تحتفظ واشنطن بقاعدة بحرية، وكذلك اصدار قانون جديد للعمل.

يشكل استشهاد ١٤ شيعياً قتلوا على يد قوات الشرطة خلال الاحتجاجات السابقة، والألفي معتقل في سجون البحرين الثلاثة (القلعة وسافره وجو) وقودا للدعاية المتزايدة من قبل المعارضين البحرينيين في المنفى بدمشق ولندن وبيروت وقطر. يتم تداول آلاف اللقطات الممنوعة عن المظاهرات الاحتجاجية في البلاد اضافة إلى صور الشهداء من قبل مجموعات المعارضة الأربع (اثنتين اسلاميتين واثنتين علمانيتين).

من بين الشهداء الطفل عقيل سلمان الصفار، وعمره ١٤ شهراً وقد توفي اثر استنشاقه للغاز الصادر عن قنبلة قذفتها الشرطة في ٨ فبراير وحسين عبد الله العشيري إثر إطلاق الرصاص عليه بعد ١٠ أسابيع من الحادثة الأولى، وهاني عباس خميس والذي قتل في ديسمبر ٩٤ حيث تظهر جثته آثار الطلقات والحاج ميرزا عبد الرضا وعمره ٦٨ عاماً والذي قتل بالرصاص بعد خروجه من منزله في ديسمبر ٧٤

وتظهر الصور التي التقطت سراً لجنازات القتلى، الجمهور وهو يحمل التابوت على الأكف حتى مقبرة القرية، وكذلك صور جثث تغطيها الدماء وصور إطارات مشتعلة يحيط بها الشباب الملثمون. فإذا كانت هذه الصور حقيقية، وهو ما تحرت

الاندبندنت حول صحتها، فإن البحرين في أزمة أعمق مما يظنه العالم.

لقد حاولت الاندبندنت تكرار التصريح لها بإرسال مندوبين عنها إلى البحرين ولكن بدون نتيجة.

كما أنه وفي نهاية الاسبوع فقد حاول ٨ من أعضاء البرلمان الكويتي زيارة الشيخ عيسى بأمل التوسط بين الحكومة والمعارضة لكن السيد عدنان عبد الصمد البرلماني الكويتي اتهم سلطات البحرين بعقلية القرون الوسطى في تعاملها مع الناس، حاثاً الحكومة على فتح حوار مع المطالبين بالديمقراطية في الجزيرة.

ثم منع النواب الثمانية من دخول البحرين حيث بقوا في المطار طوال الليل، ثم جرى إبعادهم إلى بلدهم، حيث كانوا يحملون التماساً للشيخ عيسى، ولكن دون نتيجة. كذلك تلقت الاندبندنت صورة من عريضة موجهة للشيخ عيسى وقعها ٣٧ محام و١٢ مثقفاً في يناير (ك١) يطالبونه فيها بالعودة إلى الديمقراطية ودستور ١٩٧٣، وأشارت العريضة كذلك إلى عريضة ٩٦ كويتياً يطالبون فيها بمطالب مماثلة.

طالب هؤلاء البحرينيون الشيخ عيسى (صاحب السمو أمير دولة البحرين حفظه الله) بعودة الجزيرة إلى الحكم الديمقراطي وأكدوا له بأن الكويتين والبحرينيين متمسكون بمطلبهم بالتقدم الديمقراطي. وفي نهاية الرسالة عبر البحرينيون عن شكرهم وتقديرهم للشيخ عيسى، الذي رفض بدوره هذا الالتماس.

٢ - سلطات البحرين تعطي المنفي جواز سفرلابعاده[١]

بقلم روبرت فيسك

لا يعتبر جواز السفر رقم ٧٢١١٨٥ صاحبه السيد عبد الله الراشد البنعلي كثيراً فهو لا يستطيع الرجوع إلى بلده بهذا الجواز إلا إذا كان راغباً في النفي مجدداً. فعندما توجه إلى بلده البحرين صادروا حواز سفره، واحتجزوه لمدة أسبوع وأبعدوه بجوازه الحالي رقم ٧٢١١٨٥ والذي جرى اصداره بهدف واحد وهو نفيه خارج وطنه.

أما الرجال الذين اعتقلوه فهم باكستانيون يعملون في جهاز الأمن الذي يديره رجل أمن استعماري بريطاني هو إيان هندرسون. مواطن بحريني يمنع من دخول وطنه البحرين ويبعد من وطنه البحرين على يد أجانب ولا دخل لكافكا فيما حصل.

ليس مصير السيد البنعلي استثناءاً، فهناك ما يقابل ١٠٠٠ بحريني إضافة إلى زوجاتهم وأبنائهم أجبروا على مغادرة وطنهم على امتداد السنوات الثلاث الماضية إلى الدوحة ودبي ولندن ودمشق وطهران وجريمتهم أنهم يطالبون بالعودة إلى دستور ١٩٧٣ والبرلمان الذي جرى حله في ١٩٧٥ وهؤلاء المنفيون متهمون رسمياً بالعمل للإطاحة بحكم الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة وبعلاقاتهم بمنظمات إرهابية يعيشون في شظف العيش، ويرجون سفاراتهم لتجديد جوازات سفرهم لاستمرار مواطنيتهم لبلد لا يستطيعون العودة إليه. جميع هؤلاء يلومون شخصاً واحداً هو إيان هندرسون قائد مخابرات أمن الدولة، لمصيرهم البائس.

يقول السيد البنعلي جئت إلى البحرين في مارس ١٩٩٣، حيث قاموا باعتقالي من قبل باكستانيين، وقد سألني أحدهم: "لماذا رجعت؟" فقلت له: "هذه بلادي،

---

[١] - المصدر السابق، ١٤/٢/١٩٩٦.

ثم صادروا جواز سفري، وأجبروا طاقم الطائرة اليمنية التي وصلت عليها بأن يرجعوني إلى صنعاء مدعين أنني فلسطيني أنكرت الشرطة أنني رجعت للبحرين بجواز سفر بحريني، لكنني صورت الجواز قبلها، وعندما تيقن الطيار اليمني كذب رجال الشرطة، قرر عدم أخذي على الطائرة. لذا أخذتني الشرطة بعيداً عن الطائرة مع زملائي الآخرين الذين وصلوا معي على ذات الطائرة وبعد أن عصبوا عيوننا أخذونا إلى محتجز قرب المطار. وبعد أن نزعوا العصابات عن أعيننا قاموا بتصويرنا ثم فصلنا عن بعضنا البعض، وثم سجني في زنزانة طولها ٤ أقدام حيث يرابط حارس مسلح ليلاً نهاراً وقرب نهاية فترة احتجازي أتى ضابط شرطة يحمل مظروفاً وخاطبني بقوله: تريد أن تقرأ شيئاً؟ جرب هذا. وكان المظروف يحتوي على تقرير من ٣٠ صفحة عبارة عن سجل حياتي بالانجليزية منذ ١٩٥٧ حتى يوم احتجازي.

بعدها أتاني ضابط بحريني يدعى "المعاودة" وقال لي بأنه يحمل رسالة لي من هندرسون فحواها بأنك لن تدخل البحرين دون موافقته فإذا ما رجعت مرة أخرى فلدينا التقرير الذي قرأته يتضمن اعترافات تدينك ونستطيع أن نضعك في السجن بموجب قانون أمن الدولة. قلت للضابط المعاودة لم أرتكب شيئاً خاطئاً وكل ما عملته هو المطالبة بعودة البحرين لحكم الدستور والبرلمان."

جرى حجز السيد البنعلي لمدة أسبوع ثم وضع على متن طائرة أعادته إلى اليمن ويصف البنعلي ما جرى. أخذونا مباشرة إلى داخل الطائرة في مطار البحرين الدولي حيث سلمني ذات الضابط الذي اعتقلني جواز سفر بحريني جديد صالح لخمسة بلدان وهي اليمن وسوريا ولبنان والأردن والعراق ولسنة واحدة فقط، إضافة إلى تذكرة سفر إلى صنعاء. يحمل السيد البنعلي جواز سفره والذي يحمل صورته التي أخذت عند اعتقاله في المطار وهو صادر بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٣ ومذكور فيه تنتهي صلاحيته في ١٩٩٤/٤/١٣ من مواليد ١٩٣٨، المهنة: موظف، الاسم: عبد الله الراشد البنعلي، الجنسية بحريني. وفي ١٩٩٤ انتظر السيد البنعلي طوال ٣ أشهر في دمشق لتقوم سفارة البحرين بتجديد جوازه وبعد أن يأس من ذلك، سافر إلى البحرين مجدداً على طيران الخليج كانت عائلته بانتظاره، ولكن أخذوني مجدداً إلى غرفة الاحتجاز وفي صباح اليوم التالي جددوا جواز سفري وأخذوني إلى طائرة متجهة إلى دمشق، ولم يتسن لي رؤية عائلتي. وفي العام الماضي تقدمت مجدداً للسفارة في دمشق لتجديد جواز سفري لسنة أخرى، ووافقوا على ذلك بشرط أن

لا أرجع إلى بلادي. لا يتوقع السيد البنعلي معاملة أفضل حيث سبق للانجليز أن أبعدوه مرتين في ١٩٦٠ وفي ١٩٦٧ بعد انضمامه إلى منظمة وطنية مطالباً بإنهاء الحكم الاستعماري البريطاني وهي جبهة التحرير الوطني البحرانية.

رجع السيد عبدا لله في ١٩٦٩ إلى البحرين مع زوجته اللبنانية وطفلته. لكنه وبعد عشرة ايام جرى اعتقاله لمدة ١٨ شهر بتهمة التورط في هجوم القنابل ضد الأمن البريطاني. يقول السيد البنعلي بأن ليس له أي علاقة بالحادثة حيث كان في الخارج. بعد إطلاق سراحه سافر مجدداً إلى لبنان.

عاد السيد البنعلي إلى البحرين إثر رحيل الانجليز من البحرين في ١٩٧١ شارك البنعلي في الانتخابات لكنه لم ينجح في ١٩٧٤ أضحى السعوديون قلقون تجاه التجربة الديمقراطية على أعتابهم. اجتمع وزيرا خارجية السعودية والبحرين في ١٨ يونيو، وبعد ستة أيام جرى إعتقال معظم نشطاء جبهة التحرير الوطني البحرانية. جرى إطلاق سراحي في ١٩٧٥ وجرى إبعادي مجدداً حاولت قبلها البقاء في بلدي. فكتبنا رسالة للشيخ وابنه وأخيه وإلى جميع حكومات الخليج طالبين منهم التدخل، لكننا لم نحصل على جواب.

تقول السلطات يمكنك البقاء إذا ما وقعت على وثيقة إعتراف بإرتكابك نشاطات معادية للحكومة. وقد رفضت ذلك.

٣ـ الحريات في قطر تضع البحرين في دائرة الضوء[١]

بقلم روبرت فيسك

فيما كان الليل يرخي سدوله، كان قمر رمضان يرتفع تدريجياً، تحيط به هالة برتقالية ثم حمراء بما يشبه الفانوس الصيني المعلق فوق الماء. تتسبب الرطوبة الشديدة في طبقة متكثفة على البساط البلاستيكي الذي يغطي الطاولة وعلى كاسات الشاي الساخنة في جو خانق وثقيل. وفي هذا المقهى في مدينة الدوحة الصغيرة، كان لابد للحديث أن يتطرق إلى جزر البحرين الصغيرة عبر الخليج والتي تثير أحداثها خليطاً غريباً من الشفقة والاطمئنان لدى سكان قطر.

سردت الصحيفة البحرينية "الخليج تايمز" الصادرة بالانجليزية والتي توزع بحرية في قطر، أقوال رئيس وزراء البحرين حيث طلب من العالم أجمع القيام بحملة لمكافحة الإرهاب، لأن الاضطرابات في هذه الإمارة تهدد الخليج بأسره، أما في الدوحة فقد ذكرت صحيفة "جلف تايمز" القطرية التي لا توزع بالتأكيد في البحرين، تقريراً عن نشاط سوق الذهب في البحرين خلال العام الماضي والذي كان الأسوأ.

ويضيف رجل أعمال بالقول ليس الخلاف بين قطر والبحرين، فالعديد من عائلاتنا لها أقارب في البحرين ولنا ممتلكات هناك، فالخلاف هو بين الحكام.

لذا ليس غريباً العودة إلى أغسطس الماضي حينما هاتف الأمير الحالي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أبيه الشيخ خليفة بن حمد الثاني حينما كان في جنيف ليدقق في حسابات العائلة المالية. وحسب عدة مصادر متطابقة وموثوق بها فقد خاطب الأمير والده بقوله: "أنا حاكم قطر منذ هذه الليلة" ونصحه بعدم العودة.

---

١ ـ الاندبندنت ١٥ فبراير ١٩٩٦.

أما السعوديون والذين تزايدت شكوكهم تجاه الحريات المستحدثة في قطر فقد قبلوا الوضع الجديد على مضض لكن الحاكم السابق خليفة، استقر في قصر ضخم في أبو ظبي منهياً بذلك جولة شملت الإمارات الخليجية، لكن البحرين فقط هي الوحيدة التي استقبلته بصفته الأمير الحقيقي. مسددة بذلك طعنة إلى الأمير القطري الشاب الشيخ حمد والذي لم تسبغ عليه هذا الشرف.

تحررت صحافة قطر من الرقابة، لكنها بالتأكيد حريصة على إرضاء العشرين عائلة المهمة في قطر. ويلاحظ أن هذه الصحافة عمدت إلى نشر سلسلة مقالات حول انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، واعتقال أكثر من ٢٠٠٠ شيعي يطالبون بعودة الديمقراطية ومقتل ١٤ مدنياً في الاضطرابات السياسية منذ ١٩٩٤

كذلك ليس غريباً أن يكون الشيخ حمد شخصية منبوذة في الخليج، حيث أقام علاقات متينة مع إيران، وتستضيف بلاده سفارة عراقية كبيرة وينوي بيع الغاز بملايين الدولارات إلى إسرائيل. إن ليبراليته هذه تشكل تحدياً للبحرين وإهانة للسادة الوهابيين في السعودية. يريد الشيخ حمد تحويل الدوحة إلى موئل للسياح بمستوى البحرين ولتحميه السماء من غضبة السعودية للأنباء المتسربة عن السماح بتقديم الكحول للجمهور في فنادق الدوحة الرئيسية

إن قطر بمهاجمتها البحرين فإنها تهاجم السعودية على حد قول رجل الأعمال. ويضيف بقوله لقد جرى نزاع حدودي بين قطر والسعودية في منطقة الخفوس قبل فترة وجيزة والناس هنا خائفون من السعودية ويحتقرون آل سعود، لكننا لا نجرؤ على مهاجمتهم علناً ولذا نهاجم البحرين وهي مخلب السعودية بدلاً من السعودية، فإذا عجز الشيخ عيسى عن السيطرة على إنتفاضة البحرين، فسيأخذ السعوديون زمام الأمر بيدهم حيث قواتهم موجودة أصلاً هناك وتقوم بمهمات أمنية.

فإذاكان ذلك صحيحاً، فإن للمعارضة البحرينية مصداقية في قولها أن هناك مرتزقة عرب في البحرين وكثير منهم تحت إمرة إيان هندرسون البريطاني الذي يقود جهاز الأمن، لكنه يتوجب عليه أن يتحفظ في رؤيته للوضع القطري. فقطر على خلاف البحرين تضم ٢٪ شيعة فقط من سكانها الذين يبلغ عددهم ١٨٠ ألف، فيما تضم البحرين ما بين ٦٠ - ٧٠٪ شيعة من سكانها البالغ عددهم ٣٥٠ ألف ولذا فليس لدى قطر إنقسام ديني. والشيخ حمد يدير البلاد كشركة عائلية مثله في ذلك مثل أبناء عمومته في البحرين.

هل أبرم الشيخ حمد صفقة مع الولايات المتحدة قبل مكالمته أباه في جنيف؟ وهل

ضمن الموافقة الضمنية للولايات المتحدة لاستيلائه على السلطة، مقابل وعود بعلاقات تجارية مع إسرائيل؟ هل هذا هو سبب سعادة الشيخ حمد لاتفاقية بيع الغاز إلى اسرائيل إضافة إلى اليابان وكوريا وعدد آخر من البلدان؟

هذه هي الاشاعة والتي تقول أيضاً أن الأميركيين أجبروا السعوديين بأن يتقبلوا الحاكم الجديد وهو ما وافقوا عليه على الضد من رغبتهم.

أضحت قطر تستقبل العائلات البحرينية المعارضة ليلتحقوا بأقارب لهم في قطر حيث لم يعد بامكانهم الحصول على أعمال في بلدهم.

فالسيد هاني وهو زوج ابنة الشيخ عبد الأمير الجمري أشهر قادة الشيعة الدينيين المعتقلين، مثلاً يعيش في الدوحة ناشراً قضية الديمقراطية في المهجر، وموزعاً التماسات المعارضة وصور الاحتجاجات الميدانية في الجزيرة. جرى استجواب السيد هاني من قبل مخابرات إيان هندرسون في ١٩٨٨ من قبل بريطاني آخر هو السيد براين، وقد اضطر للهروب من البحرين لتجنب الاعتقال مجدداً. ويفسر الأمر بقوله لماذا يتوجب علي انتظارهم لاعتقالي؟ ويضيف قائلاً لقد ادعوا أني عضو في حزب الله البحريني والتي تدعى حكومة البحرين أنه مرتبط بحزب الله في لبنان. الحقيقة أن ليس هناك من حزب الله في البحرين وبالتالي ليس هناك مثل هذه الرابطة.

بقيت عاطلاً عن العمل ولذا فكرت بالذهاب إلى لندن أو طهران لاكمال عملي من أجل الإسلام، ولكن إذا ما ذهبت إلى إيران فما هو رد فعل حكومة البحرين ستقول بالتأكيد أن إيران هي وراء أب زوجتي وهو مغاير للحقيقة.

٤- المنفيون البحرينيون يحكون قصص التعذيب والتعديات[1]

بقلم روبرت فيسك

قابلني السيد عبد الأمير العرب مقابل قبر السيدة زينب، حفيدة النبي محمد (ص)، حيث يشكل مقامها محجاً للشيعة على امتداد العالم. وفي ظل القبة الذهبية، هناك مكاتب السوريين الذين يبيعون تذاكر إلى طهران إلى جانب صور آية الله الخميني والمرجع الإيراني خامنائي ونماذج مصغرة مذهبة لذو الفقار بنصله الثنائي. خاطبني السيد عبد الأمير العرب: "تقول حكومة البحرين إننا نعمل مع إيران" فيما كان يقودني عبر ممر ضيق يؤدي إلى باب فتحه بمفتاح فكشف عن شقة مكتظة ودهانها متقشر. وأضاف قائلاً هذا هو منزلي، فهل يبدو أننا نستلم شيئاً من إيران، السيد عبد الأمير العرب هو الممثل المحلي للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ـ أقوى إن لم تكن أوسع مجموعات المعارضة البحرينية ـ والتي اتهمت ظلماً حسب قول الناطق الرسمي باسم الجبهة بتفجير قنبلة خارج فندق الدبلومات في عاصمة البحرين المنامة، جلست زوجته خاتون وعليها العباءة إلى جانبه خفيضة الرأس فيما كان عدد من الرجال يدخلون الشقة التي تعتمد على المازوت للتدفئة فيما أثاثها بال. أكثر الرجال ملتح وغالبيتهم من أعضاء الجبهة وجميعهم يتحدثون بغضب عن حكومة الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة. وكلهم جرى اعتقاله ثم نفيه من الجزيرة بأوامر مباشرة من قائد المخابرات البحرينية البريطاني إيان هندرسون كما يؤكدون.

عندما دخل السيد هاشم الموسوي الشقة، هز الباقون رؤوسهم. والسيد هاشم ذو جثة ضخمة، طوله ٧ أقدام، وتتناقض سترته الجلدية السوداء وبنطاله المموه مع شعره الأبيض الثلجي.

---

[1] ـ المصدر السابق، ١٦/٢/١٩٩٦ .

خاطبني بقوله ماذا تتوقع مني تجاه آل خليفة؟ لقد سجنت في الكويت بسبب نشاطي المعارض ثم سجنت في البحرين. جرى تعذيبي في البحرين من قبل ضابط أردني يعمل بأوامر من هندرسون. وتم ضرب زوجتي أمامي. هناك أشخاص يقومون بضرب المعتقلين في سجن القلعة ومقر مخابرات أمن الدولة. أحدهم يدعى محمد عويض والآخر محمود حجازي وثالث باكستاني يدعى عزيز صغير لكن أسوأهم هو الرائد الأردني.

أمضى السيد الموسوي والذي تبنته منظمة العفو الدولية كسجين سياسي في ١٩٨٨ بدعوى مشاركته في محاولة لقلب الحكومة في البحرين، خمس سنوات خلف القضبان، ثم جرى نفيه في ابريل ١٩٩٣ بجواز سفر جديد صالح لسنة واحدة فقط حين ذكر ذلك أخرج عدد من الحاضرين جوازاتهم التي لا فائدة منها.

أحد المتغيبين أعطى ورقة مرور فقط، فيما اكتشف آخرون أنه بدلاً من جنسيتهم البحرينية فقد كتب في جوازاتهم من سكنة البحرين وبالتالي اسقاط الجنسية عنهم. يحمل السيد الموسوي جواز سفر رقم ٧٢١٧٧٣ ويصف كيف جرى نفيه بالقوة إلى سوريا في ٣٠ أبريل ١٩٩٣ على طيران الخليج رقم ٩٠١ ويقول الموسوي: "أخبرت قبطان الطائرة وهو بريطاني بأنني أرفض مغادرة وطني ولا أريد الذهاب إلى دمشق لكنه رد علي بقوله يتوجب علي أن آخذك. فهل هذا مقبول بموجب القانون الدولي؟" دخل الغرفة الشيخ عبد الله صالح يحمل ابنته الصغيرة بين ذراعيه جرى اعتقاله في ١٩٨٠ لمطالبته بالبرلمان والديمقراطية ويقول جرى تعليقي بطريقة التنكيس وضربي وأنا في هذا الوضع من قبلٍ أربعة رجال مستخدمين قبضاتهم.

هرب الشيخ صالح من البحرين قبل ١٣ عاماً لخوفه من الاعتقال مجدداً. وبعد هروبه داهمت المخابرات بيته ثلاث مرات. ذهب إلى الهند ثم إلى السعودية ثم إلى طهران حيث درس الفقه لمدة خمس سنوات. سألت الشيخ صالح هل اقتصرٍ الأمر على دراسة الفقه. وقد لاحظ الشيخ شكوكي فأكد نعم لدراسة الفقه. إذاً هل يوجد مكتب للجبهة الإسلامية في طهران؟ يجيب السيد العرب بالنفي لكنه أضاف أن للجبهة تمثيلاً في إيران وهو مالم أشك فيه أبداً. وأضاف تأتينا التبرعات من شعبنا ومن عائلتنا في البحرين.

يضيف السيد العرب نريد ديمقراطية حقيقية في البحرين، وفيما تريد المجموعات الأخرى عودة البرلمان القائم في الفترة ٧٣ ـ ١٩٧٥ ودستور ١٩٧٣ فإننا نريد ديمقراطية كاملة ببرلمان منتخب بالكامل وليس البرلمان السابق حيث أعضاء مجلس الوزراء الـ ١٤ أعضاء حكماً في البرلمان، ونريد دستوراً يمنع الأمير من حل البرلمان.

٥- بريطانيا في قلب قسوة نظام البحرين[١]

بقلم روبرت فيسك

هناك ضباط في طاقم إيان سيتورات ماك والتر هندرسون يمارسون التعذيب وإيان هندرسون هو - من بين جميع أفراد الشرطة السرية - أكثر من يثير الرعب في البحرين التي تشهد اضطرابات. إن الضباط المؤتمرين بأوامر هندرسون القائد العام للأمن العام ومدير مباحث أمن الدولة، الرقيب البريطاني سابقاً، وعمره ٦٧ عاماً، يقومون بضرب المعتقلين سواء في سرداب مقر مخابرات أمن الدولة أو في سجن القلعة. ويعتقد قادة المعارضة بأنه القوة التي تقف خلف عرش الشيخ عيسى آل خليفة وقد يكونون على صواب. أظهرت مقابلات مع معتقلين بحرينيين سابقين في بيروت ودمشق وقطر ولندن معلومات متوافقة ووقائع مؤكدة عن ممارسة الضرب المبرح وحتى الاعتداءات الجنسية ضد المعتقلين في ظل مسؤولية هندرسون لأكثر من عقد من الزمن.

وبالرغم من نفي الحكومة البريطانية تكراراً أي علاقة لها مع هندرسون، فإن وزارة الخارجية محرجة دائماً حول دور الضابط السابق في القسم الخاص والذي حاز مرتين على ميدالية جورج الخامس على دوره في محاربة حركة الماو ماو في كينيا المستعمرة البريطانية السابقة. وتشير المعلومات التي قدمها لي مواطنون بحرينيون بأن هندرسون يمتلك سلطة مطلقة على جهاز أمن الجزيرة.

وصف لي رجل دين قيادي بحريني كيف تعرض للضرب بالخيزران على يد ضابط مخابرات يدعى عادل فليفل مترجم هندرسون الخاص، ونفس الشخص متهم بممارسة تعذيب شابة شيعية في ١٩٨٥ بربطها إلى عمود في مقر مخابرات أمن

---

[١] - المصدر السابق، ١٨ /٢/١٩٩٦.

الدولة وضربها على الأجزاء الحساسة بقبضته. ويدعى سجين سابق بأنه تعرض للانتهاك الجنسي في مقر هندرسون على يد ضابط بريطاني آخر حيث دفع بالقوة عنق زجاجة في مؤخرته وذلك لإجباره على الاعتراف بأسماء المعارضين الشيعة لحكم الشيخ عيسى. وقد ذكر السجين السابق اسم ضابط بريطاني وتأكدنا من أن ضابطا بريطانيا بذات الاسم قد خدم تحت إمرة هندرسون في ذات الوقت.

أما هندرسون ذاته فيلبس نظارات وله جسم منتصب حيث رقته الظاهرية تتناقض تماماً مع وحشية طاقمه. لم يقم هندرسون بإيذاء أي سجين شخصياً كما لم يحضر ـ على حد علمنا ـ شخصياً جلسات التعذيب، فيما يدل الطابق الرابع حيث يوجد مكتبه وغرفة الأرشيف في مقر مخابرات أمن الدولة على أنه مكان عمل لموظف دولة مشغول أكثر من كونه مكتب رجل الشرطة السري إيان هندرسون. تقوم زوجته بمهام سكرتيرته الشخصية وهي في منتصف الستينات وتلبس عادة فستاناً بنياً من قطعة واحدة مثلها في ذلك مثل أية ربة بيت انجليزية على حد تعبير أحد السجناء السابقين. وتقوم بإدخال المعتقلين إلى مكتب زوجها لاستجوابهم. يفضل هندرسون أحياناً مقابلة السجناء المهمين في مقر قيادة القوات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية في الحد حيث يؤدي أفراد القوة الباكستانيون التحية له ويحرسونه خلال سباحته اليومية قرب الحوض الجاف.

قابل الشيخ خليل سلطان وهو رجل دين شيعي بارز، إيان هندرسون ٢٠ مرة تقريباً في العام الماضي خلال جلسات التفاوض التي أدت إلى توقف تمرد الشيعة ضد الشيخ عيسى وهي المفاوضات التي أثبتت دون شك أن الضابط الاستعماري السابق يلعب دوراً شخصياً حاسماً في التعامل مع مطالب المعارضة في عودة البرلمان والديمقراطية الدستورية إلى الإمارة تظهر الصحف المحلية صور هندرسون دون ذكر اسمه وهو إلى جانب وزير الداخلية الشيخ محمد بن خليفة ومدير التدريب العقيد حسن عيسى الحسن.

يقول الشيخ خليل اعتقلت في أول ابريل من العام الماضي في منتصف الليل في منزلي خلال اضطرابات القرى خارج العاصمة المنامة. و لم يكن هناك إذن قضائي باعتقالي. عصبت عيناي وقيدت يداي، وأخذت إلى مقر مخابرات أمن الدولة. حيث جاء العقيد عادل فليفل إلى زنزانتي وضربني بخيزرانته ٦ مرات على رأسي ووجهي وفخذي. كان فليفل غاضباً جداً وقال ليس لدي وقت معكم لأننا مشغولون مع معتقلين آخرين. سوف ننهيكم الليلة. جميعكم. وغادر بعدها. و لم

يحدث ما أرادوا.

استمرت أعمال الشغب والاضطرابات في الجزيرة حيث جرى اعتقال ما لايقل عن ألفي معتقل من قبل رجال أمن هندرسون ويضيف الشيخ خليل إثر مقابلة قصيرة بين ثلاثة منا والشيخ محمد وزير الداخلية أخبرنا أنه يمكن لنا التقدم باقتراحات لانهاء الاضطرابات إلى هندرسون مباشرة. أخذنا إلى الطابق العلوي لمقر مخابرات أمن الدولة حيث الأبواب بإقفال مشفرة. دلتنا زوجة هندرسون على مكتبه حيث تشاهد صور الثلاثي الحاكم الأمير الشيخ عيسى ورئيس الوزراء وولي العهد. لهندرسون شعر خفيف (نصف صلعة) ووجه أبيض طباشيري. كان يلبس بذلة وربطة عنق. وكان مهذباً حيث صافحنا فرداً فرداً. وتمتم بكلمة أهلاً وسهلاً بالعربية، ولكن لم يكن بإمكانه الحديث بالعربية حيث يستخدم الكولنيل عادل فليفل كمترجم وهو نفس الشخص الذي ضربني بالخيزرانة عند وصولي للمقر أول مرة.

قدم الشيخ خليل وزميله مقترحات إلى هندرسون تستهدف إنهاء الاضطرابات في البحرين وتشمل هذه إطلاق سراح جميع المعتقلين غير المحكومين وعفو يشمل السجناء المحكومين وعودة المنفين وتوفير عمل للعاطلين البحرينيين وحرية التعبير وعودة العمل بالدستور وإجراء انتخابات.

ذكر لنا هندرسون أنه ضد إطلاق سراح جميع المعتقلين دفعة واحدة وبدلاً من ذلك إطلاق سراحهم على دفعات. ولم يكن يتكلم باسمه وإنما باسم الحكومة. لكنه أثنى على مبادرتنا وأكد أنها حل جيد للأزمة. اتضح لاحقاً أنها فخ. لقد كنا متشككين، فهندرسون خدم النظام حوالي ٣٠ عاماً وأي شيء يقوله لصالح النظام وليس لصالح الناس. استمرت المحادثات طوال أربعة أشهر حيث تعمد هندرسون تأخير اطلاق سراح المعتقلين.

ذكر هندرسون أنه يتوجب إطلاق سراح الشيخ عبد الأمير الجمري أهم قائد ديني أولاً لأن السعودية تصر على ذلك. كما ذكر لنا أن البعض في الحكومة لا يثق بنا. فإذا ماإن أطلقناكم وتوقفت أعمال الشغب فستتحولون إلى أبطال. كان هندرسون يبتزنا لانتزاع تعهدنا بإيقاف العنف مقابل أقل قدر من التنازلات.

تغير مزاج هندرسون في شهر أغسطس (آب). دخل إلى المكتب مرة ومعه عادل فليفل الذي ضربني ووضع بوضوح خطاً على ورقة أمامه قائلاً لقد ذهبت أربعة أشهر ونصف من الحوار هباءا. نحن نستطيع حبسكم لمدة ٣ سنوات

بموجب قانون أمن الدولة. وعندما يطلق سراحكم في نهايتها نستطيع حبسكم لثلاث سنوات أخرى.

كان غاضباً جداً. وقال: "يجب أن لا تتحدثوا مع أحمد الشملان الناطق باسم الديمقراطيين والذي سجنه هندرسون لاحقاً. قال لنا سنطلق سراحكم إذا ما أمرتم المعارضة في الخارج بالسكوت وخصوصاً المعارضة البحرينية في لندن.

أطلق سراح الشيخ خليل بعد أن وعد هندرسون بتحقيق مطالب المعارضة بعد أن تنهي المعارضة حملتها الإعلامية. لقد تكلمنا في المساجد حاثين الناس على الهدوء وأطاعونا. بعد ذلك بعشرة أيام غادرت البحرين لإجراء محادثات مع المعارضة في لندن عندما أعلنت وزارة الداخلية بأن ليس هناك اتفاق بين المعارضة والحكومة، لقد أعطى هندرسون وعوداً لم يكن ينوي أصلاً الوفاء بها. رفضت العودة إلى البحرين لئلا ابتز مرة أخرى. وهكذا عاد العنف مرة أخرى إلى البحرين.

ويضيف الشيخ خليل لم يغير رجال هندرسون من تكتيكاتهم. عادت الاعتقالات الجماعية وضرب المعتقلين في مقرات مخابرات أمن الدولة. أجبر ثلاثة من رجال الدين وهم الشيخ علي سلمان والسيد حيدر الستري والشيخ حمزة الديري على الوقوف لساعات دون السماح لهم بالنوم أو الاسعاف الطبي بموجب تعليمات فليفل قبل إبعادهم قسرياً إلى الخارج.

يدعي سجناء سابقون آخرون أن ضابطين أردنيين آخرين ضمن طاقم هندرسون وهما عبد الكريم العكور ومحمد عويض حاولا إجبارهم على التوقيع على اعترافات زائفة كما ذكروا أنهم شاهدوا ضابطاً آخر في طاقم هندرسون للتحقيق وهو عبد النبي بوشهري يضرب ويرفس معتقلاً إحسان حبيل وخلفه مكيف قاعة توقيف في سجن القلعة.

جاء ذكر عادل فليفل على لسان الشيخ عبد الله صالح المنفي في دمشق، بأنه الشخص الذي ربطه إلى عمود مثل دجاجة وضربه بعد اعتقاله في بداية الثمانينات. أما السيد هاشم الموسوي، الذي نفي من البحرين العام الماضي فقد اتهم ضابط مخابرات أردني محمود حجازي وضابط باكستاني برفسه في السجن تحت اشراف ضابط بريطاني غير براين.

كما ذكر اسم ضابط بريطاني كان مسؤولاً عن تعذيبه في ١٩٨٣ كان هذا الضابط يريد مني الاعتراف بنشاطات سياسية. لقد ضربوا زوجتي أمامي وقام هذا البريطاني بدفع عنق زجاجة في مؤخرتي.

في دمشق أفادت السيدة خاتون العرب بأن أختها البالغة من العمر ٢٠ عاماً قد علقت منكسة، وأنها ضربت حتى فقدت الوعي لاجبارها على الاعتراف بانتمائها إلى منظمة إسلامية.

يدعي بعض المعتقلين السابقين أنه أجريت لهندرسون عمليتا استئصال ورم سرطاني وأنه يرغب في التقاعد وذكر أحدهم بأن هندرسون ذكر له أنه يريد أن يجلب السلام إلى البحرين قبل رحيله.

في كتاب روبرت بولت (رجل لكل المواسم) يذكر المؤلف على لسان بطله "توماس عرقويل" بأن مهمة خادم الملك هو التقليل من المنغصات في حياة سيده ويبدو أن هذا الوصف يناسب وصف هندرسون لنفسه بقوله ما أنا إلا ساعي بريد فأنا أحمل الرسائل بينكم وبين الحكومة كما أخبر بذلك الشيخ فليفل. لكن هندرسون هو أكثر من ذلك بكثير فالثورة التي يحاول إخمادها في البحرين هي من المنغصات التي لن يفيد معها التعذيب.

٦ ـ شرطة الأمير تثير الرعب في أوساط المعارضة[١]

بقلم روبرت فيسك

في ذات الليلة التي جاء فيها رجال إيان هندرسون لاعتقال الشيخ عبد الأمير الجمري، ٥٨ عاماً، فقد نجح في إرسال آخر فاكس إلى ابنه في لندن، وذكر قبيل اعتقاله بأن الشرطة تحيط بمنزله وخمّن أنهم سيأخذونه خلال ساعات.

يقول د. منصور: "وصف والدي حالة الحصار السائدة في البحرين، وكانوا يتنصتون على تلفونه وقاموا بقطع الخط، لكنه خمّن أنهم نسوا خط الفاكس ولذا استلمت رسالة بخط يده في الوقت الذي كانت فيه الشرطة على الباب، في ٢٠ يناير ذكر لي أن كل الناس في البحرين مشمئزون من عنف الشرطة وأن السلطة متشنجة، وختم رسالته بقوله آمل أن لا تكون هذه آخر رسالة لكنها كانت كذلك"، عمدت دائرة التحقيقات التي يديرها الضابط الاستعماري البريطاني المتقاعد إيان هندرسون إلى سجن الشيخ الجمري في سجن القلعة حيث لا يزال هناك.

يقول ابنه المهندس ليس لدي أخبار بشأنه، حيث لم يتسنَّ لأي من أفراد عائلتنا رؤيته، لكن سياسة السلطة حالياً هي تجنب المزيد من القتلى ولأنني أعتقد أنه سالم، يبدو أن السلطة تعلمت الدرس إثر موت اثنين في المعتقل في العام الماضي حيث جرى فحص طبي على جميع السجناء.

لكنه يمكن قول المزيد عن سعيد الاسكافي والذي توفي تحت التعذيب في مركز شرطة الخميس في هذه الجزيرة بتاريخ ٦ بوليو ١٩٩٥ وقد ذكر أبوه أن ابنه وهو

---

١ ـ المصدر السابق، ١٩/٢/١٩٩٦.

قاصر (١٦ سنة) مسلم شيعي عربي قد تعرض للاعتداء الجنسي وأنه كانت على جثته آثار جراح جنجرينا.

أما حسين قنبر فهو بحريني شيعي من أصل إيراني، فقد مات في المعتقل بتاريخ ٤ يناير ١٩٩٥ لكن عائلته التي لا تمتلك جوازات سفر بحرينية والخائفة من الإبعاد، فقد رفضت الكشف عن مقتل ابنها ومناقشة الأمر.

منذ أن بدأت الاضطرابات في مناطق الشيعة في البحرين في ١٩٩٤، فقد توفي ١٤ مدنياً، لامت حكومة البحرين إيران متهمة إياها بتشجيع العنف وهجمات بقنابل صغيرة، لكن استمرار نشاطات المعارضة بفعالية يظهر أن هذا الاتهام زائف.

تدعو أربعة فصائل متباينة إلى الإصلاح الديمقراطي، وجميعها يدعو إلى العودة إلى دستور ١٩٧٣ والبرلمان الذي حله الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة في ١٩٧٥، فيما يبدو أنه استجاب لأوامر من المملكة العربية السعودية. تطالب الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين والتي تحفظ بمكتب علاقات عامة في طهران بدستور لا يسمح للحاكم بحل البرلمان مستقبلاً.

إن بعض العناصر في هذه المجموعة وغالبيتهم ممن جرى اعتقالهم وإبعادهم يدعون إلى الإطاحة بالشيخ عيسى كما عبروا عن رغبتهم في قيام دولة إسلامية.

أما حركة أحرار البحرين التي يرتبط بها الجمري والتي سبق للحكومة أن تفاوضت معها فإنها أيضاً تمثل الشيعة والذين يشكلون ٧٠٪ من السكان، فإنها لا تدعو إلى إنهاء حكم الشيخ عيسى.

تضم الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الوطني مواطنين من السنة، وتطالبان بأساسيات الديمقراطية. ويعتبر المحامي والشاعر البحريني أحمد الشملان الذي جرى إعادة إعتقاله من قبل رجال هندرسون هذا الشهر، أحد دعاة هذا التحالف الذي لم يسعفه طابعه الوطني والعلماني من تعرضٍ أعضائه للإبعاد والتحرشات.

تشكل هذه المجموعات خطراً حقيقياً على حكومة الشيخ عيسى، حيث أن الديمقراطية تعني نهاية الحكم الشيخي وهو شيء لا ترغب فيه السعودية، جارة البحرين، من هنا فقد اضطر وزير الداخلية أو بالأحرى قائد أمنه إلى إجراء محادثات مع قادة المعارضة الذين يمثلون الطريق الأبطأ للديمقراطية، وذلك بهدف تهدئة السكان الشيعة الفقراء مقابل توفير فرص عمل ومجرد وعد بالاصلاح.

أما المتفاوضون من أجل إطلاق سراح رجال الدين المعتقلين فقد تعرضوا للاعتقال أنفسهم. فبعد أن طرحت المطالب بالإصلاح الديمقراطي في المساجد في

نوفمبر ١٩٩٤، عمدت الشرطة إلى اعتقال الشيخ علي سلمان وهو خطيب شيعي مؤثر. ومن أجل تأمين إطلاق سراحه، أجرى وفد محادثات، في وزارة الداخلية وشمل الوفد الشيخ خليل سلطان والشيخ حمزة الديري والسيد حيدر الستري، والشيخ عبد الأمير الجمري، وعبد الوهاب حسين والشيخ حسين الديهي وحسن مشيمع والشيخ علي عاشور والشيخ علي الجدحفص. ومن بين هؤلاء فالأول منفي في بيروت والستري والديري منفيان في لندن، بينما الباقين في سجن القلعة في البحرين وبعد إجراء مباحثات في السجن مع السيد هندرسون في العام الماضي وافق الشيخ خليل سلطان والشيخ حسن سلطان والشيخ عبد الأمير الجمري، على دعوة الشعب لإنهاء احتجاجاتهم مقابل إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والقيام بإصلاح ديمقراطي بعد إطلاق سراحهم، قام الشيخ خليل سلطان بجولة في الخارج للقاء مجموعات المعارضة لاقناعهم بإنهاء حملتهم كجزء من الصفقة" حيث سمع حينها إنكار وزير الداخلية لوجود هذه الصفقة.

انهارت الهدنة وتركت المنظمات الأربع للقيام بحملتها في الخارج حيث تنشر حول ما يجري من أعمال تعذيب من قبل رجال هندرسون.

جرى قطع الخط الدولي عن تلفونات الخدمة العامة بالشوارع، حيث أدت مكالمة تهنئة من أخت تقيم في دمشق لأخيها الذي جرى إطلاق سراحه، إلى إعادة اعتقاله بعد ١٠ أيام هناك ما يقارب من ١٠٠٠ بحريني منفي يطالبون بحكم ديمقراطي في الجزيرة.

٧ - الرعب السري يحجب رياح التغيير[١]

بقلم روبرت فيسك

عندما وقفت البارونة تاتشر وهي تخاطب المشاركين الخمسمائة من أرباب البنوك والصناعة وقادة الخليج في المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في البحرين في أبريل الماضي، منددة بالعدوان في البوسنة وعجز الأمم المتحدة لقيت التصفيق الحار من الحاضرين.

وفي الوقت الذي كان فيه وزير الإعلام السابق طارق المؤيد يؤكد أن المجتمع المفتوح سوف ينتشر بسرعة رياح التغيير التي تهب بقوة على العالم، والأغبياء وحدهم من يحاولون ايقاف الرياح، فقد كانت دوريات الشرطة المعززة تجوب قرى الشيعة الغاضبة خارج العاصمة المنامة.

ومنذ إقصائه عن الوزارة من قبل الأمير الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة فإن الوزير الدائم التفكير والحساس والذي فهم على الأقل الحاجة إلى الانفتاح، لابد أن يسائل نفسه عن هوية الأغبياء الذين تحدث عنهم. إن رياح التغيير غير مسموح لها بالهبوب في الجزيرة الصغيرة حيث مجموعات المعارضة التي بدأت بالمطالبة بالديمقراطية مضطرة إلى الابتعاد عن أهدافها الأساسية. فمطالب المعارضة تجد أرضاً خصبة حيث للبحرين مميزات خاصة بها. فإذا طرحنا الصراح العربي الاسرائيلي جانباً، فإنها تعاني من جميع مشاكل العالم العربي تقريباً مثل وجود ثروة فاحشة إلى جانب الفقر، والمطالبة المتزايدة بالديمقراطية في ظل نظام أوتوقراطي، وبذور الثورة الإسلامية، والشكوك المتزايدة بين أتباع المذهبين الإسلاميين الشيعي والسني، والقاعدة البحرية الاميركية التي تثير شكوك إيران. لذا ليس من الصعب

---

[١] - المصدر السابق، ١٩٩٦/٢/٢٠.

على أعداء الأمير مهاجمته. فقد تحدث الشيخ محمد علي محفوظ الأمين العام للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين إلى إذاعة حزب الله في لبنان في العام الماضي، بأن منظمته ستدعو إلى الإطاحة بالشيخ عيسى إذا لم يطلق سراح جميع المعتقلين الشيعة. ولم يقتصر اتهاماته على الشيخ فقط بل شملت أيضاً إيان هندرسون البريطاني الذي يقود جهاز مخابرات البحرين المسؤول عن قمع المسلمين الشيعة في الجزيرة.

منذ أن نالت البحرين استقلالها من بريطانيا في ١٩٧١ فقد وظف إيان هندرسون ما لا يقل عن ١٢ من عناصر الأمن البريطانية السابقة في مباحث أمن الدولة، وعندما كتب السيد عبد الرحمن النعيمي وهو معارض بحريني منفي في بيروت مقالاً في صحيفة المجد الأردنية مديناً شرطة هندرسون السرية المتعسفة داعياً البحرين للتخلص من جلوب باشا البحرين، في إشارة إلى الضابط البريطاني الذي طرده الملك حسين بعد قيامه بتدريب الجيش الأردني الوليد قبل ٤٠ عاماً، ذهب الوزير المؤيد إلى عمان برسالة شكوى من الشيخ عيسى، تم على أثرها تقديم رئيس تحرير المجد السيد فهد الريماوي إلى المحاكمة التي صرفت النظر عن الدعوى.

يقول السيد النعيمي بعد ذلك بستة أشهر ذهب وزير الداخلية الأردني إلى البحرين، حيث أخبره السيد هندرسون شخصياً بأنه يتوجب اعتقال رئيس التحرير بموجب القانون الأردني، لأن المقال تسبب في توتر العلاقات بين البحرين والأردن عندها تم تقديم الريماوي مرة أخرى إلى المحكمة في ديسمبر (كانون الأول) الماضي حيث ينتظر إصدار الحكم الذي يمكن أن تصل العقوبة إلى خمس سنوات سجن. ويعمل عدد من الضباط الأردنيين بمن فيهم إثنان متهمان بممارسة التعذيب ضد السجناء تحت إمرة هندرسون.

إن العاملين في العمل الإنساني في البحرين محتارون تجاه رفض الشيخ عيسى تقديم تنازلات للمعارضة التي تطالب العودة إلى البرلمان الذي حله في ١٩٧٥.

إن غالبية الشيعة منغمسون في نشاطات المعارضة لكن ٢٠٪ منهم فقط هم من أصل إيراني. ويقول أحد العاملين في مجال الإغاثة لم أجد أي دليل على كون إيران خلف الأحداث. يعترف أحد قادة المعارضة بأن الشيعة البحارنة يستمعون لأخبار راديو إيران لكنه يستدرك بأنهم يستمعون إلى القسم العربي في محطة الإذاعة البريطانية وكذلك القسم الفارسي لأنهم لا يسمعون الحقيقة من راديو البحرين. ويعلق عامل الإغاثة بالقول بأنه من الواضح أن الأمير يعمل لإيقاف الاضطرابات بطريقة غير ديمقراطية حيث يعتقد بوجود ما لا يقل عن ألفي معتقل.

تبدو البحرين بلداً ودياً بالنسبة للغربيين حيث بلاج الشيخ المحرم على العرب والذي تقدم فيه المشروبات الكحولية مجاناً في باراته ومطاعمه مذكرة بالماضي الاستعماري البريطاني. كذلك فإن البحرينيين ممنوعون من دخول النصف الجنوبي للجزيرة الرئيسية حيث ميناء رسو الأسطول الأمريكي في الخليج. يحكم الشيخ عيسى وأخوه رئيس الوزراء بموجب مراسيم فيما يعتبر السيد هندرسون مؤلف قانون أمن الدولة الذي يجيز الاعتقال حتى ٣ سنوات دون محاكمة. استولى آل خليفة على مساحات واسعة من بلاجات الجزيرة وأقاموا الفنادق ومجمعات المكاتب. وتؤكد المعارضة أنه لا يمكن أن تتم صفقة تجارية دون دفع العمولة لآل خليفة. علق المنفي البحريني في بيروت السيد عبد الله البنعلي بغضب على تقرير نشرته الحياة المملوكة للسعوديين على محادثة روبرت بيليتريو مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى مع ولي عهد البحرين الشيخ حمد مرتين خلال أسبوع واحد. ناصحاً إياه بإيجاد فرص عمل للشيعة.

ويضيف البنعلي بقوله يتحدث الأميركيون عن حقوق الإنسان لكنهم يدعمون حكومة البحرين. لقد جرت الاتصالات بين أصحابنا والسفارة الأميركية في البحرين والتقينا بمسؤولين في الخارجية الأميركية في واشنطن حيث يكرر الأميركيون قولهم بأنهم سيدعموننا إذا قامت حركة لحقوق الإنسان في البحرين لكنهم لم يساعدونا. إنهم يتحدثون عن إيجاد فرص عمل ثم يقدمون الدعم للشيخ عيسى.

الشبح الإيراني يغطي على مطالبة البحرين بالديمقراطية[1]

ديفيد هيرست

في الواقع، فإن كل نظام عربي يعتّد به، قد هب لنجدة الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة. إن هذا الحاكم لجزيرة البحرين الصغيرة منذ ١٩٦١ هو الآن في وضع صعب مرة أخرى.

إن عائلة آل خليفة هم مسلمون سنة متعصبون (أورثودوكس) وأغلب مواطنيهم من الشيعة وأفقر من السنة ولديهم في النهاية تفاوت كبير في نسبة البطالة. ولا يمكنهم العمل في الجيش أو الشرطة، ويتنامى التمييز ضدهم في دوائر الحكومة الأخرى.

أنهم يشكلون الأرض الخصبة لتفقيس المعارضة وقد اتجهوا بحثاً عن دعم صوب إيران التي كانت تطالب بالجزيرة ذات يوم.

ويقود رجال الدين الشيعة، بزعامة عبد الأمير الجمري الاضطرابات الأخيرة، التي اندلعت بعد منع الخطب السياسية في المساجد في منتصف يناير.

وتقوم شرطة الشغب باطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع على المصلين يوم الجمعة في المساجد، وتعد المعارضة المظاهرات الروتينية، وبدأت عمليات حرق السيارات وتدمير مولدات الكهرباء. وقد وضعوا "قنابل صوتية" في منتزه للتسوق وفي التواليت العام لفندق الميريديان. وفي انفجار الأسبوع الأخير في فندق آخر تم جرح ثلاثة أشخاص جروحاً طفيفة.

تقول الحكومة إنها اعتقلت ٦٠٠ شخص، وتقول المعارضة إنهم ٢٠٠٠ شخص بمن فيهم الشيخ عبد الأمير الجمري والمحامي السني البارز أحمد الشملان،

---

[1] ـ الغارديان ـ ١٦/٢/١٩٩٦

إنهم متهمون باثارة أو الاشتراك في "حرق الأبنية العامة والتخريب". "واعترف" ثلاثة شبان بأنهم قد تدربوا على أيدي "عناصر ارهابية في الخارج". ويقال إن إيران هي العقل المدبر لهذه "المؤامرة الأجنبية".

إن "البحرينيين المقيمين في الخارج مقطوعو الجذور بوطنهم" وهم يبعثون بأوامرهم إلى العملاء في الداخل. وتقول محكمة أمن الدولة رسمياً إنها سوف تعرض أدلة لاتدحض عن التورط الإيراني.

ولكن، حتى لو وجد مثل هذا الدليل ـ وهو أمر مشكوك فيه ـ فلن يغير من حقيقة أن الاضطرابات التي يعاني منها آل خليفة هي من صنع أيديهم.

هذه قصة قديمة. وقد وجدت بعثة الأمم المتحدة قبل انسحاب بريطانيا عام ١٩٧١ أن البحرينيين يرفضون الادعاءات الإيرانية، ويريدون شيئين: دولة عربية مستقلة ونظام ديمقراطي. التزم الشيخ عيسى في البداية بالشيئين، لكنه قام في عام ١٩٧٥ بتعليق عمل المجلس الوطني.

وظل الشعب، منذ ذلك الوقت، يثير عودته. وأصبح آل خليفة، في غياب الحكم الدستوري، أكثر تعسفاً و أكثر جشعاً وأكثر غنى.

وأولئك المنفيون، الذين "لاجذور وطنية لهم" هم معارضون قامت الحكومة بابعادهم. والبوليس السري ـ الذي يديره البريطاني إيان هندرسون منذ عام ١٩٦٦ ـ لايخضع للمحاسبة ويقوم بالاعتقالات بدون أوامر قبض، ويقوم بتعذيب المعتقلين الذي يصل لحد الموت أحياناً، ويمكنه أن يسجن الأطفال لسنين لمجرد قذفهم الحجارة على السيارات المصفحة.

إن آل خليفة قبيلة تزداد عدداً وقد وصل عدد افرادها الى ٨٠٠ رجل، وتقوم بإساءة استخدام السلطة حتى النخاع، سواء بالنسبة للدولة أو للمشاريع الخاصة، وهم يستولون لأنفسهم على حوالي نصف هذا الأرخبيل الذي تبلغ مساحته ٢٦٠ ميلا فقط بما في ذلك جزر بكاملها.

لقد بنوا فندق الميريديان ذا التكاليف الباهضة والتي بلغت ٩٠ مليون دولار (٦٠ مليون جنيه استرليني) بقرض غير قابل للرد من أموال الضمان الاجتماعي.

ويعود ارتفاع البطالة بين الشيعة لهذه الدرجة، إلى أن الأمراء يجنون "اتاوات" من الآسيويين الذين يستوردونهم كعمال والذين هم بدورهم ما يكونون عاطلين عن العمل أحياناً.

إن الاضطرابات المتواترة التي تنسب للحركة الوطنية التي تتخذ في الخارج قاعدة لها، لم تكن أوضح مما هي عليه الآن. لقد بدأت هذه الحقبة عندما ساعد الشيخ الجمري،

عضو البرلمان السابق، في جمع ٢٥٠٠٠ توقيع على عريضة تطالب بعودة الحكم الدستوري.

كان الوطنيون العلمانيون في السبعينات هم الذين يقودون الحركة. أما هذه الأيام فالقيادة بيد رجال الدين الشيعة، ليس فقط لأنهم إسلاميون - تدعمهم إيران أم لا - حسب الموضة، وإنما السبب يكمن في أن المساجد هي الأماكن الوحيدة لإطلاق دعوات المعارضة.

لم تحقق حكومة عربية واحدة في اتهام البحرين لإيران كسبب وحيد في الاضطرابات المتزايدة. وقد أيدت بلدان الخليج الملكية المحافظة الستة بقيادة المملكة العربية السعودية وجهة النظر تلك بقوة.

وعلى أية حال، فإن الملك فهد سبق أن أصر في عام ١٩٧٥ على تعليق ما اعتبره خطراً تشكله هيئة تشريعية جديدة راديكالية في البحرين.

و لم تشر جامعة الدول العربية إلى إيران بالاسم، إنما تحدثت فقط عن منازعات "غريبة على مجتمعنا العربي والاسلامي". إنما الرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر اتهم طهران بـ"اشعال النيران في البحرين" التي سوف تنتشر.

حتى الملك حسين الذي يتودد للخليج، هبّ لنجدة الشيخ عيسى. وحسبما قالت صحيفة سعودية، فإنه عرض ارسال قوات إلى الجزيرة. يستغرب المرء كيف ينسجم ذلك مع "التجربة الديمقراطية" الخاصة به، أو مع تحبيذه للديمقراطية التعددية لتحل محل صدام حسين في العراق.

ويحاكي ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، الملك حسين في ذلك. إنه مثير للسخرية أن يدين رجل خارج للتو منتصراً في انتخابات ركزته "رئيساً" لدولته التي هي تحت التشكيل، يدين هذا الثوري السابق شعباً عربياً آخر لمجرد توقه ببساطة إلى إنتخابات.

ليس العرب وحدهم. بل إن الولايات المتحدة ترى"عناصر إيرانية" بصفتهم أنذالاً.

ملاحظة مختلفة واحدة جاءت من البرلمان الخليجي الوحيد في الكويت، حيث قال ثمانية نواب إن البحرينيين يستحقون برلماناً.

لم يصبح مدح الكويت أو الاحتفال بـ"تحريرها" الذي تم بقيادة الولايات المتحدة، أمراً حديثاً. وعلى الولايات المتحدة أن تكون مسرورة لأنه بسبب تضحياتها، لا يزال البرلمانيون الكويتيون أحراراً في اتهام آل خليفة بـ"عقلية القرون الوسطى". ويبدو أن الولايات المتحدة وقد استبدت بها الهواجس تجاه إيران، جعلت من نفسها أقل حرية.

مخاوف السعودية من أن الاضطرابات قد تزعزع استقرار الخليج[1]

البحرين تعمل لمحاصرة الانتفاضة الإسلامية

٠تقرير كريستوفر ووكر

قنابل وحواجز المناضلين الإسلاميين الشيعة أبعدت السياح، وثبطت الأعمال التجارية في البحرين بينما العائلة الحاكمة تعد العدة في محاولة لإبقاء قبضتها على السلطة.

معارك غير معلنة تحتدم ليلاً فيما بين قوات المرتزقة لحكومة البحرين والمتظاهرين في قرى المسلمين الشيعة القذرة التي تحيط بالعاصمة المنامة المتلألئة. والاضطرابات قد تنتشر عبر الجسر القريب إلى المنطقة الشرقية من السعودية التي يقطنها الشيعة وتزعزع استقرار منطقة الخليج العربي.

وادعى مصدر استخباراتي غربي رفيع المستوى، بأن الولايات المتحدة كانت، هذا الأسبوع، تحث عاهل السعودية الملك فهد، بأن يستأنف إدارته للدولة الغنية بالنفط، لتشديد عزمها ضد المعارضين البحرينيين. وبالفعل فقد زودت السعودية العائلة الحاكمة ذات الأقلية السنية في البحرين بطائرات الهيلوكوبتر ذات القدرة على الرؤية ليلاً وبالأموال وبناء المزيد من المعتقلات، لدعم موقفهم القاسي ضد المحتجين.

كنت يوم أمس الصحفي الغربي الوحيد الذي استطاع أن يزور الدير، إحدى القرى التي كانت مسرحاً للمعارك والواقعة على حدود المطار الدولي المشغول، حيث استخدمت قوات الشغب قبل ساعات، القنابل المسيلة للدموع والرصاص الحي لتفريق

---

[1] ـ التايمز ٢٤/ ٢/١٩٩٦

المحتجين المطالبين بعودة البرلمان ذي العمر القصير والذي قام الأمير بحله في عام ١٩٧٥.

دس أحد الشباب الإسلامي الملتحي من الذين أحاطوا بسيارة التاكسي التي استغلها، في يدي غلاف رصاصة مستعملة عيار ٩ ملم قبل أن يفر عبر أحد الأزقة الضيقة للقرية المسلوبة التي تغطي جدرانها يافطات سوداء تطالب عائلة آل خليفة التي تحكم البحرين منذ القرن الثامن عشر، ووسط الهواء المشبع بالرائحة النتنة المنبعثة من حواجز الحرائق التي صدر بشأنها إعلان تحذيري من سفارة الولايات المتحدة، تحذر مواطنيها من أنها قد تحتوي على شراك متفجرة، قال لي مواطن آخر يبلغ من العمر ٣٨ سنة ويعمل ميكانيكي سيارات: "إن هذا النضال يمكن أن يكون أسوأ. وإننا لن نتوقف حتى نسترد حقوقنا. إنهم يستخدمون الرصاص ويضربون أبناءنا في السجون ولكنهم لن يتمكنوا من إسكاتنا".

وقال قروي آخر أكبر سناً، إن أحد الصبية أصابته رصاصة بجروح بليغة وهو يعالج الآن بسرية في أحد المنازل الآمنة. "لا نستطيع أن نسمح بأخذه إلى المستشفى لأنهم سيعتقلونه ويعذبونه"، قال هذا الكلام رجل آخر رفض السماح لابنه بالدخول بعد قضاء سنتين من الدراسة في تركيا. إنه الآن في منفى قسري في لندن مع مؤيدين آخرين لحركات "التحرير" الرئيسية الأربع.

إن النضال الذي انطلق عام ١٩٩٤، عندما تعرض فريق من العدائين الغربيين المرتدين لملابس قصيرة، إلى القذف بالحجارة من قبل القرويين من الأغلبية الشيعية، الذين يشكلون ٦٥ ٪ من سكان الجزيرة، عند مرورهم عبر الشوارع التي كانت فيما مضى آمنة، قد اتخذ في الأسابيع الأخيرة منحى ينذر بالسوء.

"لقد وضعنا قنبلة في فندق الدبلومات المملوك لبريطانيين، منذ عشرين دقيقة مضت" قال ذلك متحدث محلي، بعد وقت قصير على حدوث ذلك الانفجار الذي أدى إلى جرح ٤ أشخاص "أخبر الحكومة التي اعتقلت ٢٠٠٠ شخص بأننا بعد عيد الفطر سوف ندمر كل مكان".

انتهى الليلة الماضية الاحتفال بعيد رمضان، وكانت الفنادق وغيرها من أماكن الراحة في حالة طوارئ.

وأنذر المقيمون من الإنجليز والأمريكان البالغ عددهم ٨٠٠٠ والذين يشكلون الجزء الأكبر من السكان المهاجرين الغربيين، أنذروا بأن لا يزوروا البارات أو المطاعم أو الأندية أو غيرها من أماكن الراحة التي خلقت شعبية للبحرين بين الغربيين في هذه المنطقة الإسلامية. واخبروا كذلك بأن يبقوا بعيداً عن القرى.

قالت كارين وبارد البريطانية التي تعمل سكرتيرة في مؤسسة (برايس ووترهاوس): "سمعت مساء الخميس صوت ثلاث انفجارات لاسطوانات الغاز التي يشعلها المحتجون. كنت خائفة. لقد جاء المحتجون من قرية عالي إلى القرب من البيت الذي تشاركني فيه ست أخرى. الناس قلقون لكنهم لا يعرفون ماذا يفعلون "وبعيداً عن التأثيرات المتوقعة الموجعة للإنتفاضة، وخضوع التفاصيل في وسائط الإعلام المحلية لقانون الرقابة الصارم جداً، فإن الغرب يهمه استقرار البحرين. فهي رغم أن عدد سكانها هو ٥٠٠٠٠٠ نسمة، إلا أنها مقر قيادة الأسطول الأمريكي الخامس وقاعدة جوية بريطانية، وهو أمر حيوي بالنسبة للعملية الخاصة بحصار العراق، ومراقبة أطماع إيران الإقليمية.

قالت جين جونز من مواليد ويلز، مقيمة في البحرين منذ ١٣ سنة وتعمل مديرة لمحلات كريستيان ديور: "هناك القليل جداً من المعلومات المسموح بمعرفتها عما يجري في هذه البلاد التي أصبحنا نطلق عليها "جزيرة الغرائب"، على الرغم من أن كل واحد يعرف بأن أموراً تحدث هنا، حتى "أجمل الفلات أصبحت الآن مغطاة بالشعارات المعادية للحكومة".

ففي مقابل ناطحات السحاب الفاخرة، والفيلات الوافرة المملوكة والمسكونة من قبل الطبقة الحاكمة، فإن القرويين فقراء رثو الملابس، وغالباً ما ينقصهم الماء. وتقدر البطالة بينهم بـ ٤٠ ٪ في حين أن كثيراً من الوظائف الرسمية محجوزة للأقلية السنية.

ارتفعت يوم أمس الأعلام السوداء على كثير من المباني المتداعية احتفالاً بذكرى "شهداء" الشيعة الذين سقطوا أثناء نضالهم مع القوات الخاصة المشكلة بشكل أساسي من المرتزقة الأردنيين والباكستانيين والأفغان والسودانيين. وزودوا في الأيام الأخيرة بعربات رباعية الدفع، خالية من الإشارات، تحمل فرقاً أمنية مزودة بالبنادق وقاذفات القنابل غالباً ما يكون أفرادها مرتدين الخوذ.

أكثر ما يرمز إلى انقسام المجتمع بشكل خطير هو "بلاج الشيخ". البلاج الخاص بالأمير الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة، الذي يسمح للمهاجرين البيض واليابانيين فقط بالدخول إليه. ويمنع جميع العرب وحتى أهل جنوب شرق آسيا من الدخول، خشية أن تزيد رؤية أي صورة من هذا الاستمتاع ذي النمط الاستعماري من الغضب الإسلامي و يضيف إلى بنى الثورة في القرى. وعلى جميع الضيوف بمن فيهم السفراء تسليم آلات تصويرهم عند المدخل.

وبينما تقوم مرتديات البكيني، البرونزيات، المهاجرات البريطانيات، بالتشمس قرب مبنى البلاج، حيث يقوم الأمير بين وقت وآخر، بشرب الشاي مع ضيوفه

الأجانب، فإن الإنتفاضة، على ما يبدو، تشكل باختصار عالماً آخر خارج هذا المكان. ففي أقل من عشرين دقيقة من السير، صرت أمر مرة أخرى عبر القرى التي سبق أن تعرضت فيها للتلف فروع بنك البحرين الوطني ومحولات الكهرباء ومواقف الباصات وأكشاك الهاتف، وفي الواقع كل شيء يرمز إلى سلطته كان هدفاً للإضطرابات التي لا توجد إشارة على انتهائها.

البحرين تسعى لإبقاء الحظر على الاضطرابات[1]

في الوقت الذي وصلت فيه السنين السمان إلى النهاية

إيان بلاك يكتب من المنامة:

كلف العنف السياسي منذ ديسمبر حياة ١٦ إنساناً، في حيز أن المطالبة الصاخبة بالبرلمان تنمو.

كان النشاط التجاري (بيزنس) يجري كالعادة في فندق المريديان بالمنامة، المكسو بالرخام، والذي يمتد بفخامة على جسر خاص في مياه الخليج الهادئة. لقد تم إصلاح الخراب الذي خلفه الانفجار، وقد اعتاد الضيوف من البحرينيين والأجانب على التفتيش الأمني حتى الآن.

وفي الأماكن الأخرى من العاصمة يبدو كل شيء هادئاً. ولكن وراء بريق العلاقات العامة الحكومية، والقصص البراقة، وإغراء الثقة بالنفس الذي يبدو واضحاً في الصحافة المحلية الموالية، يبدو من السهولة اكتشاف الخوف من أن تواجه جزيرة كانت مزدهرة مستقبلاً مجهولاً.

كانت قنبلة المريديان نقطة تحول. حدثت في منتصف يناير ولم تقتل أحداً، لكنها علقت أجراس الإنذار لتعلن أن الهيجان بين البحرينيين الشيعة أخذ شكلاً جديداً وخطيراً.

وسببت ثلاث انفجارات أخرى، كان آخرها في نهاية الأسبوع، ذعراً بشأن تأثيرها على السياحة وقطاع الخدمات المالية. ولكن لم تحدث وفيات. لقد توفي ١٦

[1] ـ الغارديان ـ ١ /١٩٩٦/٣

شخصاً منذ ديسمبر ١٩٩٤ حين اندلع الشغب خلال الماراثون الذي شمل عدائين من كلا الجنسين.

في المناطق البعيدة، مثل قرية بني جمرة تتنامى المشاعر بشكل أسرع. وبقايا حرق الإطارات السوداء تترك آثارها على الأرض المكسوة بالشجيرات القصيرة، والشعارات الغاضبة تنتشر على جدران المنازل المتواضعة، منذرة بأن مزيداً من الاضطرابات آخذ في التجمع.

"البرلمان هو الحل" أكثر الشعارات انتشاراً، يمكن قراءته على كثير من الجدران، رغم طلائه جزئيا. شعارات أخرى تحيي الشيخ عبد الأمير الجمري رجل الدين المناضل وهو الآن في السجن. وهناك شعار ينذر بالسوء يقول " الموت لآل خليفة".

يصور الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بأنه الأب لشعبه وهو تعبير تقليدي للقائد الإقطاعي الذي عاصر بلده الصغير يتحول من محمية بريطانية إلى بلد مستقل ومزدهر، لكنه الآن يواجه إنكماشا مؤلما.

قد لا تأتي وحشية هذا النظام، "غريزياً"، كما يقول أصدقاؤه. لكن القبضة الحديدية والغارات الليلية على القرى والاعتقالات الواسعة والضرب في المعتقل كلها أشياء مألوفة.

لا يزال البون شاسعاً بين البحرين وكل من العراق والدول البوليسية التي يقف في كل زاوية فيها مخبر. ويبدو أن الشعب هنا خائف، لكن وعداً من الصحفي الأجنبي باغفال الاسم يكفي كضمان لأن يعلن الشخص الشكوى ويقدم الإيضاح.

"ليس مطروحا قيام الثورة الإسلامية" أصر أحد المواطنين الشيعة، متوسط العمر، "نحن نريد نفس الأمير ونفس ولي العهد، لكننا نريد برلماناً وعملاً للبحرينيين والحكومة تريد من الشعب أن يسكت وحسب".

لقد بدأ القمع الحقيقي، في الخريف الماضي، عندما صارت الاجتماعات الجماهيرية تعقد في المساجد وتلازمت السياسة مع العقيدة.

وتصر الحكومة على عدم الاستجابة لمطلب البرلمان، "لن يكون لدينا ديمقراطية على النمط الغربي"، قال وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك الخليفة.. "إنها لا تناسبنا هنا".

تقوم الشكوك حول نوايا المعارضة، على نفس الاطروحات المألوفة للحكومات العربية التي تواجه تحديات الإسلاميين: فوز الأصوليين في الانتخابات يعني البداية والنهاية. هكذا يحذرون.

لكن مثل هذه الافتراضات، يفندها منتقدو الحكومة على أنها مصممة لإثارة الذعر بهدف الاحتفاظ بالدعم الغربي، وهو أمر من السهولة بمكان بالنسبة لبلد هو مقر إقامة قيادات البحرية الأمريكية في الخليج. لذلك هم يكررون المزاعم حول أعمال التخريب المدعومة من إيران.

والبعض يقول، بدون أي دليل، بأن القنابل هي من فعل عملاء الحكومة، تعمدوا القيام بها في محاولة لخلق حقائق تتطابق مع نظرية المؤامرة. لكن الدبلوماسيين يرفضون ذلك. الأمر الأقرب للاحتمال هو أن المعارضين يصعدون قضايا الخلاف.

إن الاقتصاد يوضح الكثير حول هذه الأزمة: فالبحرين هي دائماً البلاد الأفقر في الخليج، تواجه انخفاض أسعار النفط وتعاني من عجز في الميزانية ونمو سريع في السكان، كل ذلك يجعل الأمر أصعب لإبقاء الناس سعداء مثلما كانوا في السنوات السمان. وستنضب آبار نفطها في أوائل القرن القادم. والفساد الذي أصبح سهلاً بفضل فقدان المحاسبة، قد دمر لحد كبير سوق العمل، منتجاً بحرينيين مؤهلين جداً لكنهم محبطون.

بدأت الحكومة في فهم مأزقها متأخرة، وأخذت السياسة الإعلامية تلامس التحرر قليلاً، وصارت تذكر الاضطرابات بعد يومين من حدوثها، وهو أفضل من عدم ذكرها على الإطلاق.

سيوسع مجلس الشورى التقليدي. ويعطى التدريب المهني إهتماماً أكبر، لكن هناك قليلاً من المال لإحداث التغيير. ويشكل الإكراه السياسي مشكلة أيضاً: فالسعودية سوف لن تسمح بأي نسمة من الديمقراطية أن تهب قريباً من منطقتها الشرقية الشيعية المتململة.

في مكتب وسط المنامة، قال مهني ناجح يدعي أنه تحت رقابة شرطة القسم الخاص، "إن هذه الحكومة بدأت تفكر على طريقة صدام حسين، فإذا أنت لست معهم فإنك ضدهم. ومن السهل أن تقول إن الناس هنا هم عملاء لإيران". "هناك حل واحد فقط أمام البحرين: أن يفتح حوار مع الشعب. إنك تستطيع أن تحل الأشياء بالقوة هذه السنة أو السنة القادمة ولكن ليس لعشرين سنة".

الحاكم يتسلى، فيما البحرين تشتعل[1]

ربط المطالبة بالديمقراطية بالإرهاب يغذي خوف العرب من التدخل الأمريكي

شيام باتيا

صبي في التاسعة من عمره يستخدمه حاكم البحرين كسلاح دبلوماسي، في محاولة لإقناع العالم بأن إيران تقف وراء حملة الإرهاب لزعزعة استقرار الخليج.

علي عبد الجبار، يعاني من حروق من الدرجة الثانية كان قد أصيب بها عندما ألقى رجال مقنعون بقنبلة بترولية داخل صف دراسته في قرية سماهيج بالبحرين يوم الأربعاء الماضي. إنه أصغر ضحية للنضال المتزايد العنف فيما بين أغلبية سكان البحرين الشيعة والعائلة السنية الحاكمة الأوتوقراطية برئاسة الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة.

تدعي حكومة آل خليفة أن الهجمات اليومية على المباني العامة، بما فيها الفنادق والمدارس وأماكن التسوق ومحطات توليد الكهرباء، هي جزء من مؤامرة تديرها إيران للإطاحة بأنظمة الحكم في دول الخليج الست، بما فيها المملكة العربية السعودية، وإقامة جمهوريات على طراز آيات الله الإسلامية مكانها.

أخذت هذه الديكتاتوره الخليجية الصغيرة تلتهب. إذ من الصعب أن يمر يوم بدون حرائق متعمدة في المؤسسات الممولة من الحكومة، والهدف هو تدمير نظام آل خليفة بإضعاف الاقتصاد. وقد أثارت هذه الحملة مناقشات خلف المسرح حول كيفية السيطرة على الاضطرابات بدون تدخل قوى خارجية. وإحدى الأفكار التي تدور هناك، هي أن تنشر قوات تدخل سريع عربية.

---

[1] ـ الأوبزرفر ـ ٢٤ /٣/١٩٩٦.

قبل ساعات من الهجوم بقنابل حارقة ضد مدرسة سماهيج، كان فندق المريديان بالعاصمة المنامة هدفاً لحريق متعمد، أصيب من جرائه ثلاثة من الموظفين.

ويأمل حاكم البحرين، بأن حالة علي عبد الجبار، الذي دفعت العائلة الحاكمة فاتورة علاجه بمشفى السلمانية، سوف تعبئ الرأي العام الدولي ضد الإرهابيين وتمنع انتشار الحريق إلى الإمارات المجاورة.

أعطى الشيخ عيسى الذي خلف والده في حكم البحرين عام ١٩٦١ أوامره لرئيس أمنه البريطاني إيان هندرسون بأن يفعل كل شيء لتخليصه من الاضطرابات التي بدأ اندلاعها منذ عام ١٩٩٤. وهندرسون البالغ من العمر ٦٧ سنة يفضل أن يبقى بعيداً عن الأضواء. لكن المعارضة البحرينية تدعي أن لرجل الشرطة الاستعماري السابق سجلاً حافلاً من القسوة.

ولد من عائلة كينية بيضاء، وله الفضل في اعتقال الجنرال ديدان كيماثي، أحد قادة حركة الماو ماو من أجل الاستقلال وذلك في عام ١٩٥٦. وقد انتقم قادة كينيا السود، بعد الاستقلال عام ١٩٦٤من هندرسون بإبعاده من كينيا. فذهب للعمل في أمن روديسيا ثم للنظام العنصري في جنوب أفريقيا. وقد صار له في البحرين، المحمية البريطانية حتى استقلالها التام عام ١٩٧١، مدة ٣٠ سنة.

ومنذ بداية القمع تم اعتقال أكثر من ٢٠٠٠ شخص وإبعاد عشرات من الناس إلى السجون في جزر أصغر[1] . و شنت الغارات على المساجد ومراكز العبادة ومنازل الشيعة. وفي الأسبوع الماضي، أنشأ الحاكم محاكم أمن خاصة لإصدار الأحكام السريعة بما فيها أحكام الإعدام.

"إذا اعتقد هؤلاء الشيوخ الفاسدون بأن الحل سيكون بإنشاء مثل هذه المحاكم التي لا يراعى فيها القانون ولا العدل، فإنهم مخطئون" قال ذلك أحد قادة المعارضة الذي طلب عدم ذكر اسمه. "إن من العار أن يعتمد الشيخ عيسى على المرتزقة الأجانب لإغلاق المساجد وللهجوم على شعبه. إنه يحاول تخويننا كعملاء لإيران، لكن الحقيقة أن نضالنا هو من أجل الحرية والديمقراطية".

بدأت الانتفاضة قبل سنتين، عندما اعتقلت أجهزة مخابرات آل خليفة رجل الدين الإسلامي الشيخ علي سلمان بعد أن اشترك مع ٢٥ ألف مواطن بحريني في التوقيع على عريضة يطالبون فيها بعودة الديمقراطية الدستورية ومساهمة المرأة في الحياة العامة.

---

[1] قد يقصد الكاتب النفي الى إمارات الخليج الاخرى لاعتقاده بأنها جزر في الخليج - المترجم.

ضحية أخرى مشهورة، هو الشيخ عبد الأمير الجمري الموقوف في سجن القلعة، بالقرب من المنامة. عريضة أخرى وقعها ١٠٠٠٠ بحريني تطالب بالإفراج عن الجمري وكل المساجين السياسيين أرسلت إلى المنظمات الدولية لحقوق الإنسان. وهذه رسالة تعني أن أزمة البحرين، لاعلاقة لها بالتفرقة الدينية بين الشيعة والسنة، وإنما هي نتيجة للمطالبات بالإصلاح السياسي.

يرأس إبن الشيخ الجمري، منصور، مجموعة معارضة تتخذ من لندن مقراً لها، هي حركة أحرار البحرين، التي ترفض المزاعم السخيفة حول المؤامرة الإيرانية. قال: "ليس لدينا علاقات من أي نوع مع إيران" ويصنف آل خليفة منصور وجماعته بأنهم خونة. وقد أصر النظام على أن تكون ممارسة البلاد للديمقراطية قصيرة الأجل قدر الإمكان. فقد حلّ البرلمان عام ١٩٧٥ بعد سنتين من انتخابه. وكانت إحدى مطالبات ذلك البرلمان إزاحة القواعد العسكرية الأمريكية الجوية والبحرية من الجزيرة التي لا تزال مقر قيادة الأسطول الأمريكي الخامس.

وتعليل الحاكم لعدم إعادة البرلمان، هو أن "للبحرين نظامها الفريد الخاص بها من الديمقراطية" فهو لعشرين سنة مضت يترأس نظاماً أبوياً، نظام المجلس المفتوح، حيث أن كل مواطن بحريني هو حر، نظرياً، في الكلام بما يفكر فيه. لكن الإصلاحيين يقولون إن هذا التقليد البدوي القديم لا يتناسب والزمن الحاضر.

يتخوف الدبلوماسيون في جامعة الدول العربية من أن تقود أزمة البحرين السياسية إلى تدخل غربي مدعوم من الولايات المتحدة. ويعتقدون أن الغرب لايستطيع أن يتحمل أي تهديد لمصالحه في الخليج.

وإحدى الأفكار التي تناقش هناك، هي إرسال قوة تدخل سريع عربية لاستعادة الاستقرار. وقد عرض الملك حسين كذلك إرسال قواته إلى الجزيرة.

وعلى امتداد الشرق الأوسط، فإن وسائل الإعلام المسيطر عليها من قبل الحكومات، أخذت تردد تهم البحرين بأن طهران تتدخل في شؤونها الداخلية. لكن كثيراً من الرسميين الحكوميين العرب، يرون، في مجالسهم الخاصة، بأن البعبع الإيراني استخدم لتبرير دعوة واشنطن لإنقاذ النظام البحريني.

تنفيذ الإعدام يزيد من الاضطرابات في البحرين[1]

بقلم جيرالد بات

في فجر يوم أمس قتل عيسى حسن قمبر (٢٨ سنة) بإطلاق النار عليه من فرقة الإعدام في دولة البحرين الخليجية، وهذا أول تنفيذ للإعدام في البلاد خلال عشرين عاماً. وقد وجد مذنباً بقتل رجل شرطة خلال الاضطرابات المعادية للحكومة منذ سنة مضت.

إن تنفيذ الإعدام يؤكد تدشين مرحلة من سياسة البحرين الجديدة المتشددة تجاه أولئك المسئولين عن القنابل والشعب الذين هزّا الجزيرة التي كانت هادئة تقليدياً.

ولكن عندما انتشر خبر تنفيذ الإعدام، نزلت الجماهير الغاضبة إلى شوارع المدن والقرى جنوب العاصمة المنامة، في المنطقة التي كان يعيش فيها الرجل الميت. فأطلقت الشرطة القنابل المسيلة للدموع بينما الشباب يشعلون النار في الإطارات وتم تفتيش المدارس والمباني الأخرى بدقة.

إن المناطق التي اندلعت فيها الاضطرابات طوال السنة الماضية، هي التي يسكنها المسلمون الشيعة. فيما تنحدر عائلة آل خليفة الحاكمة من الطائفة السنية.

يسود شعور بالركود الاقتصادي في المناطق التي يسكنها الشيعة بشكل حاد، حيث تتضاءل عائدات البحرين النفطية. ويستثنى الشيعة من العمل في الشرطة والجيش ومن سلسلة من الوظائف الحكومية.

أرقام البطالة رسمياً هي فقط ٤،١ ٪ لكن الدبلوماسيين الأجانب يعتقدون أن الرقم الحقيقي يتراوح بين ١٢ إلى ٢٠ ٪.

---

[1] ـ ديلي تلغراف ١٩٩٦/٣/٢٧.

واتجاه حكومة البحرين الرسمي هو " أن القوى الأجنبية " ـ ويعنون بها إيران والمعارضين البحرينيين في المنفى ـ هي التي تشجع سكان الجزيرة الشيعة لاقتراف أعمال الإرهاب. لكن الحكومات الغربية لم تر دليلاً على تدخل طهران في الاضطرابات. والشعارات على الجدران في المناطق التي يقطنها الشيعة لا تشير إلى إيران، ملقيةً الأضواء على المطالب بالحريات الديمقراطية والأعمال.

ومطلب المعارضة الرئيسي هو عودة الديمقراطية البرلمانية، التي تم التخلص منها منذ ٢١ سنة مضت. لكن الشيخ محمد بن مبارك الخليفة وزير الخارجية يقول: "إن مثيري العنف لا يؤمنون بالديمقراطية. إنهم يريدون نظاماً إسلامياً أصولياً".

تدل تقديرات الدبلوماسيين، أن مشاكل البحرين لن تتلاشى بتنفيذ الإعدامات والاعتقالات الجماعية أو بلوم القوى الخارجية. وبوجود قادة المعارضة في السجن وبانعدام الأمل في إجراء مباحثات مع السلطات، فإن الإحباط الشعبي سيستمر وسيجد تعبيراً له في الوسائل العنيفة.

يقول الدبلوماسيون، إنه عندما تتشجع الحكومة وتنظر في شكاوى الشيعة، عندها فقط يمكن أن يبدأ ظهور الحل.

الإعدام "السياسي" يذكي نار الاضطرابات في البحرين[1]

كريستوفر ووكر - مراسل الشرق الأوسط

تفجرت يوم أمس اضطرابات جديدة بين الأغلبية المسلمة الشيعية البحرينية، في دولة خليجية تعيش أزمة. وجاءت هذه الاضطرابات على إثر تنفيذ أول حكم إعدام خلال عقدين من الزمن في إشارة إلى تصعيد القمع ضد الاحتجاجات المنادية بالديمقراطية والتي بدأ اندلاعها منذ شهر ديسمبر ١٩٩٤، وهي تشكل تهديداً للاستقرار في المنطقة.

وقد بدأت هذه الاضطرابات بعد أن أعلنت صحيفة موالية للحكومة عن تنفيذ الإعدام رمياً بالرصاص من قبل فرقة الإعدام في عيسى قمبر (٢٩) سنة. وكان واحداً من المواطنين الشيعة قد أدين باغتيال رقيب شرطة في السنة الماضية في إحدى القرى الفقيرة التي تحيط بالمنامة العاصمة.

وصف أعضاء من عدة مجموعات بحرينية معارضة مختلفة، تنفيذ الإعدام بأنه بمثابة قتل سياسي. وقالوا إنه سوف يشعل مزيداً من العنف في نزاع قد كلف بالفعل حياة ٢٤ إنساناً، وجعلت الكثير من الشركات التي تتخذ من البحرين قاعدة لأعمالها بأن تسرع في اتخاذ قرار الانتقال إلى دبي الآمنة نسبياً.

قال بيان لحركة أحرار البحرين التي تتخذ من لندن مقراً لها "إن الدعوة للإصلاحات الديمقراطية سوف تقوى". "إن اغتيال عيسى قمبر سوف يغذي مزيداً من الاضطرابات على الرغم من كل إجراءات العقاب الجماعي. وتواجه البحرين الآن مستقبلاً أكثر قتامة".

وخلال ساعات من التنفيذ استخدمت قوات الأمن قنابل الغاز المسيلة للدموع

---

[1] - ذي تايمز ١٩٩٦/٣/٢٧.

في القرى والمدن لتفريق المحتجين من الشباب الشيعة. وقطعت جميع خطوط هواتف الأكشاك العامة لمنع إرسال تفاصيل الاضطرابات إلى الخارج.

قال أحد الإنجليز المقيمين في الجزيرة، التي يبلغ عدد سكانها ٥٠٠٠٠٠ نسمة: "إن هناك طائرات هيلوكوبتر تحوم فوق القرى جنوب و شرق المنامة طوال اليوم، مشيرة إلى وجود اضطرابات خطيرة". وتنبأ الدبلوماسيون بحدوث مزيد من الإعدامات كجزء من القمع من قبل الأمير الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة.

وجاء تنفيذ الإعدام بعد أيام من إعلان السلطات عن إجراءات جديدة قاسية لقمع الاضطرابات التي جعلت من مناطق كبيرة من الجزيرة، مناطق لا يذهب إليها الأجانب. وترتبط البلاد مع السعودية بجسر. وهي تستضيف الأسطول الخامس الأمريكي.

ويطالب المتظاهرون بعودة برلمان عام ١٩٧٥ الذي تم حله من قبل آل خليفة.

وقد أنذر الـ ٨٠٠٠ بريطاني وأمريكي الذين يعيشون في البحرين، من قبل سفارتي بلديهم بأن عليهم أن لا يزوروا المقاهي والمطاعم وغيرها من الأماكن التي ربما تكون أهدافاً للقنابل.

تنفيذ حكم الإعدام في البحرين يشعل الغضب[1]

كاثي ايفانز

اندلعت أعمال الشغب والمصادمات في القرى الشيعية في البحرين يوم أمس، على إثر إعلان الحكومة بأنها قد قامت بتنفيذ حكم الإعدام في أحد نشطاء المعارضة لاغتيال رقيب شرطة.

يدعي المحامون المحليون أن القضية ضد عيسى قمبر، عمره ٢٧ سنة، "قد شابها العيب والملابسات". فقد رفضت المحكمة أن يطلع المحامون مسبقاً على ملف الدعوى، وسمح لمحامي الدفاع بدخول المحكمة فقط في يوم صدور حكم الإعدام.

وقد أشعل خبر تنفيذ حكم الإعدام المظاهرات في بعض المدارس الثانوية واستخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين في القرى، وسير الجيش دوريات في شوارع العاصمة وحوصرت بعض القرى.

[1] ـ الغارديان ١٩٩٦/٣/٢٧.

اضطرابات البحرين تقلق الجيران والولايات المتحدة[1]

بقلم جون لانكستر

خدمات الواشنطون بوست

حذرت سفارة الولايات المتحدة الأمريكيين في البحرين بأن " فرصة اتساع الاضطرابات كبيرة " وحثتهم على البقاء في منازلهم

المنامة ـ البحرين:

اجتاحت احتجاجات الشوارع والتخريب هذه الجزيرة / الدولة، مجددة الخوف لدى الجيران وفي الغرب حول استقرار هذا الحليف الأساسي للولايات المتحدة في الخليج.

وفي مقابل ما يجرى وراء ستار الليل من اضطرابات وتنامي التهديدات ضد الغربيين وغيرهم من المقيمين الأجانب، بما في ذلك إلقاء القنابل على المطاعم والفنادق الفاخرة، فإن مسئولي الحكومة قد هددوا بتوسيع قمعهم للمحتجين المسلمين الشيعة، الذين يطالبون بعودة البرلمان الذي تم حله في عام ١٩٧٥.

وعلى إثر تنفيذ حكم الإعدام بالرصاص في رجل أدين بقتل شرطي خلال أعمال الشغب السنة الماضية، أنذرت سفارة الولايات المتحدة مواطنيها بأن "فرصة اتساع الاضطرابات كبيرة" وحثتهم على البقاء في منازلهم. وأغلقت الشرطة الطريق السريع وفرضت حصاراً على عدد من القرى الأكثر نزوعاً للاضطرابات.

وعلى الرغم من أن الشيعة يشكلون الأغلبية العظمى من سكان البحرين، إلاّ أن عائلة آل خليفة سنية، كذلك أغلب كبار موظفي الحكومة ومنتسبي القوات المسلحة.

---

[1] ـ انترنشونال هيرالد تربيون، ١٩٩٦/٣/٢٨.

سببت اضطرابات البحرين قلقاً عميقاً لدى ممالك الخليج النفطية الأخرى، بمن فيها المملكة العربية السعودية، وهم جميعاً يواجهون، وإن بدرجة أقل حدة، ضغطاً مشابهاً من أجل التحرر السياسي والاقتصادي.

وعلى الرغم من أن الحكومة تصر على أن إيران تقف وراء الاضطرابات، إلاّ أن بعض المحللين بدأوا يرون أن التهديد الجدي للنظام الموالي للغرب في الخليج إنما ينبعث من المعارضة الداخلية أكثر منه من إيران أو العراق.

يتم تصدير ٤٠ ٪ من صادرات العالم من النفط من الخليج، والبحرين هي مقر قيادة الأسطول الأمريكي البحري الخامس الذي يفرض الحصار التجاري على العراق ويراقب تحركات إيران البحرية.

ومع أن النظام لا يبدو معرّضا للخطر، إلاّ أن الاضطرابات قد دمرت اقتصاد البحرين، وشوهت صورتها كمحور مالي مزدهر وكمركز سياحي في المنطقة.

وخوفاً من العنف، الذي حول هذه العاصمة الساحلية ذات النخيل المطلة على البحر، إلى مدينة أشباح بعد مغيب الشمس، فإن قليلاً من المقيمين يغامرون بالخروج ليلاً. و يطوق حراس الأمن الفنادق الكبيرة، وتكاد تكون المطاعم كلها مهجورة.

وخارج المنامة، حيث حزام قرى المسلمين الشيعة الموحشة، فإنها مصدر أكثر الاضطرابات، تلعب شرطة الشغب لعبة القط والفار مع المحتجين والمخربين والذين تم اعتقال المئات منهم في الأسابيع الأخيرة.

يقول أحد رجال الأعمال المعروفين ومن المساندين لحركة المعارضة "كانت البحرين منذ شهر ديسمبر مثل كرة النار" . "نسمع أصوات انفجارات القنابل كل مساء وتطاير اسطوانات الغاز"

إن سياسات البحرين في بعض الجوانب تعكس نفس السياسات التي تنتهجها الممالك النفطية الأخرى في المنطقة. فهي تحكمها عوائل مسلمة سنية، وعلى طريقة الديكتاتوريات السخية فقد استخدمت الثروات النفطية لفترات السبعينات والثمانينات لإجراء التحديث السريع وخلق دول الرفاه الواسع. ولكن تظافر هبوط أسعار النفط ونمو السكان السريع قادهم لأن يحدوا من هذه المنافع مع ما يحمل ذلك من آثار سياسية غير مريحة.

وهذه بالذات ما عانت منها البحرين بشكل خاص. بالإضافة إلى نقص الثروة النفطية المتوفرة عند جيرانها، فإن الكثير من الشيعة يشعرون بأنهم محرومون سياسياً واقتصادياً، مع نسبة بطالة تصل إلى ٣٠ ٪ في القرى الشيعية. لقد اندلعت

الاحتجاجات الشيعية في أواخر عام ١٩٩٤، وحظيت في البداية بتعاطف من المثقفين السنة الذين يرددون نفس مطلب الشيعة بعودة البرلمان.

وكان رد الحكومة هو اعتقال عدة آلاف من المحتجين، أغلبهم من الشيعة، بمن فيهم الشيخ عبد الأمير الجمري عضو البرلمان السابق وأشهر رجل دين في الجزيرة.

وكان قد أفرج عنه في سبتمبر الماضي بتفاهم ضمني بأنه سوف ينصح أتباعه الشيعة بالهدوء حسب ما أوردته مصادر دبلوماسية، ولكن عندما فشلت جهوده في إرضاء الحكومة ـ وبدأت مسيرات المعارضة في جذب الحشود التي بلغت ٥٠ ألف شخص ـ جرى اعتقاله مرة أخرى في شهر يناير ووضع في السجن.

ومنذ ذاك، شهدت الجزيرة موجة حادة من التخريب، وأحداثاً أكثر خطورة مثل إلقاء القنابل على عدد من الفنادق الفخمة.

يقول الدبلوماسيون إن عدداً من الهجمات الأخيرة قد استهدفت الأجانب بما في ذلك إلقاء القنابل الحارقة على مطعم في وقت سابق من هذا الشهر وأدى إلى مقتل ٧ بنغلادشيين. في يوم سابق، حاول بعض الرجال، وهم مسلحون بالسكاكين وقنابل البنزين إشعال النار في أحد المطاعم الذي كان مكتضاً بالغربيين.

ورغم الخطر الذي يهدد اقتصادها، إلا أن البحرين قد هجرت تماماً الحديث عن الحوار، وأخذ وزير الدفاع يهدد بفرض حالة الطوارئ.

حكام البحرين يتشددون إزاء اضطرابات الشيعة[1]

بقلم ديفيد جاردنر

المنامة ـ البحرين:

قالت عائلة آل خليفة الحاكمة في البحرين، يوم أمس، إنها ستقدم إلى المحاكمة رجال الدين المسلمين الشيعة بتهمة إثارة حملة العنف المتصاعدة، من أجل إعادة الحكم الدستوري. وقال الشيخ محمد بن مبارك الخليفة وزير الخارجية بأن بلاده التي تمثل المركز المالي مصممة على رفض المطالب بإعادة المجلس الوطني الذي جرى حله عام ١٩٧٥.

وقال: "إن الديمقراطية على الطراز الغربي، ستفرق بدلاً من أن توحد" البحرينيين، "إننا نقولها بوضوح، بأنها لا تصلح هنا، ونقول إننا قد اخترنا طريقنا إلى الأمام.. وسوف نقوم بتنفيذها على طريقتنا".

كان الشيخ محمد يتحدث بعد يوم من قيامٍ البحرين بتنفيذ أول حكمٍ إعدام له علاقة بالاضطرابات التي مضى عليها ١٦ شهراً، في حين تحضر الحكومة نفسها لليلة ثانية من الشغب في القرى الشيعية التي تقول مصادر المعارضة بأنها قد كلفت ثلاثة أرواح.

لقد حكم آل خليفة البحرين لأكثر من قرنين من الزمن. وشأنهم شأن باقي ممالك الخليج الأخرى ذات حكم مطلق وغنية بالنفط، لكنها الآن مفتقرة مالياً، فهم واقعون تحت ضغط المشاركة في السلطة، كما فعل آل صباح العائلة الحاكمة في الكويت في تعاملها مع مجلس الأمة المنتخب.

---

[1] ـ الفايننشال تايمز ـ ٢٨ /١٩٩٦/٣.

ويعتمد حكام البحرين "المسلمون السنة" على دعم جارتهم المملكة العربية السعودية ودعم الولايات المتحدة، التي تقيم مقر قيادة أسطولها الخامس هنا، ومن المملكة المتحدة الحاكمة الاستعمارية السابقة.

ويدعي آل خليفة، بأن نظام إيران الإسلامي الشيعي الثوري، يستخدم الأغلبية الشيعية لإثارة عدم الاستقرار في كل الخليج، على الرغم من أنهم لم يقدموا حتى الآن دليلاً على ذلك.

وقادة رجال الدين الشيعة، يتطلعون إلى مجلس وطني على النمط الكويتي هو رقابي أكثر منه تشريعي. والذي يتوجب على الوزراء المعينون المثول أمامه وفي هذا المجال فإن قطاعات من المجتمع السني تدعمهم.

لكن الشيخ محمد بن مبارك يصر على أن "عندنا حركة أصولية تريد أن تسيطر ليس على البحرين وحدها". وامتنع عن القول بأن إيران كانت تقف وراء ماحدث هذه السنة من إلقاء قنابل على الفنادق والبنوك والمحلات التجارية في المنامة عاصمة البحرين، قائلاً: "نحن لا نريد أن نصعد الأمور".

لكنه قال: "من الواضح أن الاضطرابات كانت منظمة، وقادتها مدربون ومدعومون مالياً من قبل "قوى خارجية معينة". واشتكى كذلك، من رجال الدين المبعدين مثل الشخصية الساحرة للجماهير الشيخ علي سلمان، الذين يستخدمون لندن كقاعدة لهجومهم على الحكومة. وقال: "إنهم يستخدمون اللغة وغطاء الديمقراطية بينما أتباعهم هنا يستخدمون القنابل ".

إن الشيخ عبد الأمير الجمري ورجال دين قياديين آخرين الذين هم الآن في السجن "سوف يقدمون إلى المحاكمة" حسب ماقاله وزير الخارجية، الذي اضاف: "وهناك عليهم أن يشرحوا دورهم ومن يقف وراءه".

كان الشيخ الجمري، عضواً سابقاً في المجلس الوطني، وكان محاور الحكومة الرئيسي في "حوار" السنة الماضية، الذي أعطى البحرين ثمانية شهور من الهدوء. واستؤنف العنف في يناير بعد أن اتهم الطرفان كل منهما الآخر بعدم احترامه لتعهداته.

أعمال الحرق البحرينية[1]

أفضل مساعدة يقدمها الغرب لأصدقائه، أن يحثهم على الاستماع إلى المطالب بالحقوق الديمقراطية الأولية.

مواطنو إمارة صغيرة لكنها ذات حكم مطلق، يطالبون في البداية بأدب، بأن يكون لهم رأي صغير في تسيير شئون بلدهم. فهل تعير الديمقراطيات الغربية أذناً متعاطفة ؟ إنهم لا يفعلون. لأن الراغبين في الديمقراطية هم في البحرين، الجارة الصغيرة للمملكة العربية السعودية.

بدأت اضطرابات البحرين الجارية في ديسمبر ١٩٩٤ بالمطالبة بالعودة إلى الدستور الليبرالي والمجلس الوطني المنتخب، الذي استمتعت بوجوده البلاد، ولو كان لمدة قصيرة، في مطلع السبعينات بعد الاستقلال. لم يكن المحتجون، في البداية على الأقل، ثوريين: ما كان في تصورهم هو شيء شبيه ببرلمان الكويت المعتدل. لكن كل الأفكار عن إمارة دستورية لا تسر آل خليفة، العائلة الحاكمة: كان الرد على المتطلعين للديمقراطية ركلة حادة على الأسنان.

إن حاكم البحرين صديق جيد للغرب. قد تكون البلاد ضئيلة بسكانها البالغ عددهم ٥٠٠٠٠٠ نسمة، ولكنها مقر قيادة الأسطول الخامس الأمريكي، الذي يراقب الذاهب والقادم لكل من إيران والعراق. و بريطانيا التي لا تزال القوة ذات النفوذ الاستعماري السابق، تستخدمها لقواتها الجوية. إذن الاستقرار السياسي هام. لكن الاستقرار يتلاشى الآن. وقد صار النضال أكثر إدماءً. والمطالب تتضاعف. وتوجه المحتجون إلى حرق المباني وإلقاء القنابل، والنظام ينتقم باعتقال ما يصل إلى ٢٠٠٠ شخص. وبتنفيذ حكم الإعدام في رجل أدين بقتل رجل

---

[1] ـ الإيكونوميست ٦ـ١٢ أبريل ١٩٩٦.

شرطة، في الأسبوع الماضي، فإن الأمور تتطور نحو الأسوأ.

تبقى الديمقراطية الفكرة التي تربط الاحتجاجات. لكن وزير خارجية البحرين، وهو أحد أفراد العائلة الحاكمة، يصر على " أنها ليست لنا ". لا شك في ذلك، ولكن لكي نكون أكثر دقة، فإنها ليست للسعودية، شقيقة البحرين الكبيرة ذات الوزن الثقيل. ويحب السعوديون عبور الجسر إلى البحرين القريبة والمتحررة، حيث يستطيعون تناول المشروبات في الفنادق الممتازة. وهم لا يودون أن يروا فيروس الديمقراطية القبيح يعبر في الاتجاه المعاكس. وفوق كل شيء، يخافون من أن إصابة واحدة من مسلمي البحرين الشيعة قد تخلق بداية لانتشار حمى العداء للنظام وللسنة بين شيعة السعودية الذين يعيشون في المنطقة الشرقية الحساسة والأقرب إلى البحرين.

الإحتجاج البحريني ليس شيعياً بالكامل، فعديد من السنة ذوي العقلية المتحررة، ضموا أصواتهم وقدراتهم، وعانوا من جراء ذلك. ولعبت المرأة دوراً ملحوظاً (راجع ص٦٤ من المجلة) لكن الإثارة تأتى بشكل أساسي من رجال الدين الشيعة الذين، رغم الصرامة الأمنية،لا يزالون يلقون عظاتهم التحريضية من مساجدهم. وعلى الرغم من أن ثلثي جميع البحرينيين هم شيعة، فإن العائلة الحاكمة وكبار القوم الآخرين هم من السنة. والشيعة أفقر وممنوعون من العمل في كثير من الوظائف، الأمر الذي يشعرون معه بمرارة كبيرة. إن مظلمتهم قد حولت المظاهرات إلى شكوى عامة حول البطالة وإلى الغضب على المؤسسات وإلى الدعوة بين حين وآخر إلى جمهورية إسلامية.

إن هذه المجموعة من أجراس الإنذار تقرع. والاضطرابات الشيعية تعني بالنسبة لأغلب العرب السنة شيئاً واحدا: إيران.

وهي هكذا، خاصة بالنسبة لحالة البحرين، التي تطرح إيران مطالب إقليمية بشأنها بين وقت وآخر. والآن يدعي النظام أنه اكتشف، يداً إيرانية، وكذلك عيوناً وراء اضطراباتها. لكنه فشل في تقديم دليلاً على ذلك. لقد اعترف معتقلون بأنهم تدربوا من قبل مجموعات تدعمها إيران، لكن قصص التعذيب في سجون البحرين تجعل من مثل هذه البيانات لا قيمة لها.

الديمقراطية كصمام أمان:

جعلت الشكوك حول إيران وحول الديمقراطية، العرب يقفون وراء البحرين، حتى أن هنالك حديثاً يدور حول تشكيل قوة أمن عربية. وعلى أصدقاء البحرين الغربيين أن يبعدوا أنفسهم عن هذه المجموعة التي تقودها السعودية. إن المطلب

الأصلي من أجل الحقوق الديمقراطية الأولية حيّ وسيبقى كذلك تحت ركام الانفجارات. وأفضل نصيحة تقدم لحاكم البحرين هي أن عليه أن يرى، في الوقت الذي يجب أن يقضي فيه على العنف، فإن عليه أن يكون مستعداً لمناقشة تغييرات دستورية مع رجال السلام. عليه أن يتحدى السعودية لعمل ذلك. إنه أمر صعب، لكنه يستحق الثمن مادام يتوجب نزع فتيل الاضطرابات الذي لا يزال يدمدم الآن في البحرين.

نساء البحرين يصرخن من أجل الديمقراطية[١]

المنامة:

نساء البحرين اللاتي يملكن أحسن ثقافة، وحاصلات على أعمال هي على الأرجح أكثر من أخواتهن في إطار الخليج، لا دور لهن في السياسة على الإطلاق. لذلك، فلا غرابة أن يلتحق كثير من نساء الطبقة الوسطى بالدعوة للإصلاح الديمقراطي في نهاية عام ١٩٩٤. لكن رد فعل النظام القاسي على الاحتجاج، جعل الكثير من نساء البحرين، من كل طبقات المجتمع، ينسين القيود الإسلامية التقليدية على سلوك الأنثى وأصبحن مساهمات نشبطات وبصوت عال.

أحد التوقيعات الـ ١٤ على العريضة الأصلية التي تناشد بعودة الديمقراطية الدستورية، كان توقيع امرأة من عائلة سنية ثرية، كانت دائماً تساند العائلة الحاكمة (وهذا يضعف لحد كبير نظرية الحكومة بأن المعارضين كلهم شيعة ولديهم على الأغلب شكوى اقتصادية)، وكانت أيضاً أستاذة في جامعة البحرين ولكنها منذ ذلك الحين أجبرت على ترك وظيفتها، وقد تركت البلاد الآن.

إن التهديد بفقدان العمل هو عصى حكومية مؤثرة. بعد اعتقال المئات من الرجال، منذ سنة مضت، وقعت خمسون امرأة على عريضة أخرى بطالبن فيها بوضع حدٍ للعنف ويناشدن الحكومة بأن تحاور المعارضين. إن الموقعات اللاتي يشملن السنة والشيعة، هن من الطبيبات والأكاديميات والمحاميات وموظفات الخدمة المدنية، وقد اعتبرن مثل هذا العمل بمثابة إيماءة تصالحيه.

وكان رد الحكومة أن طلبت من كل امرأة اعتذاراً خطياً، مع إصرارها على سحب اسمها من العريضة. وقد مورس الضغط كذلك على أسر النساء. والنساء

---

١ ـ الإيكونوميست، ٦-١٢ أبريل ١٩٩٦.

اللاتي رفضن الاعتذار أجبرن على الاستقالة من وظائفهن. وقد اضطر عدد قليل منهن وخاصة اللاتي يعملن في الخدمة المدنية لعمل ذلك.

اختارت النساء الشابات تكتيكات أكثر مباشرة. ففي جامعة البحرين قامت الفتيات المحجبات بالصراخ، إنه تكتيك محبط، جعل الدراسة مستحيلة وأدى إلى إغلاق الجامعة لأسابيع في أبريل ١٩٩٥، كما اضطربت أو قوطعت صفوف الدراسة في مدارس البنات.

لم يكن للنساء في القرى الشيعية خارج العاصمة المنامة إلا القليل من العلاقة بالحملة الأصلية، لكنهن دفعن للإشتراك في النزاع بسبب المعاملة الخشنة التي عومل بها أقاربهن الرجال من قبل قوات الأمن. يغير رجال الشرطة على البيوت، وغالباً ما يضربون الرجال أمام عوائلهم ويقومون باعتقال المئات. وعندما بدأت تنتشر أخبار التعذيب في السجون، خرجت النساء إلى الشوارع للإحتجاج على اعتقال آبائهن وأزواجهن وأبنائهن.

لقد نظمن مظاهرات خارج وزارة الداخلية. وبدأن الحديث إلى النساء الأخريات في المساجد يحثهن على الاشتراك في الاحتجاجات. وهناك تقارير تفيد بأن النساء قذفن رجال الشرطة بالحجارة (وعلى العمال الآسيويين الذين أصبحوا، بشكل متزايد، أهدافاً لغضب الشيعة بسبب نقص الأعمال). وبعد قليل أصبحت النساء أنفسهن عرضة للإعتقال. من المؤكد أن هناك ما لا يقل عن ثمان نساء موقوفات في السجن. وخرجت روايات غير مؤكدة، تفيد بأنه قد تم ضرب النساء فيما أجبر أزواجهن على مشاهدة ذلك.

إن الوضع الآن بعيد جداً عن المحاولات الأصلية التي قام بها الأكاديميون لمناقشة الإصلاح الديمقراطي. إن المطالبين بالديمقراطية يحاولون الثبات على موضوعاتهم، مبعدين أنفسهم عن المطالب الأكثر ثورية. لكن المحتجين يدورون حول البطالة وعدم الرضا عن عائلة آل خليفة الحاكمة، وحتى الإطاحة بالحكومة وإقامة الدولة الإسلامية. إن السياسة والعقيدة أصبحتا لا تنفصمان حيث تقام التجمعات في المساجد ويبعث رجال الدين بالخطب النارية. لقد بدأت أعداد متزايدة من النساء وخاصة في القرى، يحجبن أنفسهن من الرأس حتى أخمص القدمين، كإشارة مبكرة عن صحوة إسلامية.

اضطربت حياة الأجانب الهانئة في البحرين[1]

بقلم جون لانكسنر

خدمات الواشنطون بوست

المنامة ـ البحرين:

يقضون إجازات نهاية الاسبوع في سباق القوارب أو ركوب الخيل في نادي البحرين للفروسية. وعلى خلاف المواطنين البحرينيين، فإنه مسموح لهم استخدام البلاج الخاص لأمير البحرين، الذي يدعوهم أحياناً لشرب الشاي في فناء بلاجه.

لكنه خيم مؤخراً بعض الظلال على الحياة المريحة والمنعزلة لحوالي ١٠٠٠٠ من المواطنين البريطانيين والأمريكيين وغيرهم من المواطنين الغربيين الذين اتخذوا من البحرين موطناً لهم.

ومع تفجر التوترات الطائفية فيما بين الأغلبية الشيعية المسلمة والحكومة التي يقودها السنة في البحرين بين وقت وآخر على شكل احتجاجات وأعمال عنف، فإن بعضها إستهدف الأجانب الغربيين الذين يعيشون هنا وقد بدأ هؤلاء بالتوتر. إن تفجير اسطوانات غاز الطبخ وحرق الإطارات والمتطلبات الجديدة بأن يضع تلاميذ المدارس كتبهم في أكياس نايلون خشية أن يخفي أحدهم قنبلة، كل ذلك أمور دخيلة على جزيرتهم التي كانت هادئة فيما مضى.

قال أحد الأمريكيين، عند اندلاع أعمال العنف خلال الأشهر الأخيرة، "إنه أمر مثير للأعصاب"، "إنهم ينفخون في المشكلة".

حتى الآن على الأقل، فإن القليل من الأجانب ينوون المغادرة. وما عدا قليل من

---

[1] ـ هيرالد تربيون ١٩٩٦/٤/١٠

الاستثناءات الواضحة، مثل القنبلة الحارقة على مطعم أدت إلى مقتل سبعة بنغلاديشيين الشهر الماضي، فإن معظم الاضطرابات قد اتجهت نحو تخريب الممتلكات العامة كإحراق مولدات الكهرباء الفرعية، وتغطية الجدران بالشعارات المعادية للحكومة. إن شرطة مكافحة الشغب متواجدة في كل مكان.

قال لاري دومنغو مدير إحدى شركات التأمين البريطانية الذي عاش هنا سنين عديدة، "أعتقد أننا قد اعتدنا على ذلك، رغم أنه ليس أمراً جيداً في بعض النواحي"، "إن لدينا عدداً قليلاً من الموظفين من المملكة المتحدة، لكن لا يوجد لدينا شخص واحد يريد أن يقدم طلباً للمغادرة".

لكن هنا علامات على نمو الاستياء من الأجانب الذين يقاربون حوالي نصف السكان البالغ ٥٠٠٠٠٠ نسمة. فمع نسبة بطالة تصل إلى ٣٠٪ في بعض القرى الشيعية، فإن كثيراً من البحرينيين يتساءلون لماذا لا نستطيع الحصول على عمل في حين أن الأجانب لا يواجهون، على ما يبدو، صعوبة في ذلك.

اشتكى زهير - ٢٢ سنة - الذي طلب عدم ذكر اسمه الأخير، وهو حاصل على شهادة الهندسة الكهربائية من جامعة البحرين، والذي سجن لمدة أربعة شهور العام الماضي لمشاركته في الاحتجاجات المعادية للحكومة، من أنهم "يفضلون الأجانب".

قال زهير إنه أمضى ما يقرب العام بحثاً عن عمل، قبل أن يحصل على وظيفة فني في الإلكترونيات لدى أحد محلات تصليح الإلكترونيات في مقابل ما يعادل ٥٠٠ دولار أمريكي شهرياً. "إنه أمر صعب بالنسبة لنا" يقول زهير "وإذا سألتهم لماذا يستأجرون الأجانب، يقولون بأن لديهم خبرة ويأخذون أجوراً أقل.. هنا الكثير من الأعمال التي يستطيع البحرينيون القيام بها أو فهمها، لكنهم لا يحصلون على فرصة للحصول عليها".

وعلى ما يبدو، فإن أغلب الاستياء يستهدف حتى الآن، العمال الباكستانيين والهنود والفليبينيين وغيرهم من العمال الآسيويين الذين يشغلون الوظائف ذات الأجور المنخفضة والمتوسطة والذين يشكلون القسم الأكبر من قوة العمل الأجنبية في البحرين.

وبعد مقتل العمال البنغلاديشيين الشهر الماضي، والتفجيرات الأخيرة في فنادق المدينة التي يتردد عليها مواطنو جنوب آسيا، يقول الآسيويون إنهم يخشون أن الأسوأ لّما يأتي بعد.

قال أحد موظفي هارد روك كافيه إن الفليبينيين خائفون لأن الناس هنا قالوا بأنهم يكرهون الأجانب، "إن كل شخص خائف هنا".

وبدأ هذا الخوف يتسرب إلى المجتمع الغربي. فبعد القنبلة الحارقة التي ألقيت على

مطعم في إحدى الضواحي، والذي يؤمه البريطانيون وغيرهم من الغربيين، حذرت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، الأمريكيين بأن "يأخذوا أقصى حذرهم" عند ممارستهم حياتهم اليومية. وأوصت الأمريكيين بأن يبتعدوا عن القرى الشيعية. "وأن يرتدوا ملابس محتشمة" ويبتعدوا عن الإطارات المشتعلة لأنها "قد تحتوي على مواد متفجرة".

لم يصب أي غربي بأذى خلال الاضطرابات التي بدأت منذ ١٨ شهراً، عندما شنّ رجال الدين الشيعة بدعم من المثقفين السنة، حملة من أجل استعادة البرلمان الذي علقت العائلة الحاكمة العمل به عام ١٩٧٥. كما لم يثر المحتجون حتى الآن قضية الوجود العسكري الأمريكي الذي يشتمل على مقر قيادة الأسطول الخامس.

و لّما كان المحتجون يبحثون عن ضغوط يوجهونها للحكومة وذلك بزعزعة اقتصاد البحرين. فإنهم لن يجدوا هدفاً أفضل من الأوروبيين والأمريكيين، الذين يحتلون المراتب العليا في كل صناعة البلاد المالية والخدمية الهامة. قال أحد الأمريكيين "إنهم متى نالوا من أحد الغربيين، فإنك سترى بعد ذلك الناس وقد بدأوا في الفرار".

لكن الأغلب ربما يعمل ذلك على مضض.

وعلى الرغم من قرب البحرين من المملكة العربية السعودية حيث يربط الاثنتين جسر طوله ٣٠ كيلومتر (١٨ ميلاً)، فإن البحرين قد أوجدت مناخاً مسترخياً. فالكحول هنا مسموح به، والغربيون يعيشون حياة مريحة ضمن مجمعات سكنية مسوّرة ومحروسة وبها ملاعب التنس وأحواض السباحة. ويجاور كثير منهم ببساطة، القرى الشيعية الموحشة والقابعة خلف وعلى طول شارع البديع الرئيسي خارج المنامة.

يوم الجمعة الأخير، وفي بلاج الأمير، قامت النساء الأوروبيات وهن مرتديات ملابس البكيني القصيرة، بأخذ حمامات الشمس، على مقربة من مياه الخليج الخضراء الزمردية الفاترة، ويقوم الحرس الأميري، مسلحين بالرشاشات، بدوريات راجلة. وتمرق القوارب عباب البحر بمرح صاخب، ويشرب الأطفال المياه الغازية التي يقدمها الأمير لضيوفه مجاناً.

قال ستيفين موريس (٣٨ سنة) ممثل مبيعات لشركة كرافت جنرال فودز، وهو مستلق تحت الشمس بجانب زوجته و طفليه الصغيرين: "لقد أتينا من بلفاست، ولذلك فإن قليلاً من الاضطرابات لا يزعجنا".

لكنه أضاف: " إذا بدأت تلك القنابل بتحطيم الزجاج و قتل وتشويه الناس، فلن يكون أمامي أي خيار. وسوف يقال لنا بأن علينا أن نغادر".

الديمقراطية بعيدة المنال[1]

الجيران والحلفاء يراقبون عن كثب مقاومة حكام البحرين لمطالب المسلمين الشيعة من أجل الإصلاحات السياسية

ديفيد جاردنر

أقدمت البحرين الشهر الماضي على خطوة نحو المجهول، فقد قامت الحكومة التي تهيمن عليها عائلة آل خليفة الحاكمة المسلمة السنية، في ٢٦ مارس بتنفيذ أول حكم إعدام منذ أن بدأت الأغلبية الشيعية المسلمة الانتفاضة من أجل المشاركة في السلطة منذ ١٦ شهراً مضت.

وقد اندلعت أعمال الشغب في القرى الشيعية المحيطة بالمنامة عاصمة الجزيرة بعد تنفيذ حكم الإعدام في شاب أدين بقتل رجل شرطة. وقالت الحكومة بدورها إنها ستقدم القادة من رجال الدين إلى المحاكمة، وسوف يكشف ذلك أن نظام الثورة الإسلامية كان يستخدم البحرينيين الشيعة لزعزعة الاستقرار في كل منطقة الخليج. وبعد مضي أكثر من سنة، يبدو أن عائلة آل خليفة غير قادرة على اتخاذ القرار حول كيفية مواجهة الاضطرابات، وكانت مترددة بين الحوار والقمع. ويبدو الآن إنها مصممة على مقاومة الضغط من أجل الإصلاح الديمقراطي في البحرين المركز البنكي للمنطقة.

لقد كان شيعة البحرين يعلنون ولمدة طويلة عن استيائهم من البؤس الذي يعيشونه، ومن البطالة العالية في صفوفهم، ومن قذارة كثير من قراهم. لم يتبق الآن في البحرين إلا القليل من الماضي الهادئ والمزدهر الذي يسمح بالحديث عن الآثار

---

[1] ـ الفاينيشال تايمز ١٢/٤/١٩٩٦.

المترتبة على تصعيد المراهنات في هذه المواجهة.

لقد أضرت الاضطرابات بالفعل، باقتصاد البحرين القائم على الخدمات. ويراقب الجيران من الممالك ذات الحكم المطلق في منطقة الخليج الغنية بالنفط، عن كثب، وهم بدورهم واقعون تحت ضغط المطالبة بالمشاركة في السلطة، تطورات الوضع في البحرين، مثلهم في ذلك مثل الولايات المتحدة وبريطانيا حليفي البحرين الغربيين الرئيسيين.

وتريد عائلة آل سعود، العائلة الحاكمة في السعودية، والتي أطاحت في العام الماضي برؤوس حوالي ٢٠٠ شخص، من حكام البحرين أن يتبعوا خطاً متشدداً، حيث يخشى السعوديون من امتداد الاضطرابات إلى المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية التي يسكنها الشيعة وهي غنية بالنفط وترتبط مع البحرين بجسر. وقد قام السعوديون للتو بتحويل كامل إنتاج حقل أبوسعفة المشترك إلى البحرين في صفقة قد تساعد آلخليفة في تصليب موقفهم.

في مقابلة مع الفايننشال تايمز، قال الشيخ محمد بن مبارك الخليفة وزير خارجية البحرين، إن بلاده لن تعيد المجلس الوطني الذي حلته عائلة آل خليفة عام ١٩٧٥. وأصرّ على أن "الديمقراطية على النمط الغربي" سوف تؤدي فقط "إلى تقسيم البحرينيين بدلاً من توحيدهم". وأضاف: "إننا نقولها علناً بأنها لا تعمل هنا.. لسنا في دول اسكندنافيا، نحن هنا في الخليج وسوف نقيمها بطريقتنا الخالصة". وقال: "لا نريد أن نشنق الناس، لا نحب ذلك. ولكن على الناس أن يعرفوا بأن عقوبة الإعدام موجودة".

بدأت أزمة البحرين في شهر ديسمبر ١٩٩٤، بعد أن اعتقل النظام رجال الدين الشيعة الذين قاموا مع أعضاء برلمان سنة سابقين علمانيين، بجمع تواقيع على عريضة تطالب بعودة المجلس الوطني. لقد مرت ثمانية شهور من الهدوء المؤقت منذ شهر أبريل الماضي، عندما أجرت الحكومة مباحثات مع الشيخ عبد الأمير الجمري وقادة آخرين من رجال الدين. بعد ذلك وفي شهر يناير إثر انهيار المباحثات، جرى استئناف العنف مرة أخرى وقد امتد من القرى الشيعية إلى المنامة، حيث تم وضع القنابل في الفنادق والبنوك والمحال التجارية. وأرسلت الحكومة محاوريها إلى السجن من جديد.

ويتهم كل طرف الطرف الآخر بسوء النية. وتقول المعارضة إن الحكومة تعهدت بأن تبحث إعادة الحكم الدستوري كاملاً، بعد أن ذهب رجال الدين إلى

المساجد ودعوا الناس إلى إنهاء الاضطرابات. وتقول الحكومة إن الشيخ الجمري قد تشجع بالحشود الكبيرة غير المتوقعة التي وصل عددها إلى ٥٠ ألف شخص والتي تجمعت لتحيته مع القادة الشيعة الآخرين، ليقرر رفع سقف مطالب المعارضة.

وقد صدم جيران البحرين، وخاصة السعوديون، بحجم وأعداد هذه المظاهرات التي قال بعض الدبلوماسيين ورجال أعمال سنة، إنها أقنعت الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بأن المعارضة تريد بوضوح السلطة.

لقد كان المجلس الوطني القديم رقابياً أكثر منه تشريعياً، وكان على الوزراء المعينين أن يمثلوا أمامه، من أجل محاسبتهم على المصروفات في الغالب. يقول الشيخ محمد: "إن لدينا حركة أصولية تسعى إلى استلام الحكم ليس في البحرين وحدها". ويقول إن قادتها يدربون و ينظمون ويموّلون من "قوى خارجية معينة". ويرفض أن يسمي إيران مباشرة، لكنه يقول إن مصدر دعم الأصوليين سيتضح عندما يمثل الجمري وزملاؤه أمام المحكمة.

على أي حال، وحتى الآن، لم تقدم الحكومة دليلاً على تدخل إيراني. إن رجال الدين يدرسون في مراكز تعليم الشيعة، مثل مدينة قم في إيران، المدينة المقدسة عند رجال الدين. لكن رجال دين آخرين مثل الشيخ الجمري قد درسوا في النجف، المركز الديني الشيعي في العراق.

يقول أحد الدبلوماسيين الغربيين الكبار: "إنها بعيدة عن الأصولية أبعد من أن تتصور. إنها حركة مجتمعية وليست حركة دينية".

لكن محاكمة الجمري يمكنها أن تجعل وبسرعة، هذه الحركة أكثر راديكالية، حيث بدأ ينمو فيها بالفعل، الإعجاب بـ"الإستشهاد الإسلامي" والشباب المسلمون الشيعة الذين يستعرضون سجنهم وضربهم بصفته معارك شرف، أخذوا يرفعون بسرعة من وتيرة التذمر.

على أي حال، فإن العنف وتأثيراته يجب أن لا يذهب أبعد من الحجم الذي وصل إليه. حيث تفيد أفضل التقديرات بأن ٢٤ شخصاً قد قتلوا، وكثيرٌ منهم بواسطة قوات الأمن. ولا تزال القنابل التي استخدمت في المنامة صغيرة. والابتكارات الأولية إنما صممت لإثارة الخوف وبهدف الانتشار الدعائي أكثر من أن تسبب مذابح حقيقية. كما أن حبس القادة لم يؤد حتى الآن إلى إثارة العنف. والفنادق فارغة في الغالب، وانخفضت مصروفات المستهلكين، واضطرب سوق العقارات بسبب نزوح الأجانب من الضواحي القريبة من القرى الشيعية إلى

العاصمة. ويعاني الاقتصاد حتى الآن من التآكل وليس من الدمار في بنيته.

ولم يخسر أصحاب الأعمال الكبار، مثل شركة ألبا (مصهر الألمنيوم) وأسري (شركة إصلاح السفن) يوم عمل واحد رغم العدد الكبير من موظفيهم الشيعة. وظلت الصناعة البنكية سليمة، وبلغت أصول بنوك الأوفشور حوالي ٦٨ بليون دولار أمريكي وهو مبلغ لا يقل كثيراً عن الذروة التي وصلتها عام ١٩٩١ قبل أن تدمر حرب الخليج الثقة والتي بلغت ٧٢ بليون دولار أمريكي. وقد نجح بنك الخليج الدولي الآن في الوصول إلى اتفاق حصل بموجبه على قرض سندات بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار بشروط ميسرة ويستحق بعد سبع سنوات وذلك لتمويل ميزانيته الخاصة أكثر منه للمشاريع وهو ضعف المعدل السابق. وكما يقول أحد رجال البنوك: "إننا لا ندفع تأميناً لممولينا".

وبنك الخليج الدولي هو بنك إقليمي يملكه مجلس التعاون الخليجي الذي تهيمن عليه السعودية (ويضم البحرين وقطر وعمان والكويت والإمارات العربية المتحدة) وهذا ما يفسر شروط القرض، حيث تملك هذه البلدان ٢/٥ (خمسي) مصادر النفط العالمي، بينما لا تملك البحرين إلاّ القليل من النفط الخاص بها. ويشعر الكثير في مجتمع رجال الأعمال في البحرين، إنها مجرد مسألة وقت قبل أن يهد التآكل بنية الاقتصاد.

إن قوات الأمن بقيادة رجل الظل الضابط البريطاني الاستعماري السابق إيان هندرسون، و بوجود عدد كبير من الموظفين الباكستانيين، لا تواجه حتى الآن إلاّ القليل من الازعاج في السيطرة على الأحداث. لكن إذا ما أغرى ذلك حكام البلاد بتجاهل مطالب الشيعة السياسية والاقتصادية، فإن المعارضة، في المقابل، يغريها ذلك لتقوية تحديها.

قال أحد رجال الأعمال السنة: "إن الفجوة بين الحكام وشعب هذه الجزيرة، وليس الشيعة فقط، تتسع". وحذر غني آخر من السنة وهو عضو برلمان سابق: "إن الشيعة سوف يناضلون، وسيواصلون نضالهم بقدر ما يستطيعون.. حتى ينتهي الأمر "إما بالإقتراع أو بالرصاص" وبصفتي سنياً فإني سأخسر إذا ما اتجه النزاع نحو العنف والطائفية، "لذلك فأنا أريد برلماناً يكون بعيداً عن المصالح مثلما يكون بعيداً عن الادانات".

وتأمل الحكومة، بأن تنجح، بجانب القمع وبالتوفيق بين إيجاد فرص عمل والتشاور المحدود مع المواطنين، بنزع فتيل الأزمة. ويوجه وزير العمل السيد/ عبد

النبي الشعلة، المسلم الشيعي، ميزانيته في اتجاه التدريب الوطني، ويتوقع إيجاد حوالي ٣٥٠٠٠ فرصة عمل خلال الخمس سنوات القادمة، من خلال الاستثمارات العامة والخاصة، وزيادة "البحرنة" وإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الآسيوية، منخفضة الأجور والبالغ عددها ١٣٠٠٠٠ عامل.

وتخطط الحكومة كذلك، بأن تجعل مجلس الشورى، المعين من قبل الأمير، على الطراز السعودي، أكثر تمثيلاً اعتباراً من الشهر القادم. ويمكن إيجاد بعض أشكال التمثيل في المجالس البلدية، رغم أن الشيخ محمد لم يقل لنا عما إذا كان ذلك سيتم بالانتخاب أو التعيين. يقول أحد الوزراء إن "عليك أن تبني ثقافة الإختلاف المدنية، وليس في إمكانك استيراد الديمقراطية كما تستورد مكيف الهواء".

إن المشكلة مع هذا التوجه في الأقطار الأخرى من الوطن العربي، هي أن الجاميع الإسلامية سوف تحتكر المعارضة. ويقول أحد كبار موظفي الدولة، مشيراً إلى أوقات الصلاة عند المسلمين: "لا يملك أي حزب آخر فرصة الاتصال بالجماهير خمس مرات في اليوم.. كل يوم على مدار السنة"

حتى الآن، فإن شرعية آل خليفة، الذين حكموا البحرين لأكثر من قرنين من الزمن، لم تكن في الواقع محل سؤال. لكن الدبلوماسيين والمعارضة وكبار رجال الأعمال، يحذرون من أن ذلك عرضة للتغيير إذا ما اعتمدت العائلة الحاكمة على القمع. وكما يطرحها أحد كبار رجال الأعمال السنة، "إننا نريد البرلمان الآن أو بعد خمس سنوات أو بعد عشر سنوات أو بعد خمسة عشر سنة من الزمن. وكلما تأخر الأمير في تحقيقها، كلما كان عليه، على الأرجح أن يغادر".

البحرين: مسكن الألم[1]

اللورد إيريك ايفبوري

منذ بداية ديسمبر ١٩٩٤، والبحرين في قبضة أزمة عميقة. فالمعارضة الديمقراطية شاملة الشيعة والسنة والمتحررين والمحافظين وقد اتحدوا وراء مطلب معتدل وهو إعادة العمل بدستور ١٩٧٣ والبرلمان. واتبعوا كل الوسائل السلمية للبدء في مناقشة وطنية حول حقوق الإنسان والوضع الدستوري. وعائلة آل خليفة الحاكمة، تشدد من قيودها على حرية التعبير مستخدمة الاعتقال بدون محاكمة لإبعاد قادة المعارضة عن العمل، ونفي آخرين، ورد فعلها عنيفٌ إزاء كل التعبيرات عن المعارضة.

بدا، ولمدة قصيرة في صيف ١٩٩٥، وكأن الحكمة ستسود، وأن الحكومة سوف تدخل في مناقشات مع قادة المعارضة الرئيسية بمن فيهم الشيخ عبد الأمير الجمري عضو البرلمان السابق و قاضٍ سابق، وكان أساس الوصول لاتفاقية لتخفيف التوتر وإعادة بناء الاجماع الوطني هو إطلاق سراح القادة من الاعتقال، لكي يستخدموا نفوذهم لإقناع الجماهير بأن لا تواصل المظاهرات، في حين أن الحكومة سوف تناقش العريضة الموقعة من ٢٥ ألف شخص والداعية إلى إجراء إصلاحات. وأطلق سراح القادة، واستعيد الهدوء، لكن الحكومة نكثت بوعدها بتنفيذ باقي الاتفاق. وعوضاً عن توسيع حرية التعبير، راحوا يشددون التضييق، ورفضوا أن يقابلوا المعارضة أو أن يحدثوا أي تغيير.

الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة هو واحد من الأوتوقراطيين التقليديين المتشبثين بالسلطة، وهو مصمم على الاستمرار بالحكم المطلق بدعم من الولايات

---

[1] - دايلوج - إبريل ١٩٩٦ .

المتحدة الأمريكية وبريطانيا. في كل مكان تقول السلطات إنها تروج للحكومة بواسطة الشعب، إلاّ في البحرين، مثلها مثل باقي الممالك الخارجة عن العصر في المنطقة، تريد الاحتفاظ بالواقع الراهن.

وزراء وزارة الخارجية صامتون عن التعذيب والقتل خارج القانون والاعتقال التعسفي للنساء والأطفال، وكذلك الرجال ونفي المعارضين والعقاب الجماعي لكل القرى وأخذ الرهائن، الأمر الذي لو حدث في جزء آخر من العالم لقامت ضجة جماعية صاخبة من الانتقادات. يزعمون أنهم يشجعون "الحوار" ولكن بدون أن يقولوا من عليه أن يسهم أو ما هي المسائل التي يجب أن تناقش.

ومنذ بداية ١٩٩٦، اتخذ القمع أبعاداً جديدة، فقد أغلقت قوات الأمن المساجد التي كان الزعماء المشهورون يطالبون الحكومة فيها بإعادة الديمقراطية، ونتيجة لذلك، بدأت الاحتجاجات واسعة النطاق مرة أخرى في العديد من المناطق. قالت مجاميع المعارضة إن ما يصل إلى ٢٠٠٠ شخص قد تم اعتقالهم، وقد أخذ أغلبهم من منازلهم في حملات الفجر أو من نقاط حواجز التفتيش. ويعتقد أن الجميع قد وضع في الزنزانات الانفرادية. وكان ثمانية من قادة المعارضة الذين سبق أن أفرج عنهم من السجن في سبتمبر، من ضمن الذين اعتقلوا في شهر يناير ومن ضمنهم الشيخ الجمري وصلاح عبد الله أحمد الخواجه الذي ظل طليقا لأسبوع واحد فقط بعد قضاء حكم بسبع سنين لمعارضته السياسية. وكثير ممن اعتقلوا في الموجات الأخيرة كانوا من النساء والأطفال. فكان مالا يقل عن ٤٢ من أولئك المعتقلين في يناير وفبراير الماضيين هم من الأطفال. وجرى اعتقال القائد السني المشهور نصير الديمقراطية أحمد الشملان، على إثر توزيع بيان يندد بالقمع وكتابته رسالة إلى نواب الكويت يشكرهم على دعمهم للشعب.

في ٢٠ مارس، أصدر الأمير مرسوماً، شمل بموجبه كل الأعمال الجنائية من حرق المباني إلى الكتابة على الجدران والتي كانت في الماضي تنظر أمام المحاكم العادية، أخضعها الآن لتنظر أمام محكمة أمن الدولة. وهذا التحويل في المقاضاة، يعني أن أي شخص أدين بعمل جنائي معين، فليس له بعد الآن حق الاستئناف، وبسبب محدودية حق الدفاع باستدعاء شهود، فالقضايا تحسم بسرعة، حتى لو كانت تستدعي أحكاماً طويلة الأجل أو غرامات ضخمة.

في أول قضية نظرتها المحكمة بموجب الإجراءات الجديدة، في ٢٧ مارس، حكم على ثلاثة من الشباب في أقل من ساعة. وفي ٢٦ مارس أصبح عيسى حسن قمبر

عمره ٢٧ سنة، أول شخص ينفذ فيه حكم الإعدام في البحرين خلال العشرين سنة الماضية على الغالب. لم يسمحوا له برؤية محام لحين مثوله أمام المحكمة بتهمة القتل، وحكم عليه بالإعدام في محاكمة وصفتها منظمة العفو الدولية بأنها " تجاهلت المستويات المقبولة دولياً ". ولم يسمحوا لعائلة عيسى قمبر بزيارته، كما لم تقم السلطات بإبلاغ عائلته بموعد تنفيذ الحكم من قبل فرقة الإعدام فجر ذلك اليوم.

بعد زيارته لبريطانيا الشهر الماضي، أعلن ولي عهد البحرين، بأن المملكة المتحدة قد "عبرت مرة أخرى، عن دعمها للإجراءات التي اتخذتها البحرين لضمان أمنها واستقرارها وحماية إنجازاتها الثقافية". وأعلن السيد وارن كريستوفر وزير خارجية الولايات المتحدة نفس الشيء في مارس وذلك في مؤتمر صحفي مع وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك الخليفة. والبحرين الدولة التي تمارس الإرهاب على شعبها، سبق أن دعيت لحضور مؤتمر شرم الشيخ لمكافحة الإرهاب. كما أعلن وزير الدفاع الأمريكي وليم بيري عن دعمه لتعزيز العلاقات العسكرية مع حكومة البحرين وكذلك توسيع التعاون في المناطق الأخرى. وعلى عكس النصائح التي أسداها للأمير أصدقاؤه وحلفاؤه في الخارج، فإنه لم يجر حواراً مع المعارضة منذ صيف عام ١٩٩٥. وقد طالبت المعارضة باستمرار، بالحل السلمي للمشاكل الدستورية و مشاكل حقوق الإنسان التي تواجه البحرين، وحتى الآن ترفض العائلة الحاكمة الدخول في مشاورات حول البرنامج المعتدل جداً المطالب بعودة العمل بالدستور والمجلس الوطني. وبدلاً عن ذلك، فإنهم يلقون بقنابل الغاز المسيل للدموع ويجري ضرب المتظاهرين المسالمين بهراوات الشرطة ويقتلون المعتقلين. وحكومة البحرين بتصلبها المتواصل تستفز عنف المحبطين.

إنه من خلال المناقشات والتسويات فقط، سيكون ممكناً تفادي حتى أسوأ الاضطرابات والمواقف المتصلبة وفي النهاية تجنب تحطيم التضامن الاجتماعي الذي يجمع كل قطاعات الشعب البحريني بعضها مع بعض حتى الآن.

البحرين: الولايات المتحدة تصدر تحذيراً أمنياً[1]

ولكن هل تغير العائلة الحاكمة من سلوكها.

ذكرت وكالة رويتر من المنامة أن سفارة الولايات المتحدة الأمريكية قد أصدرت تحذيراً أمنياً جديداً حول الاضطرابات في البلاد على أبواب الاحتفالات الدينية التقليدية التي ستشهدها البلاد في وقت لاحق من هذا الشهر.

وقالت السفارة كذلك،إن الاضطرابات المدنية قد ازدادت على إثر موجات الحرائق والتفجيرات.

ويستعد أبناء الطائفة الشيعية، التي تشكل أغلبية السكان في البحرين، لإحياء عاشوراء الذي يبدأ حوالي ٢٥ مايو. وعاشوراء هو الشهر الذي ينظم فيه الشيعة المواكب التقليدية التي يقومون أثناءها بإ حياء ذكرى استشهاد الحسين حفيد النبي محمد على أيدي قوات الخليفة يزيد في القرن السابع الميلادي.

قالت السفارة الأمريكية في آخر رسالة إلى مواطنيها: "إننا ننصح جميع الأمريكيين بتجنب مثل هذه العمليات"، "وفي ضوء ازدياد الاضطرابات المدنية في البحرين في الأشهر الأخيرة وإشعال الحرائق المتعمدة في المحلات التجارية، ومن بين أمور أخرى، فإن سفارة الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد بأن الأخطار على السلامة العامة قد ازدادت".

وأضافت إنه "وعلى الرغم مما يبدو أن بعض الهجمات قد تستهدف الأجانب، إلا أنه ليس هناك ما يشير لوجود تهديدات محددة إزاء الأمريكيين". وقالت رسالة

---

[1] ـ ميدل ايست ميرور ١٩٩٦/٥/٨.

السفارة: "إن حكومة البحرين مصممة على تأمين السلامة العامة، وقد زادت من عدد عمليات الشرطة".

إن سفارة الولايات المتحدة "توصي الأمريكيين في البحرين بممارسة أقصى الحذر عند متابعتهم لأعمالهم التجارية والاجتماعية الروتينية" وتنصحهم كذلك بتجنب السفر إلى القرى وأن يرتدوا ملابس محتشمة.

إنفجار:

قتل زوجان وابنهما البالغ ثلاث سنوات من العمر، وجرح أربعة أشخاص يوم الخميس، عندما وقع انفجار دمّر منزلهما في قرية السنابس في إحدى ضواحي المنامة عاصمة البحرين.

لم تذكر وكالة أنباء الخليج الرسمية، عند إيرادها خبر الحادث، أي شيء عن أسباب الانفجار، بل اكتفت بالقول إن السلطات الأمنية قد شرعت بإجراء تحقيق.

ولم يكن واضحاً في الحال، فيما إذا كان للإنفجار علاقة بالاضطرابات المعادية للحكومة والمستمرة منذ ديسمبر ١٩٩٤، والتي قتل فيها ما لا يقل عن ٢٥ شخصاً. ويطالب نشطاء المعارضة بإصلاحات سياسية واقتصادية.

ذكر أن شخصين قد جرحا من جراءٍ انفجار وقع مساء الاثنين، وسببت موجة من الحرائق العمد في المباني العامة، أضراراً بالغة في تسع محلات تجارية ومخازن في المنامة، وذكرت المعارضة كذلك، بأن مظاهرات سياسية قد جرت على نطاق واسع في الأسبوع الماضي، وتقدر بأنه قد تم اعتقال ما لا يقل عن ١٥٠ شخصاً خلال الأيام القليلة الماضية.

وربطت جريدتا الحياة والشرق الأوسط المملوكتان للمملكة العربية السعودية، في تقريرهما انفجار السنابس بانتقاد أحد كبار المسؤولين الأمريكيين لإيران عن اشتراكها في إثارة الاضطرابات في البحرين.

وقال روبرت بلليتريو مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأدنى في حديث صحفي أجراه يوم الأربعاء الماضي في واشنطن بأن حكومة البحرين تستحق أن تنال دعم جيرانها وأصدقائها الآخرين، في محاولتها معالجة "المشكلة الصعبة المستمرة".

وأكد على أن "الصعوبات التي واجهتها البحرين، هي صعوبات البطالة والصعوبات الاقتصادية الناشئة عن نمو السكان في بلد ذي مصادر محدودة".

وأضاف بلليتريو: "إن تلك الصعوبات تؤججها نار قادمة من إيران، التي يبدو أن

لها مصلحة في تفجير وتوسيع الاضطرابات وعدم الاستقرار في البحرين".

في تقاريرها المبكرة عن آخر أخبار النشاطات الاحتجاجية وردود فعل الشرطة عليها الصادرة يوم الخميس، أوردت حركة أحرار البحرين المجموعة الرئيسية التي تتخذ من لندن مقراً لها، قائمة بأسماء عدد من المتظاهرين، قالت إنهم اعتقلوا يوم الأحد، بمن فيهم ستة من القاصرين الذين تقل أعمارهم عن الستة عشر، وأحدهم كان طفلاً عمره تسع سنوات. وقالت إن النساء قد تظاهرن في الليلة التالية "فيما كن يستنكرن وحشية قوات الأمن ويدعين إلى الإفراج عن أطفالهن". وقدرت حركة أحرار البحرين عدد المعتقلين خلال الأيام القليلة الماضية بـ ١٥٠ شخصاً.

كذلك، أعطى بيان حركة أحرار البحرين تفاصيل عن ردود الفعل الشعبية على أخبار يوم الاثنين المتعلقة بوفاة فاضل عباس مرهون عمره ٢٥ سنة، الذي أطلقت قوات الأمن الرصاص عليه وأصابته بجراح خلال مظاهرات يوم الجمعة الماضي.

وقال البيان إنه "عندما أطلقت النار عليه، اعتقد الناس أنه سيسمح لهم بنقله إلى المستشفى"، وفي يوم الإثنين٦ مايو أخبرت إدارة المخابرات عائلة فاضل بأن ابنهم قد مات وتم دفنه". إن انتهاكات حقوق الإنسان قد اتسعت الآن لتشمل منع الأسر من دفن أبنائهم بعد قتلهم من قبل قوات الأمن.

"لقد ازدحمت قرية كرزكان موطن الشهيد، بحشود الناس الذين زاروا عائلة الشهيد وعبروا عن اشمئزازهم من أفعال قوات الأمن البغيضة."

النضج السياسي:

في تحليل أخباري نشرته جريدة القدس الفلسطينية العربية اليومية الأسبوع الماضي، قارن السياسي والكاتب البحريني عبد الرحمن محمد النعيمي بين نمو النضج السياسي لدى شعب البحرين مع ما دعاه " تقدم التخلف" للمؤسسة الحاكمة البحرينية. وعزز جدله حول المساهمة الشعبية في الحياة السياسية بإحصائيات تظهر ارتفاع مستوى معرفة القراءة والكتابة ومستوى التعليم في صفوف السكان الذي يزداد تكاثراً وتطوراً باضطراد.

إن الرسميين الحكوميين، من رئيس الوزراء وولي العهد إلى الصحفيين في وسائط الإعلام، يجادلون بصفة عامة، بأن الديمقراطية كما هو منصوص عليها في دستور البحرين، غريبة عن قيمنا التقليدية وتراثنا في الخليج. وهم يحاولون أن يوحوا، كما يذكر النعيمي، بأن شعب البحرين لا يزال "غير ناضج" لحد بعيد

حتى يمارس "الديمقراطية البرلمانية" ويحتاج إلى من يمسك بيده. وعليه، فإن كل ما يحتاج إليه لأن يساعده في الوصول إلى "النضج السياسي"، كما تذهب المجادلة، هو "تطوير مجلس الشورى الاستشاري بالتدريج". وأي شيء آخر، غير "سياسة الباب المفتوح" الحالية لا يتناسب مع المستوى السياسي وتقاليد شعب البحرين.

وتصدى النعيمي لتصحيح هذه الأفكار المزيفة والمضللة، فكتب يقول: "إن شعب البحرين قد تحرك من أجل الإصلاح السياسي والديمقراطية البرلمانية منذ ١٩٥٦، مع انفجار الاضطرابات في عام ١٩٦٥ و١٩٧١ والآن مرة أخرى منذ ١٩٩٤. آخر مرة ذاقت فيها البحرين طعم الديمقراطية، استمرت ١٨ شهراً فقط قبل أن يجري حل المجلس الوطني في أغسطس ١٩٧٥، وقد تم اعتقال عدد من أعضاء المجلس. لقد أظهر الشعب خلال تلك الفترة حماساً عظيماً للمشاركة في الحياة العامة. وكان هناك تحضيرٌ عال لانتخابات المجلس التأسيسي والمجلس الوطني، على الرغم من دعوات المقاطعة في كلا الحالتين. وقد جرت الإنتخابات بسهولة وبدون عنف أو إكراه.

وحتى عام ١٩٨١ (بعد مضي ست سنوات) كان ٢٦٧٠٨ مواطناً بحرينياً أي ما يعادل ٢،١١ ٪ من مجموع السكان و١٥٦٤٢ مواطناً ذكراً أو ما نسبته ١٣٪ من السكان الذكور، حاصلاً على مستوى التعليم الثانوي أو أعلى من ذلك. وهم بذلك قادرون على ممارسة حقوقهم الديمقراطية.. (وإيراد هذا التمييز بالنسبة للجنس ضروري، لأن نساء البحرين ليس لهن حقوق انتخابية قانوناً).

لقد لاحظ النعيمي أن الأمور قد تغيرت، بطبيعة الحال، منذ ذلك الحين. وأن على قيادة البلاد أن تضع في اعتبارها المطالب الشعبية، التي تعكس جزئياً، المتغيرات الثقافية والتعليمية والاجتماعية والسياسية التي حدثت في المجتمع البحريني.

في البداية، فإن عدد السكان قد ارتفع بشكل دراماتيكي، وتبعاً لذلك، زاد عدد الناخبين الذكور (من سن ٢٠ سنة فما فوق)، وانخفضت نسبة الأمية، في الوقت نفسه، من ٥٢ ٪ عام ١٩٧١ إلى ٤،١٧ ٪ في عام ١٩٩١، كما ارتفعت أرقام المنجزات التعليمية في كل المستويات، مضيفة ضغطاً من أجل ممارسة حق المشاركة في عملية صياغة القرار السياسي.

وواصل الكاتب مناقشة الحاجة إلى سلطة تشريعية سليمة من أجل إصدار قوانين الضرائب، على أساس أهمية مثل هذا التشريع للإقتصاد الوطني، وحث الحكومة على زيادة الإيرادات بسرعة، للصرف على العدالة الاجتماعية. وقال: "إذا

ألقيت نظرة على الاقتصاد البحريني، فإن من الواضح جداً أن كل طبقات المجتمع تدفع بالفعل ضرائب، على الرغم من تلاعب النظام بالإحصائيات، حتى أنه صنف أغلبهم تحت عنوان دافعي الرسوم على سبيل المثال. لقد وصلت عوائد الضرائب غير المباشرة في عام ١٩٩٣ إلى ٢،٤٥ مليون دينار وكانت وجهة نظره، على أي حال فإنه لا يمكن أن تقر قوانين الضرائب بدون سلطة تشريعية منتخبة.

وأشار النعيمي إلى العريضة التي وقع عليها ٢٥ ألف مواطن الموجهة لأمير البحرين، تطالبه بعودة البرلمان وإعادة العمل بالدستور. وقارن ذلك الإنجاز بعمليات التحضير للانتخابات في فرنسا، إحدى أقدم الديمقراطيات وأبرزها في العالم.

ويكتسب الرقم ٢٥ ألف توقيع أهمية خاصة عندما يضع المرء في اعتباره، الوضع القمعي الأمني الذي جرى فيه جمع التوقيعات، وكذلك السرية والسرعة اللتين كانتا ضروريتين، إن هذا العدد يمثل ٢٣ ٪ من المواطنين البحرينيين الذين يحق لهم التصويت (حسب أرقام عام ١٩٩١) أو ٣٦ ٪ من عدد السكان الذكور إذا استثنينا ٥٠٠٠ امرأة موقعة على العريضة.

وكتب النعيمي: "عندما نقارن هذا مع نسبة ٧٨,٥ ٪ في انتخابات فرنسا لعام ١٩٩٥ بعد قرنين من الخبرة الديمقراطية الفرنسية، يظهر لنا بوضوح مدى الاهتمام والنضج السياسي الذين يتمتع بهما شعب البحرين. على الرغم من أن الأجيال الشابة لم تمارس الديمقراطية بالفعل".

وإذا كان شعب البحرين ناضجاً بما فيه الكفاية لممارسة الديمقراطية البرلمانية عام ١٩٧٣، فكيف يمكن أن يكون قد تراجع الآن في التسعينات إلى هذه الدرجة التي تجعله غير مستعد لممارسة حقوقه السياسية ؟! وفي هذا الوقت بالذات الذي تتجه فيه البلدان أكثر فأكثر صوب الديمقراطية والسماح للشعوب بحرية تشكيل الأحزاب والنقابات وجمعيات النفع العام، التي هي محرمة في البحرين أو أنها خاضعة لرقابة وإشراف وزارة العمل والشئون الاجتماعية.

والسؤال الذي يفرض نفسه هو هل اقتصر تأثير هذا التراجع على الناس العاديين، أم أنه شمل العائلة الحاكمة كذلك، على أساس أنها جزء من الشعب، تعاني ما يعانيه الناس، وتعيش نفس الظروف الاجتماعية والسياسية والمعرفية التي يعيشها عموم السكان.

أو هل أن العائلة الحاكمة تعيش في ظروف خاصة في نوع من الغيتو، مثل المجتمع الأبيض في جنوب أفريقيا، مع أن أحد المجتمعين متقدم والآخر متخلف ؟!

ولسوء الحظ، يقول النعيمي، فإن العائلة الحاكمة في البحرين لا تقر بالدمار الذي لحق بصورتها بانتهاجها سياسة إنكار حق الشعب في ممارسة حق المشاركة في السياسة، بينما تتباهى بتقدم البلاد وتطورها.

لقد حققت الكثير، في الواقع، في المجالات التربوية والاجتماعية، ولكن ليس في مجال السياسة.

أكثر من ذلك، فإن السلطات تسلك نهجاً طائفياً، مشددة إجراءاتها القمعية ضد المجموعات الشيعية، رابطة الحركة الإسلامية بإيران، قائلة إن الشيعة مع قادتهم المتخلفين يريدون استلام الحكم.

يقول النعيمي إن المظاهرات الشعبية التي اجتاحت القرى والمناطق الحضرية في البحرين، ترينا أن المستوى الرفيع من الوعي السياسي والنضج لدى الناس هو أكثر مما لدى النظام الحاكم نفسه.

وتود العائلة الحاكمة وهي تستعيد الأيام الجيدة الماضية، الحفاظ على علاقتها الخاصة مع الشعب بصفتها عائلة مهيمنة في إطار النظام القبلي الطائفي، مدعومة بصفة خاصة من قبل عائلات البلاد المعروفة الأخرى المنتسبة لها.

لقد عبرت المعارضة بعريضتها، عن درجة عظيمة من الوحدة الوطنية، وشكلت أوسع تحالف ضم في إطار التوقيعات، مختلف أطياف الشيعة والسنة والديمقراطيين.

وتعتقد العائلة الحاكمة بأنها تتبع الطريق السعودي، ولكن حتى السعوديين أصبحوا الآن أكثر تقدماً، معترفين بالمتغيرات التي حدثت مستجيبين لمطالب الشعب أو المعارضة السياسية.

ويبدو لتفكير النعيمي، أنه في الوقت الذي يكون المواطنون فيه تقدميين، ويتحركون نحو الأمام، فإن آل خليفة يعودون إلى الوراء أو أنهم يتحركون إلى الخلف بشكل مضطرد.

المطلوب في مواجهة الاضطرابات الحالية في البحرين هو أن تستيقظ العائلة الحاكمة أو أن تحذّر العائلات الحاكمة في بلدان الخليج الأخرى، أشقاءها في البحرين من مغبة الاستمرار في إجراءاتهم الحالية. إذ أن الأحداث الأخيرة سوف تنعكس في بلدان الخليج الأخرى بأشكال يصعب على العائلات الحاكمة أو على المراقبين، التنبؤ بها في غياب الحريات السياسية وغيرها من الحريات في معظم دول الخليج.

البحرين: المعارضة تدعو لفتح حوار مع الحكومة[1]

منى النعيم

أكد حسين موسى، المعارض السياسي في المنفى وعضو لجنة حقوق الإنسان بالبحرين (والتي تمثل طرفاً في الكونفدرالية الدولية لمنظمات حقوق الإنسان) أنه لا سبيل للخروج من دائرة العنف في البحرين إلا بفتح حوار بين المعارضة والحكومة، وهو ما ترفضه الأخيرة تماماً، ورغم تعسف الإجراءات القمعية فإن الحركة الاحتجاجية ـ التي تفجرت منذ ديسمبر ١٩٩٤ مطالبة بعودة الدستور الموقوف منذ ١٩٧٥ وعودة البرلمان ـ ما زالت مستمرة، وقد تضاعفت عمليات التفجير في الشهور الأخيرة، والتي ترى المعارضة أن نسبة منها على الأقل هي عمليات إرهابية دبرتها قوات البوليس بغرض الإثارة.

وقد باءت محاولة حسين موسى بمقابلة مسؤول ذو منصب رفيع بباريس ـ كما هو الحال كل عام ـ بالفشل، وربما كان هذا ليس بمستغرب نظراً للعمليات الإرهابية على المسرح البحريني مؤخراً، إلا أن وضع المعارضة كلها في سلة واحدة أو دون محاولة فهم لماذا لجأ البعض للعنف مسألة في حاجة لإعادة نظر.

وقد صرح حسين موسى مؤخراً للوموند أن ما كان يريد مناقشته مع هذا المسؤول هو بالتحديد الوساطة لدى الحكومة البحرينية للدخول في حوار مع المعارضة.

وتتهم حكومة البحرين المتظاهرين بأنهم عملاء لإيران، في حين يؤكد موسى أن الحركة هي حركة مطالبة بالديمقراطية وتمثل واجهة للتيارات القومية والشعبية وليس لها أي صلة بإيران. وربما يرتبط الفصيل الإسلامي بعلاقات مع مؤسسات دينية شيعية في إيران لكن الحكومة لم تستطع أبداً تقديم أدنى دليل على

---

[1] ـ اللوموند : ٢١ مايو ١٩٩٦.

تورط إيران في الأحداث، وتلقي الحكومة البحرينية باللوم في هذه الاضطرابات على الشيعة في البحرين (قرابة ٦٠٪ من السكان)، وهو ما ينفيه حسين موسى حيث يؤكد أن المعارضة سنية وشيعية والحركة تتجاوز في الحقيقة المذاهب، وهو ما يعكسه التمثيل السني في القيادات الفكرية المطالبة بالديمقراطية والدستور، وخاصة المحامين الذين يتطوعون بالدفاع عن السجناء السياسيين.

ويقول جوهر القضية ليس معارضة شيعية لحكم سني، بل معارضة لحكم آل خليفة المستبدين بالسلطة.. فالقرار السياسي يتخذه مجلس العائلة، بل بمعنى أدق خمسة أشخاص داخل هذا المجلس، ولا يملك أعضاء الحكومة أي سلطة.

أحكام بدون تظلم:

لقد أصبحت الاستجوابات والتفتيش للمنازل والاعتقالات التعسفية والمعاملة المهينة والتعذيب هي الممارسات السائدة في البحرين، ولا يستثنى الأطفال والنساء، وهو ما تؤكده تقارير منظمات حقوق الإنسان خاصة منظمة العفو الدولية، ويؤكد حسين موسى أن خمس عشرة إمرأة قد تم استدعاءهن في شهر مارس بعد أن أذاعت القناة الرابعة بالتلفاز البريطاني لقاء مع إمرأة بحرينية محجبة تدين ممارسات النظام الحاكم، وقد تم اعتقالهن وإساءة معاملتهن لمدة شهر. وكان قد تم مؤخراً في مارس تعديل الإجراءات العقابية بحيث تتم المحاكمة في وقت أقل ودون الحق في التظلم، وكذلك تم تقييد حرية إقامة الشعائر الدينية.

وقد تم تشكيل مجلس أعلى للشؤون الإسلامية مؤخراً يرأسه وزير العدل والشؤون الإسلامية وهو (أحد أعضاء مجلس العائلة الحاكمة)، والهدف المعلن هو توحيد أهل المذاهب في حين أنه من المعروف أن الأسرة الحاكمة كانت دائماً منشغلة بتقسيم أتباع المذاهب وأن الهدف من إنشاء هذا المجلس هو السيطرة على الشؤون الدينية، ففي حين يؤكد المذهب الشيعي على استقلال المؤسسة الدينية، بسعى هذا المجلس للسيطرة على تلك الشؤون بدءاً من تحديد محتوى خطبة الجمعة وانتهاء بعدد الطلبة الدارسين للعلوم الشرعية وأماكن بعثاتهم العلمية الخارجية.

أما في الجامعة فمنصب الرئيس يشغله كولونيل سابق بالجيش، وهو نفس الحال بالنسبة لوزير التعليم عبد العزيز محمد الفاضل.

لذا، ومن أجل كسر تلك الدائرة، فقد تم توجيه عريضة تحمل ١٠ آلاف توقيع (تحتفظ بها المنظمة العربية لحقوق الإنسان) تدعو الشعوب والحكومات في العالم أجمع للضغط على الحكومة البحرينية من أجل وضع حد للقمع، وقبول طريق الحوار.

البحرين: الشعب يخاف اللّه.. ومن الشرطة[1]

المطالبة بالديمقراطية وحقوق الانسان تتصاعد في البحرين

اكدت الصحفية الدانمركية برنيلا برامينك مراسلة جريدة POLITIKEN اليومية في الشرق الاوسط التي زارت البحرين مؤخراً.

ان الحركة الشعبية المطالبة بالديمقرطية وحقوق الانسان مازالت مستمرة رغم القمع وتتصاعد تدريجياً تحت وطأة التدهور المريع في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية. ويمكن لهذه الأوضاع ان تتطور وتصل الى عواقب خطيرة اذا ما أصرت حكومة البحرين على رفض تحقيق المطالب الشعبية ورفض الحوار مع المعارضة.

عن هذه الاوضاع كتبت المراسلة تحقيقاً موسعاً استعرضت فيه الحالة الاجتماعية للمواطنين وفوضى الأمن نشرته ال POLITI KEN في ٨ يونيو ١٩٩٦ تحت عنوان:" الشعب يخاف ا لله... ومن الشرطة."

الاحتفال بـ "عاشوراء الأمام الحسين"

مئات من المسلمين الشيعة في البحرين تجمهروا امام احد مساجد العاصمة المنامة، وتوجه بعضهم نحو الاحواض المخصصة للوضوء في المسجد إستعداداً لاداء الصلاة والعبادة.

كانت مراسلة ال POLITIKEN قد استأذنت لدخول المسجد بعد أن ارتدت الملابس التقليدية "العباءة السوداء والحجاب" وباشرت في تسجيل عدد من الملاحظات عن مناسبة ذكرى عاشوراء الإمام الحسين. وقابلت بعض النساء في هذا الاحتفال الديني ودار الحديث عن أهمية هذا الحدث (عاشوراء) الذي يعتبر راسخاً في

---

[1] - بوليتيكن الدانماركية - ١٩٩٦/٦/١.

نفوس وقلوب المسلمين الشيعة وخلف مراسلة الـ"politiken " كـانت تقـف سيارات الجيب والجنود المسلحين وحواجز الشـرطة والدوريـات الأمنيـة الـتي تراقـب باهتمـام تحركات الناس وسكناتهم، في الوقت الذي كانت تضيق به ذرعاً كلمـا حـاولت ال "politiken" اللقاء بالمواطنين والحوار معهم.

الحكم المطلق:

هذه الجزيرة العربية الغنية الصغيرة بمساحتها وسكانها (نصف مليون نسمة فقط) لا تزال تحكم بسلطات قوية مطلقة من قبل الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، يقلقها دائماً هاجس الأمن، لاسيما تلك التي يتوقع أن تحدث خلال الاحتفال بذكرى عاشوراء الإمام الحسـين. فقـد تعرضـت البـلاد في النصـف الأول مـن السـنة الماضيـة لاضطرابات دامية وعمليات تخريب المنشأت ومحطات الطاقـة الكهربائيـة شـارك فيهـا شباب الطائفة الشـيعية الفقـراء، الذيـن تظـاهروا في الشـوارع احتجاجـاً علـى تـردي الأوضاع وتصادموا بقوة مع رجال الأمن في عمليات استخدمت فيها بعض الأسلحة التقليدية والقنابل الحارقة.

واستشهد خلال هذه الاضطربات ما يزيد عن ٢٥ مواطن برصاص الشرطة، وتم اعتقال أكثر من ٢٥٠٠ مواطن أودعوا في سجون البحرين.

العنف:

بعد جولة سريعة بين الممـرات الضيقـة في أسـواق العاصمـة، وبعـد قـرار بشـراء (مراسلة politiken للملابس التقليدية بأحد المجال التجارية وسط الشارع العـام، وعلـى مرآى من مجموعة متعجلة ومندهشة من وجـود أعـداد ضخمـة مـن العمالـة الأجنبيـة الهنود) أتيح لمراسلة (politiken) فرصـة دخـول القسـم الخـاص بالنسـاء في المسـجد، وعندما عرفن بعض النسوة بوجود صحفي غريب، صاحت إحدهـن بصـوت قـوي: "نحن نخاف الله.. ونخاف عنف الشرطة" وهي ترفـع ذراعيهـا في صـورة يفهـم منهـا على أن الحركة الاحتجاجية عزلاً ولا تمارس العنف.

وحسب الاجراءات الأمنيـة المشـددة، لا يسـتطيع المواطـن الأدلاء بـأي تصريـح للصحافة الأجنبية. ومخالفة ذلك يعـرض الشـخص الـذي يعطـي معلومـات للصحافـة للعقوبة الصارمة من بينها الاستدعاء للتحقيق الأمني واحتجاز جواز السفر والطرد من العمل إذا ما كان هذا الشخص موظفاً لدى مؤسسات الدولة.

وفي غمرة الاحتفال بهذا الحدث، تقدمت إحدى النساء المحجبات وهي تتحـدث

اللغة الانكليزية وقالت: "نحن بالطبع نسمح لـ politiken" بدخول المسجد والجلوس في إحدى زواياه، شريطة أن تلتزم مراسلة الجريدة بعدم التصوير أو نشر الأسماء التي تدلي بمعلومات للجريدة.

وتأكيداً على ذلك قامت بعض النسوة بتفتيش حقيبتي بحثاً عن آلة تصوير أو جهاز تسجيل صغير

تدريجياً بدأ المسجد يزدحم بالنساء، الواحدة تلو الأخرى يأتين للمشاركة في عاشوراء الإمام الحسين، ويصيحن بأصوات عالية فيها الكثير من نبرات الحزن والألم، كما فيها أيضاً ايقاعات الشعر الحزين على مقتل الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب ابن عم الرسول الذي استشهد في معركة دامية بين مجموعات اسلامية متناحرة في ٦٨٦ وهذه المجموعات كانت الأساس لعملية التفريق بين مسلمي الشيعة والسنة.

بعد انتهاء الخطبة الحزينة تبدأ الأجواء هادئة في المسجد وتبدأ النسوة المسنات في تجاذب الحوار، والبعض يبدأن تدخين الأرجيلة وآخريات توزعن شراب العصير والزعفران البارد يعقبه شرب القهوة العربية المرة. وبعد برهة يخرج النساء والرجال في مسيرة حاشدة يسمع خلالها أصوات الميكروفونات وأناشيد العزاء ويردد الجميع بصوت حزين (يا حسين.. يا حسين.)

في أطراف قرية سنابس تصطف أرتال السيارات ويترجل الناس إلى الساحة العامة في القرية للمشاركة في إحياء ذكرى الإمام الحسين في عاشوراء، والنفوس والقلوب تعصرها ذكرى عاشوراء المؤلمة.

نصيحة من أجل الحرية:

في كل مكان وبخاصة القرى البحرينية يعمد الشباب لكتابة شعارات سياسية على الجدران تقول: "نطالب بالبرلمان وحرية الرأي" و"الشعب يريد الدستور."

وكانت العائلة الحاكمة التي تتفرد بالحكم المطلق في البحرين قد عطلت العملية الديمقراطية وجمدت الدستور منذ سنوات طويلة تعود للعام ١٩٧٥، وعملت على تعطيل مسيرة التنمية وأبقت الطائفتين الشيعية والسنية على حد سواء في مستويات متدنية في المجتمع. الأمر الذي حرك مشاعر أبناء البحرين من هاتين الطائفتين ودفعهم دفعاً لتفجير الانتفاضة الشعبية التي أصبحت الآن رمز المقاومة.

وعلى امتداد الطرق المؤدية إلى مناطق القرى يشاهد المرء أعداداً هائلة من سيارات الجيب ودوريات الشرطة وحواجز التفتيش في محاولة أن لا تتطور الأمور لتنظيم المواطنين المطالبين بالديمقراطية بمسيرات حاشدة تقلق الحكومة.

انتهى حاجز الخوف في البحرين[1]

"الشعب يطالب بالتغيير"

كانت صحيفة "politiken" قد نشرت تحقيقاً موسعاً للأوضاع الراهنة في الساحة البحرينية في (١، ٢، ٣/٦/١٩٩٦) بقلم مندوبة الصحيفة إلى البحرين" برنيلا برامينك" في (٤/٦/١٩٩٦) تحت عنوان: "انتهى حاجز الخوف في البحرين الشعب يطالب بالتغيير)

الذهب الأسود يتدفق منذ أكثر من ٦٠ عاماً في هذا البلد الخليجي الصغير (البحرين) وشهدت البلاد بعد ذلك تطوراً مذهلاً في مستويات الحياة العامة، حيث ظهرت هناك مؤشرات إحصائية جديدة تشير إلى تنامي التوجهات نحو التحديث في قضايا التنمية والتجارة العامة، وكانت دلائل عديدة تشير إلى النهضة المالية.

ولكن الصورة تبدو مختلفة تماماً من الناحية الأمنية، حيث أن كثرة الحواجز الممتدة في مناطق التوتر ودوريات الشرطة التي تجوب الشوارع بشكل ملفت يومياً، تعطي الانطباع بوجود فوضى أمنية في البلاد. وتتحدث عن أوضاع أخرى يعيشها شعب البحرين كنتيجة لهذه الأزمة.

تشهد البحرين منذ فترة مقاومة سياسية سلمية تطالب الأمير والحكومة بإدخال الديمقراطية وعودة البرلمان، ولكن الحكومة تجاهلت مطالب شعبها الذي فقد ثقته بالأمير والحكومة على حد سواء، واستمر مطالباً الأمير بتحقيق الإصلاحات، وليس أقل من ذلك إطلاق سراح ٢٥٠٠ معتقل يرزحون خلف القضبان في المعتقلات، هذا ما قاله لـ "politiken" مواطن بحريني، فضل عدم الكشف عن اسمه.

لقد كان شعب البحرين منذ سنوات طويلة وحتى الآن يتمنى أن تكون

---

[1] ـ بوليتيكن الدانماركية ـ ٤/٦/١٩٩٦.

الديمقراطية حقيقة قائمة في البحرين. ولكن مع تجاهل الحكومة رأي الشعب واستمرار القمع لزم الناس الصمت إزاء رفض الحكومة تحقيق المطالب ولكن مع مطلع التسعينات انكسر حاجز الخوف بين المواطنين وبدأت الأصوات ترتفع مطالبة بالتغيير الذي أجمع عليه الشعب، وصار الجميع يناقشون الآن القضايا السياسية وحقوق الإنسان، هذا ما قالته لـ politiken الكاتبة البحرينية (لأحبذ ذكر الاسم للأسباب الأمنية) (المترجم)

دوامة العنف:

الأمور السلبية التي تشهدها البحرين الآن تتمثل بالتأكيد في استمرار موجة العنف، وقد بدأت الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاح تنطلق بشكل سلمي، حيث أرسل المواطنون إلى أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة عدد من الرسائل والعرائض الموقعة تناشده بالعمل على إعادة الدستور والبرلمان، ولكن الأمور تطورت في ما بعد إلى استخدام العنف والعنف المضاد مع تفجير القنابل الحارقة وعنف قوات الأمن.

في مناطق القرى يمكن أن تجد جنباً إلى جنب مع الفيلات الفاخرة بيوتاً قديمة يسكنها الفقراء، ففي كل مسكن يعيش ما بين ثلاث إلى خمس عوائل تحت سقف واحد فقط، وهنا تستطيع أن تجد ١٥ بالمائة من المواطنين الأصليين يعيشون حياة صعبة حيث تستلم كل عائلة مساعدة اجتماعية محدودة (٤٥٠ كونة دانمركية) أي ما تعادل (٦٥ دولار أمريكي) كل شهر. ويبدو أن هذا الواقع المزري قد دفع الناس للاحتجاج على سوء الأوضاع والنضال ضد البطالة التي بلغت حتى الآن ٢٠ بالمائة، ونتيجة لهذا المفهوم الجديد للوضع تجد علماء الدين في البلاد يلهبون مشاعر الشباب في حالة تشبه إلى حد كبير حركات المقاومة الشيعية الأصولية المعارضة.

وعلى صعيد الواقع فإن الحركة المطلبية في البحرين التي تجمع مختلف الطوائف والفعاليات، لم تمثل تنظيماً سياسياً معيناً، بقدر ما هي حركة مقاومة وطنية من أجل التغيير. وهذا ينفي إدعاء الحكومة بأن إيران تقف مباشرة وراء الأحداث.

تصعيد خطير:

إنه تصعيد خطير للدولة، يتحمل مسؤوليته أمير البحرين والحكومة البحرينية مباشرة، فإذا ما أرادت الحكومة ألاّ تتدخل إيران أو غيرها في الشأن البحريني، فيجب عليها أن تحل المشاكل التي يعاني منها شعب البحرين برمته، بدلاً من توجيه

الاتهامات للقوى الأجنبية وبدلاً من استخدام العنف والتعذيب والإعدام. وأن ذلك بالتأكيد يتطلب إعادة العمل بالدستور وعودة البرلمان والاستماع لما قد يقوله الشعب، كما قال لـ politiken" :أكاديمي بحريني فضل عدم الكشف عن اسمه.

"ليست الطبقة الفقيرة في المجتمع البحريني وحدها التي تعاني من سياسة القمع وتناضل من أجل التغيير، فالطبقة الوسطى في المجتمع تطالب هي أيضاً بالتغيير وتعاني من الفساد الإداري. حيث استأثر الأمير وأفراد عائلته بحق التصرف بالحكم

وامتلاك أموال الدولة. فالعائلة الحاكمة تمتلك كل شيء، الشركات والمؤسسات والمحال التجارية، والعمارات وتعيق كل مسائل التطور في المجتمع، الأمر الذي لا يتاح للمواطن العادي، الذي يجب عليه أن يدفع المبالغ الطائلة لكي يحصل على ترخيص من أجل أن يفتح محل أو مقهى، لذلك نحن نطالب بالديمقراطية وإيقاف الأمير والشركات الأجنبية الاحتكارية من توسيع امتيازات الاحتكار في البلاد ". هذا ما قاله لـ politiken" أكاديمي (سني).

مؤشرات جديدة

كان واضحاً من بداية تحرك الحركة المطلبية، أن الشعب بجميع فئاته وطوائفه يريد التغيير من دون اللجوء إلى العنف، ولكن الأمير تجاهل المطالب الشعبية وقلل من أهمية دور المعارضة وحجم التأييد الشعبي. وليس أقل من ذلك الاستماع لتصريحات وزير الدفاع السعودي التي يفهم منها على أنها دعم غير مشروط لسياسة الأمير والحكومة البحرينية.

والأحداث الجارية الآن في البحرين تعتبر مؤشراً على استمرار المواجهة بين الشعب والحكومة ومؤشراً في نفس الوقت على وضع البحرين كدولة اقتصادية تمثل المركز العالمي الأوسط، حيث يوجد فيها ١٠٠ بنك وأكثر من مليار دولار احتياطي يستخدم يومياً للتداول المالي.

وتعتبر البحرين المركز الرئيسي للقواعد البحرية الأمريكية في منطقة الخليج التي تواجه إيران والعراق وطريق الذهب الأسود إلى القارة الآسيوية.

ملاحظة: نأسف لعدم ذكر الأسماء للحفاظ عليهم من أي مساءلة من قبل الحكومة.

اسكوتلندي متهم بالتعذيب في البحرين[1]

نيك ثورب

استذكر شاب وهو ضحية التعذيب، الليلة الماضية، عذابه على أيدي رجال مخابرات العقيد الاسكوتلندي إيان هندرسون، الرجل الموسوم بأنه "جزار البحرين".

أخبرنا زكي خليفة -٢٥سنة - مبعد من إحدى بلدان الشرق الأوسط، كيف أنه علق رأساً على عقب، مثل دجاجة مشوية، وضرب بخراطيم بلاستيكية.

لقد اتهم جورج جالاوي عضو البرلمان البريطاني عن جلاسكو / هيلهيد، في مجلس العموم هذا الأسبوع، هندرسون رئيس مخابرات البحرين بأنه "كلاوس باربي بريطانيا".

وعلى الرغم من أن تحالف السيد جالاوي التاريخي مع القضايا المؤيدة للفلسطينيين، ربما كان له تأثير عكسي في الماضي، إلاّ أن اهتمامه القوي بالوحشية المتهم باقترافها السيد هندرسون، تشاركه فيه وزارة الخارجية الأمريكية ومنظمة العفو الدولية وأولئك الذين يدعون أنهم ضحاياه.

وقد شرح السيد خليفة - المواطن البحريني - الذي وصل إلى بريطانيا السنة الماضية، كيف قام رجال هندرسون بعصب عينيه، وإجباره على الوقوف بشكل متواصل لمدة ثلاثة أيام بعد اعتقاله في عام ١٩٨٨ عندما كان عمره ١٦ سنة.

كان أول اعتقال له من بين العديد من الاعتقالات التي تتعلق بالمظاهرات السلمية المؤيدة للديمقراطية والتي ساهم فيها السيد خليفة.

قال السيد خليفة، الذي يدعي بأنه لم يحاكم قط رغم قضائه ما مجموعه ثمانية شهور في سجون البحرين: "إنني لا أستطيع أن أصف التعذيب الذي قاسيته.. و لا

[1] - ذي سكوتسمان ١٩٩٧/٦/٥.

أزال أعاني من مشاكل في رجلي وعند الجلوس".

ويذكر أنه في مناسبة أخرى، قد علق من السقف مثل دجاجة لساعات، وفي نهايتها ضرب بالمواسير البلاستيكية، وهوجم من الخلف من قبل الحراس الذين وصل عددهم إلى خمسة في محاولة لإجباره على الاعتراف.

وبالصدفة، قابل الرجل المشرف على معذبيه، بينما كان يعاد إلى زنزانته، وظلت هذه الصدفة راسخة في ذاكرته.

بدا لي هندرسون مختلفاً عن الآخرين، فهو لا يبتسم أبداً، ولم يرد علي عندما قلت له صباح الخير، بل ظل يحدق في دون كلام.

هكذا يتذكر السيد خليفة الذي وصل إلى بريطانيا عام ١٩٩٦:

"لقد قلت له كل شيء أعرفه، وهو فقط يحدق فيّ. ثم قال هل تعتقد بأن بإمكانك الذهاب إلى منزلك الآن ؟ لقد أشعرني هذا الكلام بخوف شديد".

"المرة الأخرى التي رأيت فيها هندرسون كانت في عام ١٩٨٩ عندما ضربت وعذبت مرة أخرى".

"كان قميصي ممزقاً وملوثاً بالدم، وكانت رائحتي كريهة لأني قضيت هناك ٢٩ يوماً بدون استحمام. كان هندرسون في الغرفة لكنه لم يقل شيئاً"

"إنه مسؤول عن كل شيء. لا يمكن أن يحدث شيء بدونه".

إنه، لسوء الحظ، سجل نموذجي لمئات الحالات التي سجلها المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يتهمون هذا الاسكوتلندي الكيني المولد باقترافه التعذيب المبرمج كجزء من التحقيق.

إن هذا الاستعماري الفصيح، المرتدي للبزة الزرقاء، يقود مخابرات البحرين منذ عام ١٩٦٦، وقد اكتسب منذ ذلك الوقت سمعة أنه شخص بارد يعيش في الظل ويتجنب الظهور في الأماكن العامة، ويصدر أوامره لرجاله الكثير منهم من البريطانيين.

يقول منصور الجمري المبعد الذي يتخذ من لندن مقراً له ويقود حركة أحرار البحرين: "إن هندرسون يصدر الأوامر، ولكن ليس لدينا أي دليل على أنه يمارس تعذيب الناس بنفسه.. ليس هو من ذلك النمط، لكنه يشرف على عمليات التعذيب ويراقب رجاله وهم ينفذون الأوامر.. وهذا بحد ذاته أسوأ من أي شيء آخر. إن الناس في البحرين يخافون عندما يسمعون اسمه، لأن كلمته هي الحاسمة، أنه يملك سلطات واسعة جداً، حتى أن الأمير لا يستطيع أن يفرض سلطانه عليه".

والد الجمري، السجين الشيخ عبد الأمير الجمري، هو أحد قادة المعارضة البارزين في البحرين، وقد كان عضواً في برلمان البلاد الذي تم حله في عام ١٩٧٥ بعد سنتين من انتخابه.

ومما يدل على مدى نفوذه في أوساط أعداء النظام الذي يرأسه الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة، أنه أثناء اعتقاله بدون محاكمة بسبب دوره في احتجاجات الشوارع في عام ١٩٩٥، كان هندرسون هو الذي يحقق معه.

قال ابنه الليلة الماضية إنه لا يجري تعذيب جسماني لمثل هذا الرجل عالي المستوى، البالغ من العمر - ٦٠ سنة - والذي مضى على اعتقاله بدون محاكمة ١٨ شهراً.

ووفقاً لأقوال الجمري، فإن المعتقلين الأقل شهرة، يفتقدون لمثل هذه المعاملة، فيقعون ضحايا لفنون التعذيب مثل الصدمات الكهربائية، نزع الأظافر، الحرمان من النوم والتعليق رأساً على عقب.

لقد ذكرت منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر في عام ١٩٩٥ بأن البحرين "مستمرة في ارتكاب انتهاكات منهجية ومتواصلة لحقوق الإنسان منذ الثمانينات، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والحبس بدون محاكمة وممارسة التعذيب".

إن نطاق الفظاعات قد وصل إلى مستويات غير مسبوقة وذلك منذ عام ١٩٩٤ عندما أدت الاحتجاجات الجماهيرية لشعب البحرين إلى وضع متفجر.

لقد حاز هندرسون على ميدالية الملك جورج قبل حوالي ٤٠ عاماً لمحاربته حركة الماو ماو الارهابية بصفته ضابطاً في القسم الخاص في كينيا قبل الاستقلال، حيث ولد هناك.

وقد أبعده قادة كينيا بعد الاستقلال في عام ١٩٦٤، ليذهب للعمل في قوات أمن روديسيا التي كان يرأسها إيان سميث، ثم لدى النظام العنصري في جنوب أفريقيا، ثم انتهى به المقام في البحرين منذ عام ١٩٦٦.

في المقابلة الوحيدة التي تمكنت صحيفة (بغ إشّو) من الحصول عليها في ديسمبر الماضي، أقر هندرسون بأن "الاستجوابات القوية" كانت شائعة، لكنه قال: "لم أرفع إصبعا في وجه أي إنسان، أو أني أمرت الضباط بعمل ذلك".

وقال: "لم أفعل تسعة أعشار مما اتهم به، إنني هدف سهل للدعايات لأني بريطاني" زاعماً أن ادعاءات حركة أحرار البحرين هراء.

وهندرسون البالغ من العمر الآن ٦٩ عاماً وهو إنسان جاف، تحدث قبيل

ذهابه على التقاعد في بريطانيا، عن أنه قد امتلك بالفعل بيتاً ريفياً في وادي نهر التيمز.

على أي حال، فإذا نجح الدعاة في مسعاهم، فإنه قد يجري اعتقاله عند عودته.

لم يكن متواجداً يوم أمس للتعليق على الادعاءات التي أبداها السيد جالاوي في مناقشات مجلس العموم مساء يوم الثلاثاء حيث دعى عضو البرلمان المذكور الحكومة البريطانية إلى ملاحقة أولئك الذين يرتكبون أعمال التعذيب والقتل مقابل المال، وهم حاملون جوازات سفر بريطانية".

قال السيد جالاوي الليلة الماضية: "إن مشورتي القانونية هي أنه وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة حول التعذيب، فإنه ليس لدينا الحق وحسب، بل علينا التزاماً بأن نبحث في طريقة تسليمه ووقف تعذيبه".

وقالت وزارة الخارجية بأنها نقلت هذا القلق إلى سفارة البحرين، حيث رفض المتحدث باسمها التعليق.

وأضاف الجمري: "هناك أمل، حيث أن لدينا الآن حكومة ذات بعد روحي، تستطيع في آخر الأمر أن تستخدم بعض نفوذها. فإذا وجهت كلمة قاسية واحدة فإن كل شيء سوف يتغير".

ووصف السيد / مالكولم ريفكيند، وزير الخارجية السابق في حكومة المحافظين، تعليقات السيد/ جالاوي بأنها "ملفتة للنظر"، وأضاف: بأنه مع ذلك، لم يعرف السيد هندرسون شخصياً.

وقال: "إن البحرين كانت بلداً معتدلاً في منطقة غير مستقرة جداً، وللمملكة المتحدة علاقات تاريخية مع البحرين، لكننا لا نقحم أنفسنا في شؤون البلاد الداخلية أكثر منه بالنسبة لأي بلد آخر ".

في ندوة في البرلمان البريطاني شارك فيها نواب وصحافيون[1]

شهود عيان يتحدثون عن الانتفاضة في البحرين وإجراءات الحكومة لقمعها

عقدت ظهر أمس ندوة بمجلس اللوردات البريطاني دعا لها اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان، وتحدث فيها عدد من الصحافيين وعضو برلماني وممثلون عن حركة أحرار البحرين، وقال اللورد ايفبوري في كلمته الافتتاحية أن البحرين تشهد انتفاضة شعبية منذ ديسمبر ١٩٩٤ ومطالبها واضحة تتمحور حول عودة العمل بدستور البلاد المعلق منذ عشرين عاماً، وتطرق إلى العريضة الشعبية المهمة، وقال أن الذين وقعوها هم من الشيعة والسنة والعلمانيين ويمثلون كل شعب البحرين وتحاول السلطة القول بأن المعارضة طائفية وهي دعاوي فارغة.

وتحدث الدكتور مجيد العلوي قائلاً: سمعنا قبل أسبوعين أن الحكومة استدعت صحافيين كثيرين إلى البحرين للاستماع إلى "بيان مهم" في المنامة، وكنا طيبي القلوب لأننا توقعنا أن الحكومة سوف تخبرهم بأنها ستقوم باصلاحات سياسية. وأنها سوف تسمح بانتخاب نصف أعضاء مجلس الشورى وتعين النصف الآخر ولكن بدلاً من ذلك ادعت الحكومة أنها اكتشفت مخططاً لقلب نظام الحكم تدعمه إيران.

إننا ضد العنف وضد أي تدخل في الشؤون الداخلية للبلاد من أي طرف خارجي، وما زلنا نطالب بإعادة العمل بدستور البلاد وهذا هو المطلب الأدنى، وليس هناك مكان لأنصاف الحلول.

وتحدثت سولويد روبرتس الصحافية المعروفة بهيئة الإذاعة البريطانية قائلة: في العام ١٩٦٥ كانت معي فتاة في المدرسة وقالت إن أباها يعمل في البحرين وأنها تتطلع لقضاء الإجازة في تلك الجزيرة في الصيف. وذكرت أنهم كانوا يعيشون في كينيا،

---

[1] ـ القدس العربي ١٤/٦/١٩٩٦

كان اسمها ليندا هندرسون، ولما سمعت اسم هندرسون الآن لم أصدق أنه ما يزال هناك بعد ثلاثين عاماً، أنه ليس سهلاً أن تعمل في البحرين كصحافي، وإذا ذهبت بشكل رسمي فإنك تلاحق باستمرار من قبل عملاء الحكومة، وقررت أن أذهب مع زميلتي، كارولين، بشكل سري وسبق لي أن قمت برحلات مماثلة لدول أخرى مثل الصين وذهبت مع كارولين ولبسنا العباءة و لم يكن بوسعنا أن نعمل شيئاً لو لم نحصل على مساعدة البعض داخل البلاد وخارجها، وبدا لنا أن كل من يتحدث مع الصحافيين يعتقل كما حدث مع عدد من الأشخاص.

من خلال زيارتنا لاحظناأن القضية التي يريد الشعب تحقيقها هي إعادة العمل بالدستور بأساليب سلمية ولكن قوات الشغب تقوم بالإعتداء على المتظاهرين، وتحدثت الصحافية عن كيف قضت وقتها في البحرين منذ الصباح حتى المساء على مدى عشرة أيام، وقالت التقينا ببرلمانيين سنيين وكانا منزعجين من الوضع في البلاد وتصرفات الحكومة وأكدا لنا أن المطالب الشعبية لا تراجع عنها.

وفي المساء كنا نذهب لزيارة احدى العائلات التي اعتقل ذووها، كما ألتقينا بفتيات صغار كن يشاركن في المظاهرات واعتقلن وضربن، وتعرض عدد كبير منهن للتعرية على أيدي قوات الأمن.

في المساء كانت المسيرات تصبح أكثر كثافة وخصوصاً في منطقة السنابس، وكان الشباب يلبسون كوفيات لإخفاء هوياتهم خوفاً على حياتهم، وكنا نرى العشرات من سيارات الشرطة تهرع للمنطقة، رأينا شباباً يلعبون الكرة وكانت قوات الشغب تعتدي عليهم.

كان هناك لحظات سعيدة في رحلتنا كنا في سيارة مرسيدس مع تليفونات متحركة توحي بشمولية المعارضة لكل طبقات المجتمع، وكنا نتبادل النكات حول ذلك، أقول هذا لأثبت أن المعارضة ليست مجموعة من ذوي الرؤوس الحارة بل هم ذوو قضية عادلة، نقطة اخرى أود ذكرها هنا وهي أن بعض الذين إلتقيناهم اعتقلوا لاحقاً لأنهم اتصلوا بالـ (بي بي سي.)

وبعدها تحدث جوليان اوهالوران، الصحافي بهيئة الإذاعة البريطانية(القناة الرابعة) وقال: كنت في البحرين في شهر آذار (مارس) الماضي، وكنت قد ذهبت للمرة الأولى إلى تلك البلاد في ١٩٨٧ إبان حرب السفن، وفي هذه المرة أخذتني احدى المواطنات إلى القرى لأشاهد ما يحصل في البلاد، كان أسلوبي قبل السفر أن أواجه الحكومة مباشرة، فاتصلت بوزير الإعلام من لندن وقلت له أننا نعد برنامجا حول البحرين: فقال إن الوضع

غير مناسب الآن، وتبادلنا مكالمات عديدة حتى وافق على زيارتنا، والواضح لي أن حكومة البحرين لا تعرف كيف تتعامل مع الصحافيين الغربيين الذين يعيشون في مجتمعات ديمقراطية، كانت لدي ذكريات من زيارتنا في ١٩٨٧ حيث كان الوضع وقتها متوتراً، ووجدت أن من الممكن أن أوافق على برنامج عمل الحكومة على أمل أن أتمكن من اغتنام بعض الفرص للتحدث مع المواطنين، وتجاهلت متابعتهم لي عندما كنت أتجول بين القرى في أوقات الفراغ الأخرى، أنني أوافق مع سولويد روبرتس بأن من يكتشف أنه يتحدث مع صحافي غربي سوف يواجه عقوبات صارمة، قال لي أحد المواطنين أنني لا أستطيع التحدث إليك لأنني سوف أعتقل، وقال إن لشعب البحرين مطالب عادلة مرفوعة في كل القرى الشيعية، وأضاف أوهالوران وكل هذه الشعارات لا تمت لإيران أو لبنان بصلة، وكلها تتحدث عن حرية الرأي والديمقراطية وليس عن الإعتداء على الأجانب، لم نشاهد شعارات مثل "الموت لأمريكا" كما في بيروت وبالتالي فإن ما يقوله المسؤولون عن أن المعارضة هي جزء من حزب الله لا يمت إلى الحقيقة بصلة، و لم أشاهد حسب معرفتي المتواضعة ما يربط القضية بحزب الله كما نعرفه نحن في الغرب، وقالت الحكومة أنها اعتقلت عدداً من المواطنين اعترفوا بإنتمائهم لحزب الله. وهذا ليس عملاً صعباً لحكومة مثل حكومة البحرين أن تختلقه، وشباب البحرين الذين إلتقينا معهم لا يعكسون صورة عن حزب الله اللبناني.

وتحدثت أيضاً سارة شاه، الصحافية بالقناة الرابعة للتلفزيون البريطاني قائلة: في القرى رأينا كيف يقوم قوات الشغب بكسر المنازل وتحطيم أبوابها في منتصف الليل، فمثلاً هناك عمارة من عدة شقق كلها كانت مكسورة الأبواب لأن قوات الشغب تبحث عن الشباب من عمر ١٤ ـ ٢٥ في ذلك الوقت كان هناك أكثر من خمسين شاباً معتقلاً من تلك القرية وهي صغيرة جداً، كان واضحاً أن الاعتقالات تتم بشكل عشوائي.

النائب البريطاني جورج غالاواي ساهم في الحوار بقوله: أريد أن أقول أن هناك مشاكل كثيرة في العالم، ولكن من بين الأماكن القليلة التي توجد فيها أيد بريطانية مسؤولة عن القمع تبرز البحرين بوضوح، فهناك ايان هندرسون الذي أخجل من كونه اسكتلندياً والذي كان ضابطاً في كينيا في الحرب ضد الماو ماو، وبعد التحرر حاول كينياتا الإبقاء على هندرسون لتعذيب رعاياه ولكن ضحاياه رفضوا ذلك وطردوه. بحث عن مكان آخر للتعذيب، فوجد البحرين وآمل أن يتمكن ضحاياه في البحرين من طرده قريباً.

خصوم البحرين موعودون بالإصلاحات[1]

قادة المعارضة يرفضون شجب احتمال بعض التدخل الإيراني في موجة الاضطرابات الأخيرة

اضطرب هدوء البحرين الظاهري، على مدى العامين الماضيين، بفعل لعلعة أغلبية سكانها المسلمين الشيعة المستائين. وعلى البحرين، مثلها مثل باقي دول الخليج العربية، أن تتغلب على آثار انخفاض أسعار النفط، لكنها تفتقر إلى كل من حجم الإنتاج النفطي وتراكم الاحتياطات النقدية الذي ساعد الجيران الأغنى في الأوقات الصعبة. وقد تفوقت عليها دبي بصفتها مركز الخليج للخدمات.

بالإضافة لذلك، فإن البحرين هي الدولة الخليجية الوحيدة التي لديها إمكانية وجود الصراع الطائفي، ذلك الصراع الذي أفسد مجتمعات ما بعد الاستعمار في منطقة الشرق الأوسط وما وراءها. وتشتكي المجموعات الشيعية السياسية من أن طائفتها، تتحمل العبء الأكبر من وطأة الصعوبات، وهي تطالب بتغيير الأسلوب الذي تدار به البحرين، لذلك فإن شكواهم يمكن أن تذاع وتنتشر.

لقد اتخذت هذه المواجهة في الوقت الراهن منحى دراماتيكياً جديداً. فقد أعلنت الحكومة في الثالث من يونيو بأنها اكتشفت مؤامرة مدبرة من القوى الإسلامية الراديكالية لقلب نظام حكم الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة. وتباين هذا الإعلان مع بيانات رسمية سابقة تلقي باللائمة على أفراد قاموا بأعمال تخريب متفرقة، وتقلل من أهمية المجموعات الداعية إلى التغيير الدستوري.

وطبقاً لرواية الحكومة عن الأحداث، فإن مجموعة تسمّى حزب الله ـ البحرين،

---

[1] ـ ميد (موضوع الغلاف) ١٩٩٦/٦/٣١ .

وبعلاقة مع منظمات مدعومة من إيران في أماكن أخرى من الوطن العربي، تتآمر منذ عام ١٩٩٣ لإسقاط النظام وقد تم اعتقال ما مجموعه ٥٦ بحرينياً كلهم من الشيعة خلال فترة زمنية لم تحدد. وتقول الحكومة إن ٣٤ منهم قد اعترفوا بأنهم متورطون في المؤامرة للإطاحة بعائلة آل خليفة الحاكمة. وفي الواقع، فإن ستة منهم هم الذين ظهروا على التلفزيون الرسمي واعترفوا قائلين بأنهم قد تدربوا في كل من إيران ولبنان.

وقالت الحكومة كذلك، بأنها تعتقد بأن هذه المجموعة تتميز بعلاقة مع الحركة السياسية الإصلاحية القائمة المطالبة بإعادة المجلس الوطني المنتخب الذي تم حله عام ١٩٧٥. و لتبيان هذه العلاقة، قال أحد المعتقلين الذين تكلموا في التلفزيون البحريني، بأنه على اتصال مع حركة الإصلاح السياسي.

ونفت إيران بشدة أن لها علاقة بمثل هذه المؤامرة وكذلك فعل حزب الله اللبناني. وعلى أي حال، فإن السلطات البحرينية بتحديدها عنصر خارجي له علاقة بالاضطرابات السائدة في الجزيرة، فإنها قد ربطت الأزمة المحلية بقضايا أمنية إقليمية أوسع. وعلى هذا الأساس تلقت هذه السلطات دعماً قوياً من مجلس التعاون الخليجي، الذي أصدر تحذيرات جديدة بشأن الأخطار المفترضة التي تشكلها القوة العسكرية الإيرانية. وقد وردت إلى البحرين رسائل تأييد من بلدان عربية أخرى مثل مصر والأردن وكذلك من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

وأكدت رسائل التأييد هذه على أن الاستقرار الإقليمي له الأولوية، وعلى البحرين أن تفعل كل ما هو ضروري للحفاظ على استقرارها الخاص. وحسب وجهة نظر سلطات البحرين، فإن هذا التأييد الخارجي أعطى قوة وشرعية لردود فعلها على الأحداث الأخيرة.

وأصرت إيران على أن هناك نوايا محددة تقف وراء المزاعم بالتدخل الإيراني. ولإثبات حسن نية طهران، عرض وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي استعداد إيران للوساطة بين المعارضة وحكومة البحرين.

واتخذ أعضاء المعارضة المعروفين نفس الموقف. فقد قال منصور الجمري الذي يقود المعارضة من لندن: "إنني لا أعتقد بوجود أي مؤامرة أو محاولة انقلابية" وقال إنه لم يسمع قط باسم حزب الله – البحرين، وذهب بعيداً بأن اتهم الحكومة بالفبركة. ونفى كذلك بأن يكون لوالده رجل الدين المعتقل الشيخ عبد الأمير الجمري أي اتصال مع أي من المتآمرين المزعومين، كما جاء في أحد الاعترافات المتلفزة.

وتوضح مثل هذه الإنتقادات طبيعة علاقات رجال الدين الشيعة الرسمية مع مؤامرة الإنقلاب المزعومة والتي يصفونها بأنها خدعة تستهدف تشويه سمعة الحركة من أجل الإصلاح السياسي. لكن، في نفس الوقت، فإن قادة المعارضة يقدمون خدمة لمزاعم الحكومة، برفضهم إدانة إمكانية بعض التدخل الإيراني في الموجة الأخيرة من الاضطرابات.

وفي الوقت الذي تقمع فيه الحكومة أمنياً، فإنها تحاول أن تظهر اهتماماً على الجبهة السياسية. فقد أعلن الشيخ عيسى في اختتام الدورة الرابعة لمجلس الشورى في الأول من يونيو، بأن المجلس سوف يوسع من حيث عدد الأعضاء والصلاحيات. وقد سبق لولي العهد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أن قال في شهر فبراير، بأن الحكومة "سوف تدرس عدداً من الخيارات تخص الانتخابات". وقال الشيخ حمد أيضاً في مقابلة مع جريدة الشرق الأوسط العربية اليومية التي تصدر في لندن: "بأن البحرين سوف لن تطرح إصلاحا مخالفاً لمجتمعات الخليج".

أفكار مغايرة:

إنه لبعيد الاحتمال جداً أن تشمل الخيارات التي يقترحها الشيخ حمد، الأفكار الغربية عن الديمقراطية البرلمانية. ويتوقع المراقبون عوضاً عن ذلك، أن يروا زيادة في عدد أعضاء مجلس الشورى بحيث يرتفع من ٣٠ عضواً إلى حوالي ٤٠ عضواً، وربما يسمح للأعضاء بتأليف لجان أكثر وبمناقشة القضايا بشكل أوسع. وليس للمجلس في الوقت الحاضر، قوة تنفيذية، ويستطيع فقط أن يرفع استنتاجاته إلى الحكومة.

وعلى الرغم من أنه لا توجد توقعات بأن تتوسع سلطاته بشكل ملحوظ، إلا أن رسميي المجلس يتأملون أن يكون التغيير المنتظر إيجابيا.

يقول عيسى الجودر الأمين العام المساعد لشئون المجلس: "إن المجلس الجديد يمكن أن يكون أكثر قوة من المجلس الوطني" (البرلمان السابق). "إننا متأثرون جداً بخطاب الأمير، ونتطلع إلى الإعلان عن الصلاحيات الجديدة".

إن الإصلاحات لا تلبي بالتأكيد مطالب المعارضة، إنهم لا يرغبون في أقل من تفعيل الدستور وإعادة المجلس الوطني المنتخب والإفراج عن المعتقلين السياسيين وعودة المبعدين. يقول أحد رجال الأعمال المحليين: "هنا قدر كبير من التشاؤم بشأن مجلس الشورى"، "إذ أن هذا الإصلاح ليس ما يريده الاصلاحيون". وتبني الحكومة حساباتها على أن الأغلبية الصامتة سوف ترضى ببعض علامات التغيير. و يقول عيسى الجودر إنه "مهما تكون الإجراءات التي تتخذ، فإن هناك دائماً

رافضين". "وعلي أي حال، فإن أغلبية البحرينيين سوف يكونون مسرورين بالإصلاح ويرحبون به".

وتعطي الحكومة الإنطباع بأنها استعادت المبادرة، وسيطرت على الوضع الأمني ومستعدة لتقديم بعض التنازلات لأولئك الذين يبحثون عن الإصلاحات السياسية. إن التحدي الأكبر سيكون في استعادة الثقة الكاملة في استقرار البحرين طويل الأمد، والذي اهتز بسنتين من أعمال العنف المتفرقة.

و يقول رجل أعمال محلي بأن الأحداث الأخيرة، قد فرزت أولئك الذين يريدون الإصلاح بالطرق السلمية من أولئك الذين يريدون التغيير عن طريق العنف. وهذا الفرز قد أعطى القمع الحكومي مشروعية، في الوقت نفسه، يترك الباب مفتوحاً لمباحثات لاحقة. وكما يقول أحد قادة المعارضة: "إذا ما صارت الحكومة عاقلة، فإن المباحثات هي الخطوة التالية". أما مسئولو الحكومة فإنهم متكتمون جداً ولا يرون حاجة للمباحثات.

لقد طوقت الحكومة، حتى الآن، مثيري العنف وألقت بهم في السجن. لكن مسألة التغيير السياسي والاستقرار بعيدي المدى قد لا يتحققا بسهولة.

"تقديم قائد إسلامي محبوب للمحاكمة سوف يثير مؤيديه بالتأكيد، ويكرس أزمة البحرين[1]

كتب: سكوت ماكلاود، المنامة.

إنه يتوسط عاصفة متصاعدة في البحرين، واسمه يذكر بالتمجيد من قبل معارضي الحكومة، ومع ذلك فان مكانه مجهول. هذا ما هو معروف عن الشيخ عبد الامير الجمري، ٥٦ عاماً، القائد الاسلامي لحركة المعارضة التي تقلق هذه المشيخة الخليجية، والمعتقل منذ يناير ١٩٩٦. وحتى محامو الشيخ الملتحى لا يعلمون في أي سجن تم ايداعه. ويعتقدون انه الآن في القلعة، مركز قيادة الشرطة في قلب العاصمة المنامة، وذكر بعض من اطلق سراحهم انهم لحظوا الشيخ في مدنية سافرة العسكرية الواقعة في وسط المنامة. وبالرغم من انه معتقل في زنزانة انفرادية طوال الستة الاشهر الماضية (في الوقت الذي تستمر فيه الاحداث لمدة ١٦ شهراً) فان الجمري متهم بانه يشترك في الاضطرابات. وكان قد اعتقل في بداية الامر (العام الماضي) بتهمة التحريض السياسي، ولكن في الشهر الماضي، او حت الحكومة انه قد يكون جزء من خطة ايرانية تعتمد على متطرفين شيعة وتسعى لاسقاط الامير عيسى بن سلمان آل خليفة، الذي تحكم عائلته البلاد منذ القرن الثامن عشر. وقد اندلعت الاضطرابات، التي تقلق ثلاثة آلاف جندي بحرية امريكي وعوائلهم في البحرين، من ازدياد الخلاف بين الشيعة ـ الفقراء نسبياً ـ والذين يمثلون ثلثي مواطني البحرين البالغ عددهم ٣٦٣٥٠٠ نسمة، وعائلة آل خليفة التي تعتمد حكمها الملكي على دعم الاقلية السنية الغنية.

واذا قررت الحكومة تقديم الجمري ـ الشخصية الشيعية القيادية البارزة ــ بتهمة

---

[1] ـ التايم ـ ١٩٩٦/٦/٢٢.

التآمر، كما يوحي بذلك المسؤلون، فانه من المؤكد ان تزداد حالة العنف سوءاً. وقد بدأ الشيعة حملة مواجهات في الشارع وتفجيرات مطالبين بحقوقهم السياسية وتحسين اوضاعهم الاجتماعية. وقد ردت الحكومة بقمع واسع فشل في انهاء الاضطرابات، وكما يقول دبلوماسي غربي في المنامة:" بدون شك، فان وراء الحكومة نمر يطاردها."

على مدار السنوات الماضية، كان انفتاح البحرين لرجال الاعمال الاجانب وسماحها للمشروبات الروحية قد جعلها رمزاً للتسامح وسط المملكات الخليجية المحافظة. اما الآن فانها محطة لاسوأ كابوس: مجتمع يفقد ثروته النفطية وتتصاعد فيه الاصولية الاسلامية.

على ان السمعة المعروفة عن الجمري انه معتدل ولا يوجد اي دليل من ماضيه يدلل على امكانية ضلوعه في الارهاب. وقد درس الدين ١١ سنة في مدينة النجف العراقية، مركز الدراسات الشيعية الاسلامية وعاد الى البحرين عام ١٩٧٣، وانتخب عضواً في البرلمان الذي حله الامير بعد عامين من بدايته، وذلك بعد ان شعرت قبيلة آل خليفة ان نهمها المتزايد للسلطة بدأ يتزعزع. ومع حلول ١٩٨٨، ادت مطالبات الجمري الاصلاحية لتوقيفه من مهنة القضاء الشرعي بعد ١١ عاما في الخدمة. بعدها تحالف الجمري مع بعض السنة وعدد الليبراليين، وطرح عريضة تطالب باعادة الحياة البرلمانية. وفي نهاية الامر قامت الحكومة باعتقاله.

وفي هذه الأثناء، بدأ الثوريون الشيعة هجمات عنيفة ضد الشرطة ومحطات الكهرباء وحتى المدارس.

في منتصف ١٩٩٥، أطلق سراح الجمري من السجن شريطة توقيف التأجيج والمساعدة على إنهاء الاضطرابات والعمل باتجاه تنازلات سياسية. ولكن عندما فشل الاتفاق، شن الثوريون الشيعة حملة تفجيرات، أدت لمزيد من القمع وإعادة اعتقال الجمري. وقد انتقد تقرير صدر مؤخراً عن منظمة العفو الدولية، انتقد اجراءات الحكومة واتهم قوات الأمن باعتقال وإهانة النساء، وكانت إحداهن بنت الجمري.

وفي الشهر الماضي ادعت الحكومة أنها اكتشفت مؤامرة إيرانية لخلع آل خليفة. ويقول وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة لمراسل "التايم": "كانت هناك خطة مدعومة من إيران لقلب نظام الحكم"، و"تحرك (الجمري) الذي يتحدث عن المطالبة بالديمقراطية، في الحقيقة يريد إنشاء دولة على النمط الإيراني".

لم تتم توجيه تهمة رسمية للجمري، ولكن أحداً من الذين ادعت الحكومة أنه من المتآمرين وظهر على شاشة التلفزيون قال إن الشيخ بارك التفجيرات.

محامو الجمري وعائلته لا ينفون وجود صلات دينية مع إيران ولكنهم ينفون اشتراكه في مؤامرة. والدبلوماسيون الأجانب يقولون أنه في الوقت الذي تؤكد معلومات المخابرات وجود تجنيد وتدريب إيراني لشيعة بحرينيين، إلا أن هذه المعلومات لا تستطيع ربط الجمري بمؤامرة.

إن اصرار حكم آل خليفة على سحق التمرد الشيعي يخلق حالة توتر لدى الكثير من البحرينيين. يقول منصور، ابن الشيخ الجمري البالغ ٣٥ سنة من العمر الذي ينشط في لندن ويعمل كمهندس: "إن المحاكمة قد تفتح الطريق أمام مجموعات متطرفة للنشوء والظهور على السطح". ويضيف: "إننا معتدلون، ولكن هناك من سيشعر أنه آن الأوان للتحدث للحكومة بالطريقة التي تفهمها."

إن بدء حوار جدي من شأنه أن يحد من العنف، ولكن على كل طرف أن يتراجع عن التصعيد الذي يبدو واضحاً في حرب الشعارات الجدارية في أنحاء البلاد. ففي قرية الدراز مثلاً كتب معارضو الحكومة شعاراً على جدار يقول: "نطالب بالافراج عن الجمري"، ورسموا صورة القائد الإسلامي. في اليوم الثاني قام رجال الشرطة برسم قرون على الصورة وكتبوا "الجمري في الجحيم". في اليوم الثالث عاود المعارضون نشاطهم وكتبوا "الموت لآل خليفة."

البحرين: الواحة المضطربة[1]

سيو لويد . روبرتس

كانت أول زيارة لي للبحرين، وكنت أعرف سمعتها كبلد يمثل واحة سلام في منطقة الشرق الأوسط المضطربة. لكن الجزيرة تقدم اليوم تصورين مختلفين تماماً: التصور الأول: حياة مسترخية لآلاف السياح العرب والمهاجرين البريطانيين والأمريكان، في تغاير تام مع النظام القائم على الطرف الآخر من الجسر في السعودية. والتصور الآخر: هو البلاد التي تقرع فيها الأبواب ليلاً ليتم اعتقال بعض سكانها تعسفاً. وهذا ما أصبح الآن يشكل الحياة "المعتادة" لأغلبية سكانها. وقد وجدت أن الطريق الوحيدة أمام المرأة الصحفية التي تريد أن تعمل بفعالية هي أن ترتدي العباءة وتتسلل من وراء السيارات إلى الطرق المظلمة.

هناك بالطبع أماكن آمنة يشعر فيها المرء بالأمان مثل محبي المرح ومرتدي الملابس القصيرة من السياح الغربيين. فإذا قدت السيارة في اتجاه جنوب العاصمة المنامة، فإنك ستصل إلى بلاج الأمير في الزلاق. ويذكرك الكتاب الدليل بأن تسلم آلة تصويرك إلى الحراس عند المدخل، "حتى يتم التأكد من أن لا يلطخ التصوير صورة هذا المكان الشاعري". وخشية حراسك من أن "يصل الأمير ذاته إلى فيلا بلاجه، وقد يدعوك الضابط المساعد بتحفظ، إلى محادثة شخصية مع صاحب السمو، حيث أنه، مثل كثير من حكام الشرق الأوسط، حاضرون للمناقشة والالتماسات خلال ساعات طويلة من اليوم". ويشكل بلاج الأمير نموذجاً لموقف العائلة الحاكمة تجاه شعبها. فهو مفتوح للأجانب فقط. ولا يسمح للعرب بأن

---

[1] ـ دايلوج – يوليو ١٩٩٦ . (سيو لويد روبرتس، صحفية تلفزيونية تعمل بهيئة الإذاعة البريطانية وقد قامت مؤخراً بزيارة للبحرين.)

تطأ أقدامهم رمال الزلاق البيضاء. والحراس الذين أخذوا منك آلة التصوير والذين يحذرونك من "عدم ارتداء ملابس البحر غير المحتشمة ومن السلوك الصاخب" هم شرق آسيويون.

وللعثور على مواطني البحرين، عليك أن تترك البلاج وترتدي عباءتك وتعود عبر شارع البديع مرورا بقصور الأمير الفاخرة وذات الحدائق المروية، وابحث عن قرى الشيعة الممتدة على طول الطريق السريع العائد إلى العاصمة. هنا ستجد البحرينيين المفقودين: عشرات الشباب يتجمعون حول المقاهي، ويودون طوال الوقت لو يذهبوا إلى بلاج الأمير لكنهم لا يحصلون على دعوة. ويخبرونك بأنه لا مانع لديهم من أن يعملوا حراساً للبلاج. لكن أغلب الوظائف في الحكومة وقوات الأمن و في أغلب الأعمال الخاصة مقصورة على غير الشيعة وعلى الأجانب، خالقة بذلك جيلاً من الشباب العاطلين الغاضبين. إنه لأمر مدهش، أن هذا الغضب لا يزال حتى الآن يعبر عن نفسه بمثل هذه الطرق المعتدلة. وتستهدف تعبيراته، حتى الآن وبشكل رئيسي، جدران القرى. لقد اندلعت في الواقع حرب الكتابة على الجدران في القرى. ففي الليل يخرج الشباب حاملين علب الصبغ، ويكتبون على الجدران الشعارات مثل "لسنا إرهابيين" "نريد حقوقنا" و"البرلمان هو الحل". ويخرجون في المساء مقنعين لتحاشي التعرف عليهم والاعتقال، وتندفع مجموعة منهم قاطعة الحواجز في شارع البديع لترفع الرايات المكتوب عليها "نريد البرلمان" وهذا الشعار، بالتأكيد، هو الأكثر تعرضاً للقمع في الشرق الأوسط هذه الأيام.

وتكون ردة الفعل الرسمية هي القمع والقمع فقط. ويعتقد المتحدثون باسم المعارضة، أن خمسة آلاف من المحتجين ومن عابري الشوارع الأبرياء قد تم اعتقالهم خلال السنتين الأخيرتين. وحتى الآن لا يزال ما يقرب الألفين رهن الاعتقال. قابلت معتقلين سابقين شباباً و شابات من الذين يتجمعون في الشوارع أو يعقدون الاجتماعات السياسية في ساحات المدارس. وقد لوحق أحد الشباب حتى داخل منزله، عندما كانت الشرطة تحاول فرض الحصار على القرية. وقد أطلقت النار على ذراعه وصدره عن قرب. كما أخذت إحدى الطالبات من مدرستها إلى سيارة الجيب التابعة للشرطة وضربت بانبوب بلاستيكي ونزعت ملابسها وشتمها شفاهة الحراس الذكور. كل المعتقلين السابقين تقريباً قالوا بأنهم أجبروا على توقيع "اعترافات" بأن لهم علاقة مع إيران وحزب ا لله.

إن الاستياء في البحرين ليس قاصراً على الشباب الغاضبين وطالبات المدارس.

فقد قابلت رجال أعمال شيعة، ادعوا بأنهم عملوا في بناء بيوت وحدائق لعائلة الأمير لكنهم لم يقبضوا شيئاً أبداً، وأكثر من ذلك، فلا يوجد محامي لديه قدر من الشجاعة بأن يدافع عنهم. حضر أحد الطيارين من الذين عملوا في أوروبا والولايات المتحدة، مقابلة للحصول على عمل لدى شركة طيران بحرينية.. وبعد المقابلة قال له صاحب عمله المستقبلي "ولكنك شيعي".

و يشعر هؤلاء الرجال بعمق بأنهم غرباء ومستثنون من وطنهم. وكثير منهم إما أن يصبحوا سياسيين لأول مرة في حياتهم ويعارضون الحكومة أو يتركون البلاد حاملين معهم خبرة ثمينة.

والاستياء كذلك ليس قاصراً على الشيعة وحدهم. فقد تحدثت مع عضوي برلمان سابقين من السنة، فقدا موقعهما الانتخابي عندما حل الأمير البرلمان منذ عشرين سنة مضت. يشعر هذان الرجلان أيضاً بأنهما مستثنيان من قبل العائلة الحاكمة التي لا تزال تحكم كما يحكم الحكام الإقطاعيون، محتفظين بالوظائف لإخوانهم وأعمامهم والتابعين لهم ومعتمدين على الحراس الأجانب لحفظ الأمن، والذين يبقون موالين لعائلة آل خليفة الحاكمة. قال أحد النواب السابقين "لا نريد أن نغير الحكومة. و بإمكان آل خليفة البقاء. نريد فقط إصلاحاً سياسياً، نريد مراقبتهم لوقف الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للثروة، لكن الوضع الراهن مريع، فنحن نعيش في دولة رعب شامل".

ليس كل المعارضة لديها، بطبيعة الحال، نفس التحفظ. فهيكل المبنى الذي تعرض لقنبلة حارقة قد شوش الجزيرة. كما كان أحد الأهداف مطعماً يسكنه عمال بنغلاديشيون قد مات فيه سبعة منهم. وكان الحادث الأكثر شيوعاً ما حدث في مطلع شهر يونيو عندما انفجرت سيارة مفخخة خارج فندق البحرين الدولي ذي الطوابق الستة. لم يجرح أحد وقال أحد الدعاة مجهول الاسم بأن القصد هو إقناع السلطات للإفراج عن المعتقلين السياسيين. وإذا لم تستجب الحكومة فإن من المتوقع أن تزداد مثل هذه الأحداث.

إن أعظم الصعاب التي يواجهها صحفي يعمل في مثل هذه البلدان، هو عمل الحساب للأخطار التي يتعرض لها أولئك الناس الشجعان الذين يحاولون أن يشرحوا للزائرين ويطلعوهم على حقيقة الأمور، خلاف الصورة التي يعطيها بلاج الأمير. لقد تم اعتقال اثنين من بين عشرات الأشخاص الذين قابلتهم وتحدثت معهم في البحرين. أفرج عن أحدهما بعد أن تعرض للتعذيب. والثاني لا يزال رهن

الاعتقال. يبدو أن على أولئك الذين يريدون مجرد أن يقولوا لبعض الناس من الخارج كلمات مثل "نحن نريد برلماناً" عليهم أن يدفعوا ثمناً باهظاً.

مدير أمن اسكتلندي يلقب بـ"سيد المعذبين" في البحرين: "يداي ليستا ملطختين بالدماء"[1]

خاص. كتب نيل مكاي

الاسكتلندي الذي يرأس "فرقة تعذيب" شرق أوسطية قد يتم اعتقاله فيما لو عاد ليتقاعد في بريطانيا. هذا ما تكشفه مجلة **the biq issue in scotland**

الكولونيل إيان هندرسون تحدث عن آماله للتخلص من دوره كمدير لمخابرات البحرين والعودة لقضاء تبقى من عمره في اسكتلندا.

ولكن خطته للتقاعد قد تطيح به، لأن هندرسون قد يتم اعتقاله ومحاكمته بتهم جنائية عندما تحط قدماه بريطانيا.

ويقول الناشطون في مجال حقوق الإنسان والبحرينيون الفارون من مطاردته لهم، أن هندرسون هو العقل المدبر لعصر الارهاب الذي تمارسه قوات الأمن مستخدمة التعذيب والاعتقال دون محاكمة والإبعاد القسري.

ويقول الاحصائيون القانونيون أن معاهدات الأمم المتحدة لمكافحة التعذيب تلزم بريطانيا باعتقاله أو المطالبة بتسليمه للمحاكمة.

ويعرف هندرسون بـ "سيد المعذبين" وهو لم يتحدث قط عن دوره كمستأجر قمعي لخدمة نظام القمع في البحرين. وقد حصل على ميدالية تقديرية (من بريطانيا)

---

[1] - مجلة The Biq Issue in Scotland بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٨

على دوره في محاربة الماومـاو في كينيـا قبـل توقيعـه علـى اتفاقيـة للعمـل كمرتـزق في البحرين. والرجل الذي يتحدث جيداً ويبلغ من العمـر ٦٩ عامـاً، رد بـإزدراء حـول الدعوة لاعتقاله قائلاً: "ليس لديهم أي سند قانوني". واعترف هندرسون بـأن إجـراء تحقيقات شديدة "أمر اعتيادي في البحرين"، ولكنه أنكر أنه عذب أو أمر بتعذيب أي شخص، قائلاً: أنا لم أرفع يدي على أي أحد أبداً و لم أطلب من أي ضابط أن يفعـل ذلك. لكن اللـورد ايفبـوري رئيـس اللجنـة البرلمانيـة لحقـوق الإنسـان يقـول أن "يـد هندرسون ملطخة بالدم."

ويقول زكي خليفة الذي تقدم للجوء السياسي في بريطانيا أن "رجال هندرسون قيدوه وعلقوه من ذراعيه وضربوه لأيام واوقفوه لمدة ٧٢ ساعة."

وهـدد هندرسـون هـذا الشـاب البـالغ مـن العمـر ٢٥ عامـاً والـذي يحمـل آثـار التعذيب الشديدة، هدده بأنــه لـن يـترك المعتقـل أبـداً. وقـال الشـاب: أن هندرسـون وحش:

ومنـذ بدايـة المظـاهرات المطالبـة بعـودة الديمقراطيـة في ١٩٩٤ أمـر هندرسـون .بممارسة التحقيق بأصنافه الأمر الذي أدى لمـوت العديـد تحـت التعذيـب، حسـب مـا تقوله حركة أحرار البحرين.

وقد أطلقت قوات الأمن النار ضد المتظاهرين وقتلت عدداً منهم. وقـد تمّ إبعـاد البحرينيين قسراً من وطنهم واعتقلوا بدون محاكمة ولم يسـلم حتـى الأطفـال وتقـول حركة أحرار البحرين إن فرق التعذيب تعتدي جنسياً على المعتقلين.

إن موت سـعيد الاسـكافي، الطـالب البـالغ مـن العمـر ١٦ سـنة، وجـه الأنظـار للإعتداءات الجنسية المتكررة التي أدت للوفاة. وقد تم كي جسد الاسكافي بالمكواة.

إلا أن سفارة البحرين تقول أن موت سعيد الاسكافي كان أمراً "طبيعياً" وقد ردّ هندرسون على ادعاءات حركة أحرار البحرين قائلاً إن هذه دعايات "إيرانية". ولكن هندرسون اعترف "أن العنـف كـان مـن الطرفـين". وقـد أنكـر هندرسـون اتهامـات التعذيب بضمنها استخدام الصعقات الكهربائية والمخراز لثقب أجساد الضحايا قائلاً: "أنا لا أعمل تسعة أعشار ما يتهمونـي بـه. إنـي هـدف سـهل للدعايـة ضـدي لأنـي بريطاني. إن اتهامــات حركـة أحـرار البحريـن لي بـالعنف كـلام فـارغ لأنـي أقـاوم العنف."

وقد أدان البرلمان الأوروبي تجاوزات حقوق الإنسان في البحرين وطالب بريطانيا بأمر هندرسون لمغادرة البحرين. وقال متحدث باسم وزارة الخارجيـة البريطانيـة: "إن

الحكومة قلقة بشأن تجاوزات حقوق الإنسان وأن هذا الأمر قد تم طرحه على مستوى وزاري مع البحرينيين". ولكن بريطانيا تتنصل عن مسؤوليتها تجاه ما يقوم به هندرسون بالرغم من كونه يحمل الجنسية البريطانية.

وقد رفضت سفارة البحرين التعليق حول هندرسون قائلة: "لا نستطيع الكشف عن معلومات تخص الأمن الداخلي". وتصف حركة أحرار البحرين هندرسون بأنه القوة الحقيقية التي تقف خلف كرسي الحكم.: وأن لدى هندرسون عشرات من الضباط البريطانيين يعملون معه، وأن بعض هولاء يقوم بممارسة وتوجيه التحقيق مع المعتقلين وتعتقد الحركة أن هندرسون يتعامل مع شركة أمنية معروفة في لندن للتجسس على المبعدين البحرينيين. يقول أحد مسوؤلي حركة أحرار البحرين، منصور الجمري، المعتقل والده والذي اعتقلت أخته وعذبت ان هندرسون مسؤول شخصياً عن توجيه حملة القمع. ويقول منصور الذي درس في اسكتلندا إن هندرسون قاس متحجر، وحتى الامير لايستطيع انقاذ أحد من تحت يديه. ويضيف يجب أن لايتمتع من يمارس التعذيب بحصانة تفلته من العقوبة، وأن على بريطانيا ان تعتقله عندما يقدم اليها.

ويطالب الناشطون أن تضغط بريطانيا على البحرين وتطبق عقوبات اقتصادية. يقول عبد الرضا محمد سكرتير منظمة حقوق الانسان في البحرين، أن هندرسون أعطى أوامر أدت لوقوعه شخصياً ـ عبد الرضا ـ تحت التعذيب. وقال ان الكثير سيموت ما لم تتدخل بريطانيا وتفرض اصلاحات.

وتقول هانية المفتى المتخصصة في شوؤن البحرين لدى منظمة العفو الدولية: إن حقوق الانسان في البحرين تحت الحكم المطلق للشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة (مأساة)؛ وإن التعذيب أمر اعتيادي وواسع الانتشار.ولكن حقوق الإنسان آخر اهتمامات حكومات الغرب عندما يختص الامر بالبحرين.

ويؤكد اللورد ايفبوري رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان: " أن بريطانيا وأمريكا غير مستعدتين أن تضغطا بجدية على حكومة البحرين بسبب اعتبارات عسكرية واقتصادية استراتيجة خاصة بالخليج."

ووصف اللورد ايفبوري، هندرسون كبير المعذبين الجالس على قمة هرم القمع وحث اللورد ايفبوري ضحاياه للتقدم بالشكاوى المدنية في المحاكم البريطانية عندما يعود هندرسون لبريطانيا. ويأمل ايفبوري أن يتم اعتقال هندرسون.

مخاوف أمنية في الخليج[1]

الأسطول الخامس يخسر إحدى الواحات

البحرية الأمريكية تنقل المرسى من بارات البحرين

دوغلاس جيل

خدمات نيويورك تايمز

المنامة ـ البحرين:

لا يمكن للمنامة، بصفتها ميناء للحرية، أن تنافس موانئ مانيلا وبانكوك القذرة، لكن رجال ونساء البحرية الأمريكية لا يزالون يعتبرونها واحة في قلب الخليج.

وتقوم النادلات الفليبينيات، وسط ضجيج موسيقى الآلات المعدنية الثقيلة، بتقديم البيرة للأمريكيين، التي هي بمثابة الرحيق في إمارة محصورة بين السعودية وإيران.

يقول أحد الأجانب في إشارة سريعة: "إنها تحتاج إلى رجل شجاع لفتح بار تخدم فيه الفتيات". لكن البحرين نجحت في ذلك ونالت روحاً عالمية، وصار في كل ليلة يبدأ برنامج ليلي إبداعي بـ "شكراً لليالي التي لا نستطيع تذكرها".

لقد خيم هنا شيء من الفزع والخشية منذ أن أمرت الولايات المتحدة على نحو مفاجيء الجنود على بوارجها الحربية الراسية هنا، بأن يتخلوا عن الحرية التي

---

[1] ـ انترنشونال هيرالد تريبيون ٥ مايو ١٩٩٧

اعتادوا عليها. في نفس الوقت تم فرض حصار الساعة السابعة على كل الأشخاص البالغ عددهم ١٠٠٠ شخص العاملين في مقر قيادة أسطولها الخامس. وقد أوصت سفارة الولايات المتحدة حتى المدنيين من الأمريكيين أن يبقوا بعيداً عن البارات والمطاعم، قائلة إنها تلقت معلومات تفيد بأن هجمات ربما خطط لها ضد القوات العسكرية الأمريكية في البحرين.

والآن فان مقاعد البارات وحلبات الرقص، التي كانت بمثابة الترياق لتبديد ضجر آلاف البحارة كل شهر، قد أصبحت في الغالب خالية.

و لم تعد البحرين التي كانت طوال ما يقرب خمسين سنة، الميناء الآمن والمرحب، لم تعد تبدو بعيدة عن الأعمال العسكرية المعادية للأمريكيين، التي أخذت تشغل بال مخططي ما قبل الاحتلال العسكري الأمريكي، منذ الهجوم بالقنابل على هدف أمريكي في الرياض بالمملكة العربية السعودية منذ ١٨ شهراً. والذي لحقه انفجار آخر في يونيو الماضي والذي أودى بحياة ١٩ أمريكياً.

إن آخر تحذير أصدرته سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٣ أبريل ذكر أنه "لاتزال تتواتر المعلومات عن احتمال تهديدات ارهابية ضد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة بما فيها البحرين". وحث جميع الأمريكيين على "توخي أقصى درجات الحذر"

لم يبال الأجانب الآخرون بمن فيهم ٥٠٠٠ بريطاني بالتحذير، ويقول كثير من المدنيين الأمريكيين إنهم يرون القليل من الأسباب التي تدعوهم للقلق. وبقيت الجزيرة كذلك، جنة للسعوديين والكويتيين وغيرهم ممن يشكلون الجزء الأكبر من السياح، يأتون هنا كل عطلة نهاية الأسبوع ليستمتعوا بالمياه الزمردية و بجو الاسترخاء.

و لم تخف العائلة الحاكمة بقيادة الأمير الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة الذي استلم الحكم منذ ٣٨ سنة، عدم ارتياحها من الإجراء الأمريكي. وبعد صراع لأكثر من عامين ضد حملة الحرائق المتعمدة المتناثرة في الممتلكات العامة، وإلقاء القنابل على نطاق ضيق، التي شنتها الغالبية الشيعية المسلمة، فإن الأمير وعائلته - الذين هم من السنة، شأنهم شأن أغلبية الملاكين ورجال الأعمال - قلقون من تعرض البحرين لمزيد من تلطيخ صورتها، الأمر الذي يؤثر في جهودهم من أجل جذب السياحة والاستثمارات الأجنبية كبدائل عن القطاع النفطي الصغير المتجه نحو التقلص.

والبحرين ليست فقط البلد الأصغر في الشرق الأوسط، بل هي الأصغر في

إنتاج النفط، حيث أن إنتاجها النفطي هو حوالي ٤٠ ألف برميل في اليوم ويشكل أقل من ١ ٪ من إنتاج السعودية. لكنها تعتمد حتى الآن على الصناعة النفطية، حاصلة على عوائد إضافية من الحقل النفطي البحري المشترك مع السعودية ومن تكرير النفط السعودي.

حتى بداية شهر أبريل، كان يرسو في ميناء المنامة ما معدله ثلاث بوارج من البحرية الأمريكية كل اسبوع، وكان هناك قليل من التضييق بشأن الأمكنة التي يمكن للبحارة التوجه إليها لقضاء ساعات الإجازة.

ولكن منذ أن صدر التحذير العلني في ٧ أبريل، فإن البحرية قد وجهت بوارجها إلى الإمارات العربية المتحدة، حيث تشعر الولايات المتحدة بالقلق الذي نشأ عن حادث اصطدام خطير وجد فيه أن أحد البحارة الأمريكيين كان مخطئا. وطوال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة، فإن الحرية في ما وراء ميناء جبل علي (دبي) صار تنظيمها يتضمن مجموعات كبيرة من الحراس المرافقين.

وفي نفس الوقت، فإن أولئك الذين على ظهر السفن الحربية القليلة الراسية في البحرين، أو الذين يزورون الميناء، عليهم الاكتفاء بالنظر إلى المنامة من على الجسر أو من سطح السفينة، وأصبح ضجيج البارات مثل هنتر لودج وتباسكو تشارلي يمثل زاداً للبحارة.

وكما قال أحد المسئولين الأمريكيين "فإن النية تتجه لتجنب قيام التجمعات الكبيرة للأمريكيين التي تشكل هدفاً في ظل الأجواء الراهنة".

لقد اتخذت السفن الحربية الأمريكية البحرين قاعدة لها منذ عام ١٩٤٨، ثم تقرر في عام ١٩٩٥ أن تكون المقر الدائم لقيادة الأسطول الخامس الذي أعيد تشكيله، ليضيف إلى تفردها في منطقة الخليج، لما تعنيه الحساسيات المحافظة في البلدان الأخرى التي تتواجد فيها أعداد كبيرة من الجنود الأمريكيين بمن فيها السعودية والكويت، حيث يفضلون وصف الترتيبات في هذه البلدان بأنها مؤقتة.

و تتواجد الآن في مياه الخليج الضيقة والضحلة ١٩ سفينة حربية أمريكية تحمل على سطحها حوالي ١٢٠٠٠ بحاراً ورجل طيران.

إنها أقل قليلاً من المعدل الأخير، لكنها لا تزال تعكس الأهمية التي يستدعيها بناء القوات الأمريكية في المنطقة، ذلك البناء الذي أخذ طريقه منذ حرب الخليج عام ١٩٩١.

وفيما ربطت تقارير تم نشرها بعد صدور التحذير، بين القلق الأمريكي

والاضطرابات المحلية، إلا أن المسئولين الأمريكيين تجنبوا ذلك مشيرين إلى أن هذه الفرضية خاطئة.

منذ بداية الأحداث في ديسمبر ١٩٩٤، راح ضحية العنف ٣٠ شخصاً فقدوا حياتهم باسم بذل الجهود لاقناع الأمير باعادة البرلمان المنتخب الذي جرى حله في عام ١٩٧٥.

لا يزال هناك المئات من المعتقلين، بمن فيهم رجال دين شيعة والذين أضحوا أبطالاً في نظر أتباعهم، فيما أثار قمع السلطات انتقادات تضمنها آخر تقرير عن سجل حقوق الإنسان أصدرته الخارجية الأمريكية. وعلى الرغم من تواجد الأمريكيين الظاهر هنا، فإن أحداً من الأمريكيين ولا حتى من الغربيين الآخرين لم يتعرض لأي اعتداء. و لم تتضمن الشعارات المكتوبة على جدران القرى الشيعية، ولا البيانات التي يصدرها قادة الحركة، أي شعارات معادية للغرب أو أية مشاعر معادية للأمريكيين.

من ضمن أولئك الذين أدينوا بالتآمر ضد الحكومة مجموعة من الشيعة متهمة بالمشاركة في حملة تقودها إيران. ويقول المسئولون الأمريكيون إنهم مقتنعون بصحة هذه الاتهامات.

يقول الأمريكيون بأن هناك ما يزيد على اثني عشر من ضمن أفراد المجموعة الذين جرت إدانتهم والحكم عليهم بالسجن إثر محاكمة تمت في مارس الماضي، قد تلقوا تدريباً عسكرياً من قبل الإيرانيين في معسكر خارج طهران وفي منطقة البقاع في لبنان.

يصف المسئولون البحرينيون والأمريكيون المجموعة بأنها تنظيم حزب الله / البحرين والذي له ارتباطات بحزب الله اللبناني المدعوم من إيران والذي له سجل طويل من الهجمات ضد الأهداف الأمريكية.

نقل عن السفير الأمريكي ديفيد رانسوم في اجتماع في السفارة الأمريكية بتاريخ ٦ أبريل، دعوته إلى الإنتباه للتقارير الصحفية حول التهديدات ضد القوات الأمريكية في الخليج من قبل أسامة بن لادن المليونير السعودي الذي تصفه وزارة الخارجية الأمريكية بأنه من أهم الممولين للنشاطات الإسلامية المتطرفة في عالم اليوم.

لقد هدد بن لادن، الذي جرد من جنسيته السعودية عام ١٩٩٤ واتخذ من أفغانستان ملجأ له، في عدد من المقابلات الصحفية خلال الشهور الستة الماضية،

بإعلان حرب مقدسة ضد الولايات المتحدة وحلفائها، إذا لم تسحب الولايات المتحدة قواتها من المنطقة.

ديريك فانشيت: المعارضة البحرينية معتدلة ومطالبها كذلك

لندن ـ القدس العربي[1]:

طرح نائب بريطاني مسألة حقوق الإنسان في البحرين أمام البرلمان البريطاني، وسأل النائب عن منطقة غلاسكو جورج غالواي وزير الدولة للشؤون الخارجية ديريك فاتشيت عن الوضع الداخلي في البحرين وسياسة الحكومة البريطانية الجديدة تجاهه. وأكد فاتشيت في إجابته عن مساءلات غالواي باهتمام الحكومة العمالية الجديدة بقضايا حقوق الإنسان في العالم وتعهد بالتصدي لها مع حكومة البحرين بشكل بناء. وقال فاتشيت أنه أكد للسفير البحريني ضرورة "الشفافية" في مجال حقوق الإنسان وعلى وجود حاجة لاشراك منظمة العفو الدولية أو اي منظمة مماثلة لمراقبة الوضع عن كثب.

وحول ما إذا كانت الأجهزة الدفاعية سوف تستخدم للقمع الداخلي في البحرين قال فاتشيت أن الحكومة العمالية بدأت بإجراء مراجعة فورية للشروط التفصيلية المطلوبة لمنح إجازات التصدير للأسلحة التقليدية، وأنها ستقدم للبرلمان شروطاً جديدة حالما تستكمل، مشيراً إلى أنها ستنظر حينئذ عن قرب لأي دليل على تورط أي شركة تقع ضمن القانون البريطاني في تزويد مواد أو خبرات من أجل استعمالها للتعذيب أو أي انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان.

وعن سلامة المعارضة البحرينية في لندن، قال فاتشيت خلال السنة الأخيرة توفرت لي فرصة اللقاء ببعض المنفيين البحرينيين، وأنني أشارك صديقي المحترم (غالواي) رأيه بأن المسؤولين في المعارضة في هذه البلاد أناس معتدلون ولديهم مجموعة من مطالب معتدلة. ولهذا فإننا نهتم بسلامة أي فرد في المنفى.

---

[1] ـ القدس العربي ـ ١٩٩٧/٦/٦

مساندة بريطانية للبحرين[1]

كاثي ايفانز

أبدت الحكومة البريطانية مساندة لنظام البحرين غير المنتخب، بموجب رسالة كتبها ديريك فاشيت وزير الدولة للشئون الخارجية المسئول عن شئون الشرق الأوسط وآسيا.

جاء الكشف عن ذلك في الوقت الذي أصدرت فيه منظمة هيومان رايت ووتش ومقرها نيويورك، تقريراً سجلت فيه انتهاكات لحقوق الإنسان واسعة النطاق في البحرين وسط قيام الحكومة بقمع المعارضين الداعين إلى إعادة البرلمان المنتخب إلى الجزيرة.

و قد أنكرت حكومة البحرين النتائج التي توصل إليها التقرير قائلة إن مجموعة حقوق الإنسان قد استخدمت "مصادر تحريض سياسية وغير موثوقة".

و يعمل في البحرين مجلس معين من العائلة الحاكمة مؤلف من ٤٠ عضواً بصفته هيئة استشارية للحكومة، لكنه لا سلطة له بأن يعارض التشريعات التي يضعها مجلس الوزراء، بينما حركة المعارضة تريد برلماناً منتخباً من الشعب والذي سبق أن كان لديه في السبعينات.

وذكر تقرير أخير لمنظمة الصليب الأحمر الدولية، أن هناك في سجون البحرين الآن حوالي ١٤٠٠ شخص، حيث تتمتع الحكومة بسلطة تعسفية لاعتقال الناس لمدد غير محدودة.

وقد استثنى السيد فاشيت البحرينٍ من جولته في دول الخليج، قائلاً إن أمير البحرين على وشك زيارة بريطانيا قريباً.

---

[1] ـ الغارديان يونيو ٩٧.

وفي ٣ يونيو قال إنه وجد أن حركة المعارضة "معتدلة وتدعو لأهداف معتدلة"

وبدا وزير الدولة للشئون الخارجية بأنه يساند نظاماً ذا برلمان غير منتخب في رسالة وجهها إلى اللورد ايفبوري.

ولبلدان الخليج الخمس، ومن ضمنها المملكة العربية السعودية الزبون الأكبر لمشتريات الأسلحة البريطانية، مجالس شورى معينة من قبل الحاكم ملكاً كان أم شيخاً. وقال السيد فاشيت إن بريطانيا لا تسعى إلى فرض "أشكال" معينة من الديمقراطية. وكتب يقول إن نظام الشورى كان شكلاً استشارياً محترماً ومقبولاً في المنطقة.

"ومجلس الشورى في البحرين ليس مثالياً لكننا سوف لن نشطبه".

وقال اللورد ايفبوري الذي يدافع عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج، إن رده كان بعيداً جداً عن الموقف الأصلي الذي أعلنه وزير الخارجية روبن كوك حول حقوق الإنسان.

"إن دعم فاشيت للمجالس المعينة كان يمكن أن أتوقعه من حزب المحافظين".

وفي خطاب ألقاه السيد كوك أمام وكالات المساعدة منذ أقل من أسبوع، أعاد تأكيد التزام الحكومة بدعمها للعملية الديمقراطية.

قال السيد كوك: "لكل شخص الحق بأن يشارك في حكومة بلده أو بلدها من خلال العملية الديمقراطية، هذه الحقوق التي نطلبها لأنفسنا، علينا واجب طلبها لأولئك الذين لا يستمتعون بها".

البحرين تكافح من أجل الديمقراطية[١]

بقلم جو ستورك[٢]

انفجرت شاحنة ملغومة يوم الثلاثاء ٢٥ يونيو الماضي قرب قاعدة الخبر الجوية في العربية السعودية. وتؤكد هذه العملية، التي تسببت في سقوط حوالي عشرين قتيلا أمريكيا، تزايد التوتر في المملكة العربية السعودية التي كثرت فيها النزاعات منذ حرب الخليج. أما في إمارة البحرين المجاورة فقد تعددت أيضا منذ شهور طويلة المحاولات لإعادة الحياة إلى الدستور. ورفض الأسرة الحاكمة لأي حل وسط هو أيضا سبب لظهور معارضة راديكالية.

قامت حكومة البحرين في حركة مسرحية باستدعاء الصحافة العالمة إلى العاصمة المنامة يوم الاثنين ٣ يونيو الماضي من أجل إعلان سياسي هام. وقد توقع المعارضون في المنفى وفي داخل البلاد أن أن يعلن الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة عن توسيع مجلس الشورى الذي تكوّن منذ أربع سنوات من أعضاء عينتهم السلطة ذاتها وإضافة ما بين ثلاثين وأربعين عضوا آخرين يختارهم الأمير من مرشحين تقترحهم المجموعات المدنية والدينية.

وفي ٣١ مايو أعلنت ثلاثة أحزاب معارضة هي حركة احرار البحرين والجبهة الشعبية (وليدة حركة القوميين العرب السابقة)، وجبهة التحرير الوطني (الشيوعية) عن رفضها المسبق لأي تحوير سطحي لمجلس الشورى "هذا الجهاز الحكومي المنافي للدستور". قائلة: "سوف نواصل تعبيرنا بقوة عن مطالبنا بتطبيق ما جاء في الدستور" ويعني ذلك خاصة الرجوع إلى المجلس المنتخب الذي تمّ حله عام ١٩٧٥، غير أنّه لم

---

١ ـ لوموند دبلوماتيك، اكتوبر ١٩٩٦.

٢ ـ مدير المكتب القانوني . قسم الشرق الأوسط في منظمة مراقبة حقوق الإنسان، وهي منظمة مستقلة مقرها نيويورك وواشنطن وقد قام بزيارة دراسية لمنطقة الخليج.

يكن هناك أي داع لمخاوف المعارضة. فقد قامت الحكومة باستدعاء الصحافة العالمية لتعلمها أن قوات الأمن التي يشرف على تدريبها ضباط بريطانيون قد نجحت في الحصول على اعترافات عشرات المساجين بانتمائهم إلى منظمة غير معروفة حتى ذلك الوقت هي إحدى فروع حزب الله العسكرية في البحرين. وتؤكد السلطة بأنها قد قبضت على قادة الحركة، الذين اعترفوا جميعا أن "هذه الحركة قد أنشئت بتعليمات من جهاز المخابرات التابع لحراس الثورة الإسلامية في إيران وبإعانتهم المادية". وليست الأشهر الثمانية عشر الأخيرة من الاضطراب والبلبلة سوى نتيجة "لمخطط تخريبي ارهابي".

وفي اليوم التالي اعترف كثير من المتهمين علنا عبر التلفزيون، واتهم عباس حبيل، أحد المنتمين، الشيخ عبد الأمير الجمري بالوقوف وراء الأحداث، وهذا الأخير هو زعيم ديني شيعي تعتقله السلطات منذ يناير ١٩٩٦ بصورة سرية وتريد محاكمته باعتباره المسؤول الأول عن الفتنة. وأكد حبيل أن الشيخ الجمري قد "بارك" عمليتي التفجير اللتين وقعتا يوم ٩ يوليو ١٩٩٥ ولكن السلطات بكل بساطة نسيت أن الشيخ الجمري لم يغادر السجن من إبريل إلى سبتمبر١٩٩٥.

يمين الولاء

أعادت الصحافة الغربية وخاصة الإنكليزية والأمريكية بث المؤتمر الصحفي والاعترافات التي بثها تلفزيون البحرين، تتقدمها عناوين بالخط العريض تجمع بين إيران وحزب الله والبحرين. ولم يأت في أي من هذه الاعترافات تنها قد انتزعت خلال فترة دامت أسابيع طويلة لم يكن بإمكان المساجين فيها أن يقابلوا محاميهم، ولم يذكر كذلك ما جاء في تقرير منظمة العفو الدولية في سبتمبر ١٩٩٥ حول استعمال قوات الأمن لمختلف وسائل التعذيب أثناء التحقيق مع المساجين السياسيين. وأجاب أحد المتهمين في قضية أخرى محاميه عندما سأله عن سبب اعترافه: "حتى القضاة أنفسهم سيعترفون بانتمائهم لحزب الله لو تعرضوا لما تعرضنا له في زنزاناتنا".

واتهام حزب الله بأنه وراء إثارة القلاقل في البحرين ليس شيئا جديدا، علما بأنه لا وجود هناك لأي حزب بهذا الاسم ولم يحدث أن اعترف أيّ من المتظاهرين بانتمائه إليه. زد على ذلك، كيف يمكن تفسير وجود حركة تموّلها وتسلّحها إيران قد تدرب أفرادها لأكثر من ثلاث سنوات في مدينة قم الإيرانية وفي سهل البقاع اللبناني دون أن يتجسد ذلك بأي عملية عسكرية؟ وإن كانت قد وقعت بعض محاولات التفجير والحرق فقد كانت التفجيرات المستعملة من صنع محلي.

استغلت الحكومة هذه "الاعترافات" كأي نظام شمولي آخر، فقد أطنبت الصحيفتان اليوميتان الرئيسيتان في البحرين : "الأيام" و"أخبار الخليج" في الثناء على يقظة وزارة الداخلية وقوات الأمن. ونشرت الشركات الخاصة والجمعيات كجمعية كرة الطائرة في الصحف إعلانات تعاطف تحت صورة الأمير المبتسم وصور أخيه الوزير الأول (وهما اللذان يملكان السلطة الحقيقية) وابنه ولي العهد.

حسب حركة احرار البحرين، فإن "الشيخ محمد جعفر الجفيري القاضي الشرعي الشيعي تمّ استدعاؤه من قبل إدارة جهاز المخابرات إثر موعظة وصف خلالها ظهوره جنبا إلى جنب مع الأمير في التلفزة بأنه "مهزلة". وكرر دعمه لمطالب الشعب الشرعية وخاصة إعادة البرلمان".

ولتخويف المنشقين تستدعي الحكومة دوما الشخصيات المعروفة لإبداء ولائها للنظام علنا. ويذكر كثير من أعضاء نادي العروبة وهو تجمع ذو اهتمامات اجتماعية وأدبية يرتاده رجال الأعمال والإطارات المتحررة وغير الدينية أن الشيخ عيسى بن راشد رئيس المنظمة العامة للشباب والرياضة طلب العام الماضي من كل ناد أن يوقع أعضاؤه وثيقة ولاء يحملها أحد ممثليه إلى الأمير شخصيا. ويقول أحد رجال الأعمال مشيرا إلى أكثر القرى الشيعية مشاركة في الاضطرابات: "لقد تقدم الشيخ عيسى بطلبه هذا إلى الجميع حتى أعضاء الأندية الرياضية في دراز وسنابيس وذلك بقصد إذلالهم".

عندما رفض أعضاء نادي العروبة التوقيع تم استدعاء رئيسه، وهو مقاول ذو مركز محترم، من قبل وزير الإعلام وانتهي به الأمر إلى التراجع. ويعلق الشيخ عيسى على ذلك قائلا: "لقد رضخوا ككلاب مطيعة".

وسكان البحرين الأصليون هم الشيعة وقد أنهى غزو عائلة آل خليفة في ١٧٨٣، الذي يدخل ضمن موجة من تحركات القبائل القادمة من نجد في العربية السعودية تماما مثل آل الصباح في الكويت، حوالي مئتي عام من الهيمنة الفارسية، وفرض نظاما قبليا سنيا عربيا مازال هو نظام الحكم السياسي إلى الآن. وشهد سكان البحرين تزايدا ملحوظا بسبب انضمام قوة عاملة كبيرة إليها آتية من شبه القارة الهندية والدول العربية، زيادة عن إطارات فنية قادمة من بريطانيا والولايات المتحدة، وكان ذلك قبل وصول "العمالة الضيوف" الذين جذبهم الرخاء الذي عم البلاد بفضل البترول في السبعينات والثمانينات. كما أن أهمية التجارة وتطور قطاع

الخدمات قد أفرزا بناء طبقياً متمايزاً[1]. لذلك ما فتئت الاضطرابات والمظاهرات من أجل الديمقراطية تندلع بين الفينة والأخرى معبرة عن مطالب كل المجموعات بدءا من فترة الحكم البريطاني واستمر إلى فترة الاستقلال الحالية.

يبلغ عدد سكان البحرين ٥٨٠ ألف نسمة يمثل العمال الأجانب ثلثين. أما السكان الأصليون وهم شيعة في أغلبهم فلهم ممثلون مهمون في النخبة التجارية وفي بعض الوزارات. ومع ذلك فالمناصب المهمة في النظام أي قوات الأمن والقوات المسلحة هي في يد عائلة آل خليفة المالكة والعائلات المقربين منها وكلهم سنيون، ورغم هذه الانقسامات الطائفية والجهوية فكثيرون يؤكدون على هويتهم كمواطنين بحرينيين. ويفسر أحد المحامين سبب دفاعه عن المساجين السياسيين الشيعة بقوله: "أكره أن يعتبروني الناس مجرد سني". ويستعمل محام شيعي نفس الكلام مبررا عدم رغبته في المشاركة في وفد شيعي لمقابلة الأمير والوزير الأول.

ولكن أهم انقسام سياسي في البلاد هو ذلك الذي يفرق بين الأسرة الحاكمة وحلفائها وبين عدد متزايد من المواطنين يدعون لإعادة تفعيل دستور ١٩٧٣، وإلى "العهد الذي كان يوحد بين الحكام التقليدين والقوى السياسية والاجتماعية الحديثة. ويرغب أغلب السكان في بقاء آل الخليفة في الحكم ولكن بعد تعديل صلاحياتهم. وتدخل مسألة التحكم في الموارد وإعادة تقسيم الثروات ضمن هذه المطالب. وبالنسبة للشيعة الفقراء فان هذا يعني أولا الحصول على عمل إذ ان أكثر من ٦٠ ألف بحريني من أصل ٧٧ ألفا يعملون في القطاع الحكومي ولكنهم يتعرضون يوما بعد يوم للمزيد من التفرقة. وتبلغ نسبة البطالة حسب المصادر الرسمية ١,٨في المئة إلا أن المصادر الدبلوماسية تؤكد بأنها ١٥ بالمئة.

ويتمنى التجار ورجال الأعمال ، اسنيون منهم والشيعة، لو تتوافر شفافية أوضح فيما يتعلق بميزانية الدولة، ودقة أكبر في حساباتها وتخصيص مبلغ محدد لمصاريف الأسرة الحاكمة ومراقبة حدية لاستثمارات رئيس الوزراء وأبنائه المتزايدة والذي يلقب "بالسيد" ١٠ في المئة نسبة للعمولات التي يحصل عليها. ويقول عنه أحد المصرفيين، أنه شديد الذكاء والمكر والفساد، وأن من الصعب جدا أن يكون المرء رئيس وزراء أول وفي الوقت ذاته أقوى رجل أعمال في البلاد، إذ لا بد من وجود صراع على المصالح، غير أن هذا الرجل لا يترك للآخرين إلا الفتات".

---

[1] - "البحرين تتهم أعداءها وتعد باصلاحات". ميديل إيست إيكونوميك دايجست، عدد ٢١،٢٥ يونيو ١٩٩٦، لندن.

إن هذه الأزمة السياسية المطولة في البحرين ليس مردها المواجهة بين السنة والشيعة ولكنها بدت شيئا فشيئا لتصبح كذلك، أولا لأن البناء الطبقي والاقتصادي في المجتمع يدعمان الانقسامات الطائفية، كما أيقظت الصدمة التي أحدثتها الثورة الإيرانية في ١٩٧٨-١٩٧٩ النشاط السياسي الشيعي في البحرين وفي المنطقة كلها، وأخيرا فقد قام النظام في أواخر السبعينات بتدمير قوى المعارضة المدنية كلها تقريبا، وكانت تمثلها الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الوطني، إذ تم اعتقال زعماء هذه الأحزاب ونفيهم، ولا يزال أغلبهم في المنفى حتى الآن.

مظاهرات من أجل الوظيفة

هكذا فان ميدان المعارضة تسيطر عليه حركات ذات ميول شيعية مثل الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين المشابهة في بداياتها لما كانت عليه إيران في عهد آية الله الخميني حيث تجتمع الفرق في القرى حول زعمائها الدينيين مثل الشيخ عبد الأمير الجمري. ويقول أحد المحامين إن الثورة الإيرانية وامتداداتها "قد وفرت للحكومة الأعذار التي تبحث عنها لتطلق العنان لغرائزها المعادية للديمقراطية".

بعد حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفييتي ومن وحي التطور الانتخابي والبرلماني في الكويت قام التحرريون بإعادة طرح مسألة الانتخابات والبرلمان فقامت مجموعة متكونة أساسا من الحرفيين ورجال الأعمال بإعداد عريضة من صفحتين وقعتها ثلاثمئة شخصية بارزة تطالب بإجراء انتخابات لإعادة البرلمان وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والسماح بعودة المنعيين ومنح المرأة الحق في الانتخاب والترشح. وكان نص العريضة في غاية التهذيب ويعبر عن التقدير الفائق لآل خليفة. ويقول أحد معدّي العريضة: "نحن لسنا معارضة عنيفة وقد حمل وفد منا العريضة إلى الأمير في ١٥ نوفمبر ١٩٩٢ فأخبرنا أنه كان على وشك أن يعين مجلسا للشورى، ولكننا لا نريد أن يكون هذا المجلس بديلا عن الجمعية الوطنية المنتخبة".

وقد تم توجيه نداء شعبي آخر في نهاية سبتمبر ١٩٩٤ حمل توقيع حوالي ٢٥ ألف مواطن. وقبل ذلك في يوليو طالب آلاف المتظاهرين وزارة العمل أن توفر لهم الوظائف. ولكن تم قمعهم بقسوة.

وقد حاول منظمو العريضة الأولى أن يحصلوا على توقيعات السنة والشيعة بالتساوي. أما بالنسبة للعريضة الثانية فلم يكن ذلك ممكنا. ويقول أحد الموقعين الشيعة على العريضة الأولى: " لهذا السبب كان عدد منا يعارض فكرة ألا تكون العريضة علنية". ويقول أحد السنة: "كانت مطالب السنة مماثلة لمطالب الشيعة، غير

أن كثيرا منهم كان يخشى سيطرة الشيعة وسارعت الحكومة إلى استغلال هذه المخاوف. ثم جاءت مظاهرات ديسمبر ١٩٩٤ إثر إبعاد عدد من زعماء الشيعة لتعبر بالخصوص عن مطالب مجموعة واحدة وليس مجموع المواطنين"[1].

كان لقرار إبعاد الشيخ الشيعي الشاب علي سليمان ومعارضين آخرين في يناير ١٩٩٥، وهي طريقة مقتبسة عن البريطانيين للحفاظ على الأمن في المستعمرات، الأثر الكبير في تصعيد التوتر. وفي خريف ١٩٩٥ أنكرت الحكومة اتفاقا غير رسمي كانت قد أبرمته في الصيف مع الشيخ الجمري وعدد من الزعماء الشيعة المقبوض عليهم أيضا، فتلا ذلك مظاهرات وهجمات شنت على المباني الحكومية تواصلت حتى نهاية العام الماضي ويناير ١٩٩٦ وتبع ذلك موجة جديدة من الاعتقالات.

أما الشيء الذي يؤسف له أكثر من غيره فهو أن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لم تتورعا عن استحسان سياسة القمع التي يتبعها النظام، فها هو الجنرال جون شاليكا شفيلي، رئيس هيئة رؤساء الأركان في أمريكا يقول أثناء زيارة له للمنامة قبل بث "الاعترافات" المصورة بأسبوع: "نحن نساند الجهود التي تبذله الحكومة لضمان الاستقرار في البلاد، كما إننا نصر على اتهام إيران بتهديد التوازن في المنطقة".

بعد اكتشاف "المؤامرة" بثت السلطات علنا رسالة بعث بها الرئيس كلينتون للأمير جاء فيها: "إن الولايات المتحدة لتعبر عن مساندتها لحكومتكم (كذا) وسيادتكم وأمن الأراضي البحرينية". ومع ذلك فإن تصلب السلطة يجعل من الوصول إلى اتفاق سياسي بين الأطراف المعنية يرتكز على التسامح وتمثيل جميع الفئات والديموقراطية التي يريدها البلد كله، أمرا بعيد المنال وهو المسؤول عن العنف الذي يجتاح البلاد والذي يلقى التنديد من جانب الولايات المتحدة ـ الديمقراطية الأكبر في العالم!

---

[1] ـ أوليفييه دولاج: "موجة من الفتن تهز البحرين". لوموند ديبلوماتيك، آذار، مارس ١٩٩٥.

خلافات عائلية أدت لمحاكمة ثمانية معارضين[1]

قالت مجلة"الإيكنومست" البريطانية الصادرة في ٦ ديسمبر ١٩٩٧، أن محاكمة ثمانية معارضين بحرينيين في الخارج كان بسبب خلافات داخل العائلة الحاكمة. وجاء في التقرير مايلي:

"عندما أمر رئيس الوزراء الشيخ خليفة آل خليفة بمحاكمة ثمانية قياديين شيعة في الخارج فإنه ربما قد فوت فرصة نادرة لإنهاء المشاكل السياسية المستمرة للسنة الرابعة. ففي نهاية الشهر الماضي حكمت محكمة أمن الدولة بصورة غيابية على ثمانية أشخاص (خمسة منهم يقيمون في لندن) بالسجن لمدد تتراوح بين ٥ ــ ١٥ سنة. واتهم الثمانية بأنهم تجسسوا لصالح دولة أجنبية (والمقصود هنا إيران) وأنهم كانوا ينوون قلب نظام آل خليفة السني. ويصعب الرد على هذه الاتهامات، والثمانية حرموا من حق الدفاع عن أنفسهم.

والشيخ خليفة هو الحاكم الفعلي للبحرين، بالرغم ان أخاه الشيخ عيسى آل خليفة يحكم منذ ١٩٦١. وربما أنه قرر التقليل من شأن ابن أخيه وولى العهد الشيخ حمد آل خليفة. فالشيخ حمد يأمل أن يستلم الحكم والمشاكل قد انتهت في هذه الدولة الصغيرة. وكان الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، قد شجع الشيخ حمد للسعي من أجل حل المشكلة الساسية من خلال التفاهم.

ويشترك كل من ولي العهد الشيخ حمد ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في هوايات مثل سباق الجمال والاستماع للشعر. ولهذا فقد استمع الشيخ حمد لنصيحة الشيخ زايد للتفاهم مع حركة أحرار البحرين التي تتخذ من لندن مقراها، وقد عرض الشيخ زايد في مقابل ذلك مساعدات مالية لتحسين وضع القرى الفقيرة.

قبل هزيمة العراق بعد غزوه الكويت، كان الشيخ خليفة ينظر لصدام كقدوة.

---

[1] ـ الإيكونومست البريطانية: ٦ ديسمبر ١٩٩٧.

وقد خشى الشيخ حمد من أن أسلوب عمه سوف يؤدي لتطرف المعارضة التي لم ترفع سوى مطالب سياسية إصلاحية محدودة. وينظر الشيخ حمد للملك حسين كقدوة.

ويبدو أن الانتقادات الدولية، وآخرها قرار إدانة صادر من البرلمان الأوروبي، لم تنفع في التأثير على أساليب الحكومة القمعية. ولعل السبب يرجع الى أن الحكومة البحرينية تستمد قوتها من الولايات المتحدة التي تتخذ من البحرين مقراً لأسطولها الخامس، ومن السعودية التي تخشى من التطرف الشيعي في أراضيها.

تراجع إقتصاد البحرين فيما يتعمق إحتجاج الشيعة[1]

بقلم روبن الف

أفشلت دول الخليج استثمارات القطاع الخاص فيما يغذي القمع والركود بعضهما البعض.

يخيم صمت ثقيل على مركز العاصمة المنامة بعد غياب الشمس ويذهب الموظفون الى بيوتهم ويتزاحم السائقون على الطريق الدائري السريع في وقت متأخر من الليل ، لكن القليل من البحرينيين والاجانب يرتادون متاجر المدينة .

هناك مركزان تجاريان جديدان لكنهما بدون نشاط . وبالقرب منهما فندق شبه مهجور رغم ان الفرقة الفلبينية تقوم باستعراضها المعهود أمام عدد قليل من رجال الاعمال والبحارة من القاعدة الاميركية البحرية في ثيابهم المدنية .

وبعيدا عن الاضواء وهدوء العاصمة ــ المنامة الزائف ، فإن التوتر ملحوظ في القرى الشيعية الفقيرة . إن التواجد الدائم لمركبات اللاندروفر وقوات الامن في بزاتهم السوداء تذكر بالاضطرابات الاجتماعية حيث قتل اربعون شخصا بمن فيهم خمسة من رجال الشرطة على امتداد أربع سنوات .

فمنذ أن نفذت حكومة الاقلية اول اعدام لاحد أفراد الاغلبية الشيعية المسلمة لمن يدعى بنشاطات "إرهابية"، فقد إستمرت محكمة أمن الدولة الخليفية في قمع أي بادرة للاحتجاج . وقد اصدرت المحكمة التي لاتستأنف أحكامها ، أحكاماً بالسجن لمدة ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ ضد خمس نساء لاتهامهن بترديد هتافات معادية للنظام السياسي القائم .

---

[1] ـ الفاينشال تايمز ـ ١٩٩٨/٧/٢٨.

البحرين هي الأصغر والاقل ثراء من بين ملكيات الخليج الست والتي تمتلك مايقارب ٤٥٪ من الاحتياطي العالمي من النفط والغاز الطبيعي .

كما أنها الاكثر إزدحاما بالسكان . فإذا أخذنا بالاعتبار أن النصف الجنوبي من الجزيرة الرئيسية محّرم على السكن ، فإن معدل الكثافة السكانية لما تبقى من البلاد يبلغ الفين في الكيلومتر المربع ولاتفوقها في ذلك سوى سنغافوره .

يعتمد إقتصاد البحرين على الهبه النفطية والسيولة المالية من المملكة العربية السعودية ، وأقامت البحرين قطاعا للخدمات المالية ، يضم ١٨٠ مؤسسة مالية مختلفة بما في ذلك ٤٦ وحدة بنكية خارجية تسوق مايقارب ٣٦٠ محفظة استثمارية. واقامت كذلك صناعات تعتمد على النفط والغاز . لكن الحكومة فشلت ـ كمايقول رجال الاعمال ـ في تحفيز إستثمارات القطاع الخاص او تنويعيه خارج نطاق النفط والالومنيوم ، كما أن معدل دخل الفرد السنوي هبط حسب مصادر البنك الدولي ومصادر بحرينية شبه رسميه من ١٠ الآف دولار الى أقل من ٧٥٠٠ لعام ١٩٩٦ وهو أقل من معدل لاتفيا .

إن الاحتجاجات في اوساط المسلمين الشيعة لها تاريخ طويل. يحتل أفراد اسرة آل خليفة جميع الوزارات المهمة ويتربع افرادها على قمة البيروقراطية . يشكل الشيعة ٧٠٪ من سكان الجزيرة الـ ٣٥٠ الف نسمة. نصفهم تقريبا دون الـ ١٥عاما .

عمدت مباحث أمن الدولة والتي يقودها إيان هندرسون ، ذلك الاستخباراتي الاستعماري الانعزالي ذي السبعين عاما والذي رغم تقاعده، لايزال له دور بارز في حاشية الشيخ عيسى بن سلمان، عمدت الى سد المنافذ أمام أي محرض علني للاحتجاج. وحسب ماذكره دبلوماسي غربي بارز فإن مابين الف والفي مواطن هم في السجون فيما يقدر بعض رجال الاعمال والمحامين والاكاديميين الرقم بـ خمسة الآف.

لقد أدى القمع الشديد الى تراجع الاحتجاجات بعيدا عن الشوارع. لكن فشل الحكومة في معالجة مشكلة البطالة التي بلغت ٣٠٪ في اوساط الشيعة، والحد من الفساد وتحريك الاقتصاد أو حتى اعطاء معنى لمجلس الشورى ، قد أدى الى إنتشار عدم الرضا في اوساط السكان بما في ذلك المحامين ورجال الاعمال والاكاديميين السنة، والذين يرغبون بدفع الاقتصاد والاصلاح الاجتماعي .

ضمن كتيب وزعته السفارة الاميركيه على المواطنين الاميركين هناك ثلاث فقرات تحذر المستثمرين من الفساد والرشوة وإفتقاد الشفافية .

وعلق أحد المحللين الاميركين وهو مستثمر منتظم بأن موارد البحرين الرئيسية من مبيعات النفط لاتدخل في حساب الدولة. وحسب ميزانية البحرين لعام ١٩٩٨ فليست هناك إشارة الى الموارد المتأتية من أي من الصناعات الرئيسية المملوكة للدولة كما أن نشر هذه الارقام ممنوع محلياً.

إن للقمع ثمنه ، يقول الكثيرون من رجال الاعمال في القطاع الخاص أن الاقتصاد متدن وأن القمع زاده إنحدارا. فالقمع والركود يغذي كلا منهما الآخر .

وظلت الحكومة طوال أكثر من سنتين منذ إندلاع الاضطرابات في ديسمبر ١٩٩٤، تلوم إيران في تأجيجها لهذه الاضطرابات. لكنها مؤخراً لامت الاتحاد الاوروبي وبريطانيا بشكل خاص لسماحها للمعارضة بالعمل إنطلاقا من لندن ولتزعمها حملة إنتقادات دولية للحكومة لانتهاكاتها لحقوق الإنسان. وعلى حد قول عضو بجمعية المحامين "فإننا نريد إعادة البرلمان الذي جرى حله في ١٩٧٥ ، والحد من الفساد واطلاق سراح المعتقلين وحق المنفيين في الرجوع الى وطنهم" .

يقول منتقدو الحكومة أن هناك تطورا خطيرا يتمثل في إحاطة الاسرة الحاكمة نفسها بجدار من الغرباء من الاردن وسوريا والباكستان واليمن حيث منحت الجنسية لمايتراوح مابين ثمانية الى عشرة الآف من هؤلاء الذين يعملون في أجهزة الامن، حيث تعتقد أن ذلك يؤمن ولاؤهم لآل خليفة، ويشكل ضمانة لها من اية إضطرابات على نطاق واسع مرة أخرى.

إنها حرب إستنزاف حسب مايقوله المحامي. يمكن للحكومة أن تستمر في إمتلاك القطاعات الاساسية للاقتصاد وقمع الاحتجاجات، ولكنها ان لم تخلق فرص عمل جديدة وتحرك الاقتصاد، فإن الضغوط المتأتية من تزايد السكان وغياب إستثمارات ذاتيه للإستثمار من قبل القطاع الخاص وتزايد مشكلة البطالة، فإن كل ذلك سيفرض التغيرات.

على الولايات المتحدة أن تدعم الإصلاح الديمقراطي في البحرين[1]

في هذا البلد الذي يحكمه أوتوقراطيون ويأوي قاعدة الأسطول الخامس.

بقلم جراهام فولر[2].

إن استمرار الاضطرابات في أندونيسيا يجذب الأنظار هنا مرة أخرى إلى خطورة التواطؤ فيما يجري التفرج على سلطة استبدادية تقوم بخرق حقوق الإنسان على امتداد سنوات، مما ترتب عليه انفجار قد يضر بالجميع. البحرين هي مثال آخر على ما ينتظر حدوثه.

عندما يصل أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة إلى واشنطن في الأسبوع القادم فما هي الرسالة التي يتوجب أن يستلمها؟ وعلى الضد من أندونيسيا فالبحرين بحر وجزيرة صغيرة في وسط الخليج العربي. لكن تدهور أوضاعها يتطلب من صناع السياسة في واشنطن انتباهاً. إن إجراء أقوى لصالح الإصلاح قد يساهم في تجنب انفجار أخطر لاحقاً في هذه المنطقة الحيوية.

تعني البحرين الكثير للولايات المتحدة لأنها قاعدة الأسطول الخامس. كما أنها مركز حر للبنوك والعمليات المالية. وإلى جانب ذلك فهي من أكثر الدول العربية ليبرالية تجاه الأجانب. وفي حين أن ثلثي السكان من المسلمين الشيعة فإن الأسرة الحاكمة السنية تدير البلاد وكأنها إقطاعية شخصية. وحيث أن هناك رقابة مشددة على ما يخرج من البحرين من أخبار، فقد جرى طرد منظم للمراسلين الأجانب، ولذى فليس معروفاً على نطاق واسع أن ما يجري في البحرين هو انتفاضة مصغرة وثورة دفينة من قبل أغلبية السكان والذين هم مسلمون عرب شيعة.

منذ غزو آل خليفة السنة للبحرين في القرن الثامن عشر، فقد ظل الشيعة يعانون كطبقة دنيا رغم وجود وزراء شيعة مدجنون في مناصب وزراية غير حساسة. لقد

---

[1] ـ لوس أنجيلوس تايمز ـ الأربعاء ٣ يونيو (حزيران) ١٩٩٨.

[2] ـ جراهام فولر هو نائب رئيس مجلس الأمن القومي في وكالة المخابرات المركزية وقد أنجز مؤخراً كتاباً عن العرب الشيعة.

قرر آل خليفة في عام ١٩٧٥ حل البرلمان المنتخب عندما حاول أن يمارس صلاحياته وأن يلزم آل خليفة بالدستور. وكما جاء في تقرير الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان "فإنه ليس للمواطنين الحق أو القدرة على تغيير حكومتهم ونظامهم السياسي سلمياً وأن النشاطات السياسية مقيدة تماماً من قبل الحكومة".

تراكمت شكاوى الشيعة لفترة طويلة، تسمح الحكومة للتجار السنة الأغنياء باستيراد عشرات الآلاف من العمالة الرخيصة من شرق آسيا، وبذلك يستولون على فرص عمل الشيعة. ليست هناك حرية للصحافة للكتابة حول المظالم. في العام ١٩٩١ تظافرت جهود الليبرالين السنة مع الشيعة في القيام بحملة جمع تواقيع على مذكرة موجهة لآل خليفة مطالبين بإعادة برلمان ١٩٧٥ وتفعيل الدستور. رد آل خليفة على ذلك بشن حملة قمع ولعبوا على مخاوف السنة مما يدعى "بالتطرف الشيعي". وكما هو محتم فقد انفجرت المظاهرات والفوضى حيث عمد النظام إلى قمعها دون النجاح في احتوائها.

المثير في هذه الانتفاضة هو محدودية الدماء المراقة بسبب الثقافة السياسية المعتدلة في البحرين على امتداد سنوات. إن الأسلحة الرئيسية المستخدمة في هذه الانتفاضة هي الحجارة وقنابل المولوتوف والإطارات المحترقة وليس الأسلحة النارية. وقد قتل من المواطنين أربعون ضحية خلال الانتفاضة التي مضى عليها أربع سنوات. كان من المحتم أن ينحاز القليل من الراديكاليين إلى إيران من أجل التعبئة الأيديولوجية لكن معظم المعارضين الشيعة بمن فيهم رجال الدين لا يرتبطون بإيران ويطالبون بوضوح بأهداف علمانية بإعادة البرلمان وإجراء انتخابات عامة في البلاد. ويدعم هذه المطالبة عدد من الليبراليين السنة الذين لم ترعبهم تحرشات الحكومة.

في ذات الوقت فإن الكفاءة الاستثنائية لضباط المخابرات (من الاستعماريين السابقين غالباً) نجحت حتى الآن في ضبط الوضع لصالح آل خليفة وذلك بمساهمة من الشرطة والميليشيا المستوردة والذين لا يترددون عن قمع قيادات المحتجين الشيعة. تخضع غالبية أنحاء الجزيرة إلى حكم أمني وذلك لحصر الاحتجاجات السياسية ضمن مناطق الشيعة المغلقة وبعيداً عن الأضواء العالمية حيث الأوضاع الاقتصادية في هذه المناطق متدهورة، وظل شيعة البحرين حتى الآن غير معادين للأمريكان بالرغم من الدعم الأمريكي العلني لحكام البحرين. لكن عدم اكتراث الولايات المتحدة للانتهاكات من هذا النوع سوف يدفع الشيعة باتجاه راديكالي. هل تعد الدعوة لإعادة البرلمان المنتخب عملاً تخريبياً؟ فإذا لم تلتزم الولايات المتحدة بالقيم

الديموقراطية فما هو رد فعل الشيعة عندما يحصلون على السلطة كأغلبية؟

إن زيارة الأمير هي فرصة مناسبة لطرح هذه المسألة. نحن لا نستطيع أن ندع كل حاكم أتوقراطي في المنطقة أن يلصق صفة "الإرهاب" على أي معارض سياسي. إن الانتهاكات الفاضحة للديموقراطية وحقوق الإنسان تلقي بتبعات جدية على المصالح الأميركية والاستقرار الإقليمي. لقد ترتب على الضغط الأميركي نتائج دراماتيكية ومشجعة في التحول الليبرالي للكويت طوال السنوات الست الماضية. فلتكن البحرين التالية وإلا فإنها ستواجه خليجاً ملتهباً.

الجيران المحافظون مصدر رزق للبحرين[1]

السياحة مزدهرة في الجزيرة وسط الخليج كموئل للزوار من الدول الإسلامية المتشددة

عدنان مالك – أسوشيتدبرس

المنامة – البحرين

يتحرك سير السيارات ببطء شديد عبر جسر الملك فهد من السعودية البارات والفنادق مشغولة بتوضيب الطاولات وتبريد البيرة وضبط أجهزة الصوت، إنها نهاية الأسبوع حيث البحرين في أوج نشاطها في سوق السياحة في الخليج العربي.

لا ينجذب السياح إلى البحرين بسبب جمالها الطبيعي ولا مواقعها التاريخية، ولكن بجوها الاجتماعي الذي يسمح بالاسترخاء مقارنة بجيرانها المحافظين. تباع الخمور هنا في البارات والملاهي والبقاليات ويسمح باختلاط الجنسين بدون قيود.

وبفضل الجسر البالغ طوله ١٥ ميلاً والذي يربط بين البحرين والسعودية الغنية بالنفط فإنه أضحى ممكناً للسعوديين الذين يهيمن عليهم الإسلام المتشدد أن يقوموا بزيارتها وكأنهم في ديارهم.

إنها مكان مثالي للهروب من كل شيء. فهناك جو اجتماعي رائع والسكان وديون، كما يقول السعودي جاسم (٢٥ عاماً) والذي يقوم عادة بسوق سيارته إلى البحرين كل نهاية أسبوع. وفيما كان جاسم يرتشف قصعته السادسة من بيرة فوستر، طلب ذكر اسمه الأول فقط.

ليس السعوديون وحدهم فقط هم الذين يزورون البحرين بل أيضاً القطريون والكويتيون والعُمانيون والإماراتيون وكذلك الغربيون الذين يعملون في دول الخليج والذين يهربون إلى الجزيرة.

---

[1] - لوس أنجيلوس تايمز الثلاثاء ١٦ يونيو ١٩٩٨

إن كون البحرين ذات تاريخ طويل كمركز تجاري في ظل الاستعمار البريطاني حتى عام ١٩٧١، فإنها دائماً منفتحة على الثقافات الأخرى وذات جو اجتماعي أكثر ارتخاء من جيرانها. ولم تستطع المحافظة أن تمد بجذورها بسبب الحركة اليسارية القوية في الأربعينات والخمسينات.

لا يعلق المحافظون السعوديون عما يجري خارج حدودهم حيث يرون في البحرين كصمام أمان اجتماعي. يمكن للسعوديين الذين يسافرون إلى المنامة وغيرها من بلدان العالم الانغماس في سلوك ينظر إليه كرذيلة في وطنهم، ما داموا يفعلون ذلك مستترين. تساعد البحرين في ذلك بتحريمها التصوير داخل البارات والملاهي الليلية. أما النتيجة المترتبة على ذلك فهو أن قطاع السياحة يوفر دخل يقارب ٤٥٠ مليون دولار. أو ما يعادل ٩٪ من مجمل النشاط الاقتصادي. وحيث أنه يتوقع أن تجف آبار النفط بحلول عام ٢٠٠٠، فقد أقامت البحرين لنفسها مركزاً بنكياً إقليمياً وتحاول تطوير صناعتها كذلك.

أثبت جسر الملك فهد الذي سمي باسم الملك السعودي، بأنه دافع قوي للسياحة منذ افتتاحه عام ١٩٨٦ كما يقول كاظم رجب الوكيل المساعد لشؤون السياحة. استخدم الجسر في سنته الاولى ما يقارب ١٠٠ ألف مسافر، لكن ما يقارب مليوني مسافر يعبرونه سنوياً أو ونقول أن ٦٠٪ من الـ ٢,٧ مليون سائح لعام ١٩٩٦ هم سعوديون.

ومنذ افتتاح الجسر فقد تم إنشاء ما يزيد عن ٢٠ فندقاً مما يجعل المجموع ٦٢ منها ٧ من فئة الخمس نجوم ويقول رجب أنه يخطط لبناء المزيد. لقد تراجعت السياحة قليلاً من القمة التي وصلتها عام ١٩٩٤ عندما بدأ المسلمين الشيعة حملتهم العنيفة للضغط من أجل مطالبهم بإصلاح ديمقراطي ودور اقتصادي أكبر. يشكل الشيعة أغلبية نسبية لكن العائلة الحاكمة تنتمي إلى المذهب السني.

ترتب على الاضطرابات مقتل ما يزيد عن ٤٠ ضحية، وشملت نتيجة تفجير قنابل في الفنادق والمطاعم. لكن نيكولاس فان ماركن الخبير في مؤسسة آرثر أندرسون الاستشارية يؤكد أن السياحة سترجع إلى سابق عهدها مع تراجع العنف. ويقول أن نسبة الامتلاء في خمسة فنادق رئيسية كانت بحدود ٦٢٪ مقارنة بـ ٥٢٪ لعام ١٩٩٦.

إن أجواء البحرين الكوزموبوليتية تعني حرية النساء في السياحة أو الاستلقاء تحت أشعة الشمس في ملابس الاستحمام الغربية. وتجد في مخازن المنامة والسوق الحرة في

المطار آخر صيحات الموضة الغربية للملابس. لقد تطورت صناعة متكاملة للترفيه على امتداد شارع المعارض بالعاصمة. ويتوفر لدى البارات فرق الموسيقى والمغنيين من الفلبين والهند ولبنان، أو تسجيلات الموسيقى الراقصة. وتتنوع المطاعم من تلك التي تقدم الوجبات الأمريكية السريعة الى التي تقدم الوجبات المكسيكية والإيطالية. كتبت بعض النساء للصحف شاكيات من التحرش بهن من قبل البعض معتقدين أنهن من البغايا الروسيات اللواتي يتدفقن على الجزيرة. لكن الشرطة سريعة التحرك في القبض على المتحرشين. وعلى أي حال فالمنامة ليست مدينة الرذيلة. كما أن البلاد تحاول تطوير النشاطات غير الترفيهية.

يقول مسؤول السياحة رجب أن الحكومة تصرف الملايين لترميم المواقع التاريخية. لقد عرفت البحرين كمدفن لمئات القبور التي تعود إلى حضارة دلمون قبل ٥ آلاف سنة. ولماضيها التاريخي الجميل في صيد اللؤلؤ وبناء السفن الخشبية التي تبحر عبر الخليج، لكن هذه الأشياء لا تجتذب أساساً معظم السواح.

هذا الكتاب

استأثرت التحركات الشعبية التي جرت طيلة الاعوام الخمس المنصرمة باهتمام الصحافة العربية والاجنبية، ومنظمات حقوق الانسان والاحزاب والقوى والشخصيات الديمقراطية، نظراً لعمق التحرك الشعبي وعدالة المطالب التي رفعها شعب البحرين، والموقف السلبي الذي اتسم باقسى حالات القمع والارهاب الذي مارسته السلطة، والموقف المنحاز من قبل الولايات المتحدة لحكومة لاتحترم اية مواثيق، ولا تقيم وزناً لشعبها ومطالبه، وتزيف ارادته، وتوزع الاكاذيب والاشاعات وتفبرك المؤامرات للحصول على الدعم العربي والدولي لموقفها الظالم.

في مقدمة من تصدوا للدفاع عن قضية شعب البحرين اللورد ايريك ايفبري، الذي نذر نفسه للدفاع عن حقوق الانسان في كل مكان، من تشيلي وافغانستان الى البحرين وفلسطين، هذا الرجل الجليل الذي ترفض حكومة البحرين توجيه الدعوة اليه وتعتبره خصماً عنيداً لها، وتناصبه العداء، لكنه من موقعه كمؤمن بقضية الحرية والانسانية، وضع كافة قضايا المعتقلين والمبعدين والسجناء والشهداء لهذا الشعب في صلب اهتماماته، في مجلس اللوردات البريطاني وفي الصحافة وفي الفعاليات الدورية التي يقيمها في بريطانيا وخارجها. وكانت مقالاته في الصحف البريطانية موضع تقدير واعتزاز من كل مناضلي شعبنا.

وبالاضافة الى اللورد ايفبري، فقد انبرى كثرة من الصحفيين الغربيين الى المغامرة والدخول الى البحرين، بعضهم بتصريح من وزارة الاعلام، وبعضهم بشكل شخصي واختفوا وسط الجماهير وفي المناطق الملتهبة ليتعرفوا عن قرب على مجريات الاحداث، وكان للعمل الاعلامي المنظم الذي اسهم فيه الجميع دوراً كبيراً في وصول هؤلاء الاعلاميين الى مناطق حساسة عكسوا بأقلامهم وعدسات كاميراتهم واجهزة التسجيل مايدور على ارض البحرين من احداث طيلة الاعوام المنصرمة.

لقد اسهم هؤلاء جميعاً في توصيل الصوت المطالب بالديمقراطية الى ارجاء المعمورة، فاليهم نتقدم بالشكر والتقدير.

انه كتاب يسجل بعضاً مما كتب عن الانتفاضة ومطالب شعب البحرين العادلة في الصحافة الغربية